مركز شؤون المرأة - غزة
Women's Affairs Center - Gaza

# دور المرأة الفلسطينية في التشاركية السياسية والاقتصادية

2012

مركـــز شـــؤون الـمرأة –غـزة
Women's Affairs Center - Gaza

# دور المرأة الفلسطينية في التشاركية السياسية والاقتصادية

غـزة 2012

**الباحث الرئيسي:**
د. عـلاء أبو طه
رامي مراد

**الباحثان الميدانيان:**
هشام السطري
غدير عمر

**الإشراف من مركز شؤون المرأة:**
هداية شمعون

**لجنة التحكيم والمراجعة:**
د. ناصر أبو العطا
أ. آمال صيام
أ. تيسير محيسن
أ. هداية شمعون

مركـــز شـــؤون الـمرأة –غزة
Women's Affairs Center - Gaza

ص ب : 1281 فلسطين – غزة

الرمال – شارع خليل الوزير – عمارة السعيد.

هاتف: 2877311 8 972+ – 2877312 8 972+

فاكس: 2877313 8 972+

بريد الكتروني: info@wac.org.ps – wac@palnet.com

www.wac.ps

# الفهرس


**المبحث الأول: مكانة المرأة في المجتمع الفلسطيني** 9

**المطلب الأول: مجالات مساهمة المرأة في حياة المجتمع** 10
الفقرة الأولى: العمل النسوي بأبعاده الخاصة الاجتماعية – التربوية 10
الفقرة الثانية: المساهمات الاقتصادية والسياسية للمرأة الفلسطينية 14

**المطلب الثاني: موقع المرأة الفلسطينية من خريطة القوى المجتمعية في فلسطين** 18
الفقرة الأولى: الحالة الفلسطينية: دور خاص للمرأة 19
الفقرة الثانية: مساهمة المرأة في النضال التحرري 21

**المبحث الثاني: تبلور دور المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية والاقتصادية** 25

**المطلب الأول: تأثير الانتفاضة على دور المرأة الفلسطينية** 26
الفقرة الأولى: نموذج الانتفاضة الكبرى 1987 26
الفقرة الثانية: نموذج الانتفاضة الثانية 2000 29

**المطلب الثاني: المرأة الفلسطينية ومناخ التسوية السياسية** 32
الفقرة الأولى: المرأة وعلاقات القوى التي أنتجتها حالة السلطة 32
الفقرة الثانية: حدود دور المرأة الفلسطينية بين انسداد الأفق السياسي والحصار الاقتصادي 35

**خلاصةٌ واستنتاجات:** 39

**المراجع** 42

**الملاحق** 44

# المقدمة

تعتبر المشاركة السياسية للمرأة مؤشراً من مؤشرات التنمية فى المجتمع، فلا يمكن الحديث عن تنمية شاملة دون الحديث عن مشاركة سياسية عادلة للنساء، كما لا يمكن الحديث أيضاً عن التنمية دون الحديث عن دور فاعل للنساء فيها.
إنّ توسيع قاعدة المشاركة يُعزّزُ من مبدأ "المواطنة" ويعزّز من مكانة المرأة في المجتمع؛ والذي من شأنه أنً يساهم في إحداث تغييرات جوهرية؛ بما يشمل الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية؛ على طريق التنمية الشاملة؛ التى تستثمر طاقات المجتمع بأكمله.
إنّ موضوع "المشاركة السياسية" هو شأنٌ عام، فلا يمكن للفرد أن يكون مؤثراً أو مشاركاً أو فاعلاً ما لم يُعترفُ بدوره فى الحياة العامة، وبحقّه في ممارسة هذا الدور دون قيودٍ أو تمييز .

وإيماناً منّا -كمركز شؤون المرأة- بأهمية مشاركة المرأة سياسياً، وفي الحياة العامّة، وضرورة تعزيز مكانتها فى المجتمع، واتاحة الفرص أمامها للمساهمة بفعالية فى كافّة مجالات العمل السياسيّ.
..وعلى كافة المستويات المحلية والوطنية والدولية؛ فإنّ "المركز" وضمن برامجه ومشاريعه المختلفة؛ أولى اهتماماً -ولا زال- بموضوع "المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية" فكان لنا العديد من اللقاءات وورشات العمل وحملات المناصرة لدعم مشاركة المرأة سياسياً.

وهذا البحث حول "دور المرأة فى التشاركية السياسية والاقتصادية" يأتي ضمن سلسلة الأبحاث التي ينفّذها "مركز شؤون المرأة" وعبر "برنامج الأبحاث والمعلومات" فيه.. هو تأكيدٌ من قِبَلِنا على ضرورة العمل على هذه القضية، وليكون مرجعاً للمؤسسات الأهلية والنسوية والحقوقية، وكذلك الأحزاب السياسية، والمؤسسات الرسمية، وصانعي القرار؛ لرسم سياساتهم وصياغة خططهم بما يضمن أفضل مساهمة للمرأة الفلسطينية فى الحياة العامّة وفي مواقع صنع القرار .
وبهذا الخصوص؛ نشكر جميع من ساهم فى إنتاج هذه الدراسة، ونخصُّ بالذكر فريق البحث، وجميع المؤسسات والأفراد؛ الذين ساهموا فى تسهيل مهام الباحثين. كما نشكر اللجنة الاستشارية؛ والتي قامت بمساندة ومتابعة العمل منذ البداية.

**آمال صيام**
**المدير التنفيذي**
**مركز شؤون المرأة- غزة**

# تقديم

في إطار استمرار "مركز شؤون المرأة" في رفد المكتبة العربية والفلسطينية بأبحاث ودراسات هادفة لتقديم المعلومات الحديثة والتحليلية لواقع المرأة الفلسطينية؛ وسعياً منه لأن تشكّل هذه الدراسات رافعةً لقضايا المرأة الفلسطينية ومرجعاً للجهات صانعة القرار؛ لتستند إليها في صياغة آليات عمل وبرامج واستراتيجيات استشرافية لما يخدم صالح المرأة الفلسطينية.. فإننا نضع بين أيديكم هذه الدراسة المعنّونة بـ "المرأة الفلسطينية والتشاركية السياسية والاقتصادية".

..حيث جاءت هذه الدراسة كقراءة للمشهد السياسيّ والاقتصاديّ، وجهدت لتتحسس مكانة المرأة في الخارطة السياسية والاقتصادية ممارسةً وتوظيفاً، بالإضافة لسعيها للمساهمة في إثراء النقاش حول حدود دور وموقع المرأة ومدى مساهمتها في الفعل العام.
وقد أخذ "مركز شؤون المرأة" من خلال برنامج الأبحاث والمعلومات على عاتقه دعم الباحثات والباحثين لتطوير مهاراتهم/ن وقدراتهم/ن في مجال البحث العلميّ النسويّ، فطرحت بداية هذا العام مسابقةً بحثيةً لاستقطاب القدرات والكفاءات، وقد تمّ استقبال 18 مقترحاً بحثياً عُرضت على لجنة علمية من داخل وخارج "المركز" على أن يتم تقييمها وفق معايير تتمثل في: المضمون والفكرة وعنوان الدراسة والمنهجية والأدوات البحثية المستخدمة، ومدى تقاطع ذلك مع رؤية ورسالة "مركز شؤون المرأة" كمركزٍ نسويٍّ متخصصٍ في قضايا المرأة والأبحاث ذات البعد الجندري..

تمّ اختيار ثلاثة مقترحات ذات مواضيع متنوّعة وهي: "دراسة المدوّنات الغزيّات ودورهنّ في مواجهة الحصار" دراسة "العاملات في دور الحضانة ورياض الأطفال ما بين حماية القانون واستغلال سوق العمل" (دراسة تحليلية تطبيقية) وهذه الدراسة التي قام بتنفيذها برعاية وإشراف "مركز شؤون المرأة" كلٌّ من الباحث: د. "علاء أبو طه" والباحث "رامي مُراد" حيث قدّما ملخصاً عن الدراسة خلال ورشة عمل مركّزة حضرها كُتّاب وناشطون وناشطات مجتمعيات وباحثات وباحثون، حيث أُخذ بعين الاعتبار بعضٌ من الملاحظات المهمّة في النسخة النهائية للدراسة.
ونؤكد مرةً أخرى أننا في "مركز شؤون المرأة" نُعنى بأهمية البحث العلمي والعمل على تعزيز ثقافة البحث العلمي لدى شرائح المجتمع على اختلافها، فهي ليست حبيسة جدران الإطار الأكاديمي أو المؤسسات؛ بل هي أسلوبٌ ومنهجٌ ورؤيةٌ تصلح لكلّ مكانٍ وزمان، وتصبّ لصالح الشأن العام والخاص.

**هداية شمعون**
**منسّقة برنامج الأبحاث والمعلومات**
**مركز شؤون المرأة- غزة**

## دور المرأة الفلسطينية في التشاركية السياسية والاقتصادية

يقوم البحث على تفكيك المضامين الاقتصادية والاجتماعية لدور المرأة الفلسطينية؛ لِفحص مدى قدرتها على التأثير في الحيّز العام، بحيث تُعبّر الأبعاد المجتمعية والمساهمة الاقتصادية عن مدى أهمية دور المرأة في حياة أسرتها، ومن ثمّ؛ مجتمعها ككل.

لم تكن تلك الأدوار الاقتصادية والاجتماعية للمرأة الفلسطينية واضحةً وثابتةً في كلّ مرحلة، بحيث تمتد هذه الأدوار وتنحسر حسب الظروف الموضوعية المحيطة بالمرأة؛ ككيان له أبعادٌ اجتماعيةٌ – اقتصاديةٌ – سياسيةٌ متفاعلٌ مع باقي مكوّنات المجتمع، كما أنه لا يمكن التعامل مع المرأة باعتبارها معطىً جاهز أو بنيةٍ مستقلةٍ بمعزلٍ عن التأثيرات التي تُنتجها البيئة الموضوعية المحيطة، وبذلك؛ نجد أنّ دور المرأة ومكانتها في الفعل الاجتماعي العام –المعبّر عنه في موقعها من الخارطة المجتمعية والسياسية المتفاعلة مع باقي مكوّنات الحالة الفلسطينية– قد اختلف من حيث القدرة على إسهامها في الفعل العام والخاص على حدٍ سواء، وتداخل هذه الاعتبارات مع بعضها البعض، بحيث تُنتج حالة تفاعل غير مرئية، وقد تضطلع بالدور بأكمله في بعض الحالات حسب اعتبارات ثقافية وسياسية وتاريخية تفرضها الشروط التي تعمل وتتحرك من خلالها الكتلة الاجتماعية – الشعبية – القاعدية؛ باعتبار المرأة أحدّ أهمّ مكوّناتها، كما قد تساهم من خلال أدوار جزئية –ولكنها منتجة– في حياة النسق العام.

تسعى الدراسة إلى فحص دور المرأة في المشاركة في صياغة هذه المضامين الاقتصادية والاجتماعية؛ التي تؤثّر على الحيّز العام؛ في شكله السياسيّ المعبّر عن هذه المضامين والمكونات، ومدى تأثّر المرأة بفعل هذه الظروف العامة.

يستخدم البحث مفهوم "الفاعلية" باعتباره "القدرة على الإسهام في تعديل أو تصحيح علاقات القوى الاجتماعية والاقتصادية الجزئية المرتبطة بها، عبر مقاربات للدور والفعل بشكلٍ يساهم في فحص مدى إسهام المرأة في تعزيز القدرة ومساهمتها في التعبير عن مصالحها من جهة، والتأثير في السياسات ذات الصلة من جهة أخرى.

وإلى أيّ حدٍ استطاعت المرأة أن تقوم بأدوارٍ لا تقتصر فقط على مساندة غيرها؛ بل تساهم –إلى حدٍ ما– في دعم وترسيخ دورها الذاتي؛ باعتبارها لاعباً أساسياً في عملية الدفاع عن المصالح الخاصة بها كبنية، وبحيّزها الذي تعمل به من إعادة الاعتبار للمكوّن الاجتماعي – الاقتصادي – السياسي الذي تساهم به في مرحلةٍ معينةٍ حسب حاجتها، وحسب الظرف الذي تسعى –بالمشاركة– إلى تحسينه أو تعديله أو الوصول إليه.

بمعنى: أنّ تأثير المرأة في الحياة العامة ومشاركتها السياسية له بعدان: الأول: يتمثّل في مشاركتها غير المباشرة؛ من خلال خبرتها الاجتماعية ومساهمتها الاقتصادية. والثاني: في الدور السياسيّ المباشر في النضال والانخراط في الأطر والحساسيات السياسية.

## المنهجية:

تعتمد الدراسة على أدواتٍ ومنهجياتٍ بحثيةٍ متعددة، فبالإضافة إلى أدوات البحث النوعي (المسح الميداني، المقابلات المركزة، البؤر الحوارية.. وغيرها) باعتبارها مادةً يمكن الارتكاز عليها في سياق التحليل المنهجي؛ يمكن توظيف المنهج البنيوي الوظيفي – النسقي، وذلك من خلال البحث في (الفعل) – (الدور) الذي تلعبه المرأة في الحياة العامة، ومدى أهمية هذه الوظيفية في الإسهام بتكوّن النسق العام، والتعامل مع مشكلة البحث بتقسيمها إلى بنىً مستقلةٍ تكون المرأة إحداها، وبذلك؛ من خلال كشف حدود هذه البنية؛ لابد من

معرفة المسافات (النسق) الذي يحكم علاقات البنى ويحدد دورها، حيث يقتضي هذا المنهج تفكيك هذه العوامل والبنى والمؤسسات التي تعالجها الإشكالية، وتمييزها وإعادة تركيبها في إطارٍ منهجيٍ يخدم الإجابة على الإشكالية التي تبحث في فحص دور المرأة ومدى مساهمتها في الحيّز العام، وبذلك: يمكن الكشف عن موقع المرأة، وكذلك تحديد البنى والعوامل المحيطة التي تؤثر وتتأثر بها، وذلك بالربط بين كل بنيةٍ مع المرأة، واعتبار فعل المشاركة والإسهام هو المحدّد للنسق العام للظاهرة محلّ البحث.

وللوقوف على طبيعة هذه المشاركة السياسية تحديداً؛ يمكن توظيف منهج اتخاذ القرار، باعتبار أنّ البحث في دور المرأة وحجم مساهمتها وموضعه في التأثيرات المختلفة (المدخلات) على صناعة القرار، وبالمقارنة مع طبيعة المخرجات الناتجة مباشرةً عن هذا الدور؛ يعطي حكماً عن حدود التأثير النهائي على صناعة القرار السياسي؛ إن كانت في السياسات المتعلقة بالمرأة خصوصاً وتكون موضوعها، أو بالحيّز العام ككل؛ وجزء معنيّ منه المرأة.

كذلك؛ يمكن توظيف المنهج التاريخي المقارن؛ لما تفرضه الظاهرة -محل البحث- من ضرورة رصد المتغيّرات عبر حقبٍ ومنعطفاتٍ زمنية. كما أنّ البحث لا يقف عند حدود رصد الظاهرة؛ دون أن يكون معنياً بالدخول فيها وتطويعها خدمةً للمنهج الاستشرافي؛ من خلال طرح سيناريوهاتٍ واحتمالاتٍ مفتوحةٍ يمكن البناء عليها في بحوثٍ أوسع وأكثر عمقاً.

## الإطار الزماني والمكاني للبحث:

يعالج البحث الفترة الزمنية الواقعة بين 1966 وحتى 2012، مع الإدراك بأن تاريخ الحركة النسوية الفلسطينية لم يكن وليد تلك الفترة؛ بل امتدّ لفتراتٍ طويلةٍ سابقة؛ لكنّ البحث يأخذ بعين الاعتبار معالجة التاريخ الحديث للكيانيّة السياسية للمرأة الفلسطينية، لذلك؛ بدأ التاريخ منذ تأسيس "الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية" باعتباره المظلّة السياسية لمشاركة النساء في حالة الحراك السياسيّ للمرأة في إطار "منظمة التحرير الفلسطينية" مع الإشارة إلى أنّ المعالجة المكانية كانت مرتبطةً بشكلٍ كبير بثقل الفعل السياسي الفلسطيني، حيث أنّ ثقل العمل السياسي الفلسطيني ظلّ خارج الأراضي الفلسطينية منذ 1966 وحتى انطلاق شرارة الانتفاضة الأولى عام 1987؛ والتي كانت بدايةً لانتقال الفعل السياسي إلى داخل الأراضي الفلسطينية. وبالتالي: فإنّ البحث حُدّد -مكانياً- بمناطق تواجد الفعل السياسي الفلسطيني في الشتات، وتحديداً في مخيّمات لبنان وسوريا والأردن قبل عام 1987، ومن ثمّ: أراضي "السلطة الفلسطينية" بعد عام 1987، وهي الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية.

وبذلك: يمكن تناول هذه الدراسة وفقاً للتصميم التالي:

## المبحث الأول: مكانة المرأة في المجتمع الفلسطيني

**المطلب الأول: مجالات مساهمة المرأة في حياة المجتمع**

الفقرة الأولى: العمل النسوي بأبعاده الخاصة الاجتماعية – التربوية

الفقرة الثانية: المساهمات الاقتصادية والسياسية للمرأة الفلسطينية

**المطلب الثاني: موقع المرأة الفلسطينية من خريطة القوى المجتمعية في فلسطين**

الفقرة الأولى: الحالة الفلسطينية: دور خاص للمرأة

الفقرة الثانية: مساهمة المرأة في النضال التحرري

## المبحث الثاني: تبلور دور المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية والاقتصادية

**المطلب الأول: تأثير الانتفاضة على دور المرأة الفلسطينية**

الفقرة الأولى: نموذج الانتفاضة الكبرى 1987

الفقرة الثانية: نموذج الانتفاضة الثانية 2000

**المطلب الثاني: المرأة الفلسطينية ومناخ التسوية السياسية**

الفقرة الأولى: المرأة وعلاقات القوى التي أنتجتها حالة السلطة

الفقرة الثانية: حدود دور المرأة الفلسطينية بين انسداد الأفق السياسي والحصار الاقتصادي

# المبحث الأول

## مكانة المرأة في المجتمع الفلسطيني

## المبحث الأول: مكانة المرأة في المجتمع الفلسطيني

للمرأة مكانةٌ خاصةٌ في كلّ مجتمع، وهذه المكانة أو الموقع يزداد ويتسع كماً وكيفاً، إن كان من خلال المساحة التي يحتلّها في التشكيلة الاجتماعية المرئية الفاعلة، أو من خلال حجم التأثير النوعي الذي يحدثه هذا الموقع ويؤثر إيجاباً على مكانة المرأة ودورها، وتختلف هذه التأثيرات من مجتمع إلى آخر ومن زمن إلى آخر؛ حسب الشروط والظروف الموضوعية والمتغيّرات على مستوى نسق المجتمع وتفاعلاته، وإنّ كلّ مجتمعٍ يُنتج تجربته الخاصة والمحاكية لهذه الشروط والمتوائمة معها.

في المجتمعات العربية -بشكلٍ عامّ- عانت البنى الاجتماعية من أزماتٍ متعددة على صُعُدٍ مختلفة، أفرزت تجارب خاصةً للمرأة العربية، وضعتها في موقع حرَجٍ نتيجةً لتراجعاتٍ وإخفاقاتٍ متتالية بتحقيق التنمية، ونتيجةً لارتباك المشروع السياسي، ومع تفاقم حدّة الفقر وانعكاساته على مختلف مناحي الحياة؛ شغل ذلك كثيراً من المجتمعات العربية، حتى أفرد كلُّ قطرٍ عربي تجربته الخاصة، بل أكثر من ذلك؛ فقد تباينت هذه التأثيرات على بنى اجتماعيةٍ داخل هذه البلدان، لتعيد النقاش الطبقيّ والنقاشَ الجهويّ وتباينات فرص التعليم والصحة والثقافة.

أثّر ذلك على زخم تجربة المرأة العربية، وقد اشتغلت مؤسساتٌ عديدةٌ دوليةٌ وعربيةٌ على موضوعاتٍ جزئية وتفاصيل عديدة كشفت النقاب عن أزماتٍ مركبة تعاني منها المرأة في العالم الثالث عموماً وفي قلب المنطقة العربية، عمّقت هذه الاهتمامات الرؤى حول تفكيك مشكلات المرأة في هذا السياق، وطرحت خططاً واستراتيجيات وطنيةً ودوليةً لتعالج إشكاليات خاصةً وعامة، هذا التشابه والاختلاف يشُدّ إلى ضرورة البحث وفق منهج الكشف أولاً عن هويةٍ هذه الأدوار التي تقوم بها المرأة وتُحدد من خلالها دورها وحضورها في المجتمع، ومن ثمّ؛ التأثير على الحيّز العام، وفق تجربتها الخاصة. ثانياً: التركيز أكثر على القنوات التي تصنعها المرأة الفلسطينية للتأثير على الحيّز العام، من خلال البحث في الأدوات والإمكانيات وحجم المساهمة والحضور.

### المطلب الأول: مجالات مساهمة المرأة في المجتمع الفلسطيني:

يتناول هذا المطلب الموقع الذي تحتله المرأة في الحياة العامة، وكيف تُشرعن لنفسها هذا الموقع؛ من خلال أدوار رئيسية تساهم بها، وهذه الأدوار والوظائف العامة والخاصة تتعدد بدورها وتختلف من مجالٍ إلى آخر، فنجد حضور المرأة المكثّفَ في تناول الأبعاد الاجتماعية والتربوية والثقافية، كما يبقى حضورها السياسي والاقتصادي مرتبطاً بهذه العوامل، ويرتكز على فعلٍ معين وقنوات تنفُذُ المرأة من خلالها إلى التشاركية السياسية والاقتصادية، والنفاذ إلى صنع المجال العام، مستخدمةً في ذلك الأدوات المتاحة والمختلفة، فالأدوار التي تقوم بها المرأة على مختلف الصعد؛ هي التي تمنحها أهميةً خاصةً وموقعاً خاصاً يجب أن يؤخذ في الحسبان عند دراسة وضع المرأة في النسق العام للمجتمع.

#### الفقرة الأولى/ العمل النسوي بأبعاده الاجتماعية - التربوية:

بالرغم من الزخم الذي انصبّ على الأدوار الرئيسية والثانوية للمرأة، في مشاركتها في البيئة والبنية السياسية والاقتصادية؛ حيث أنه بالنظر إلى الدور الذي تقوم به المرأة يتضح أنه دورٌ مركبٌ قاعديٌ متداخلٌ تتقاطع عنده الأدوار التقليدية للمرأة من منظورٍ جنسي بعلاقتها مع الرجل -باعتبارها أماً وأختاً وزوجةً وابنة- مع منظورٍ جندري اجتماعي يرتكز على أساس الفعل والمساهمة في العمل المجتمعي العام والخاص، ولا يمكن الفصل بين هذه الأدوار، فالكثيرُ من الكتّابِ والنساء اعتمدوا على أن تعريف عمل المرأة في الحياة العامة باعتباره عبئاً إضافياً مكملاً[1]

وليس متقاطعاً مع دورها في الحياة الخاصة، خصوصاً فيما يتعلّق بموقع المرأة في فكرة الأسرة و دينامية حياتها.

المرأة الفلسطينية مازالت تساهم -بكلّ طاقتها- في رعاية بيتها وأفراد أسرتها، فهي الأم التي تقع على عاتقها مسؤولية تربية الأجيال القادمة، وهي الزوجة التي تدير البيت وتوجّه اقتصادياته وتدبّر شؤونه، وهي بنتٌ وأختٌ وزوجة، وهذا يجعل الدور الذي تقوم به المرأة بوظيفتها في بنية المجتمع من خلال الوحدة العضوية المكتملة في الأسرة، وما يدور في فلكها من مؤسسات تربوية متداخلة تبني نسقاً لحياة المجتمع ككل، وتكون معبراً عنه، وعاكساً للصعوبات الذاتية والموضوعية التي تُكبّل عمل المرأة وتقيّد حدود علاقاتها التفاعلية مع المجتمع.

في حين تلاقت وجهة نظر النساء من مختلف القطاعات (ناشطات، ربّات بيوت، قيادات مجتمعية وسياسية) مع وجهة نظر العديد من الكتّاب ذوي التوجهات الإسلامية والسلفية حول دور المرأة الوظيفي والحيوي؛ الذي لا يمكن تجاهله أو إغفاله عند تناول

1 أنظر: عبد الكريم بكّار، المرأة والأسرة، مكتبة القصيمي، http://www.saaid.net/book/list.php?cat=6

أيّ دور للمرأة على مختلف الأصعدة والمستويات؛ مهما تعاظم دور المرأة في الحياة العامة، حيث تبقى المرأة التي تحمل وتلد وتربّي وتراعي، وأنّ وظيفتها في الأسرة هي الوظيفة الفطرية التي لا يستقيم مجتمعٌ بدون أن تكون سليمةً و مؤدية، وأنّ ذلك -بحدّ ذاته- هو مساهمة المرأة في الحياة العامة[1].

**"لازم نعرف إنو المرأة دورها الأساسي بالبيت، لإنو هيّ إللي بتربّي وبتبني الأجيال، وأكيد راح يدّمر البيت والولاد لو انشغل أبوهم وأمهم عنهم" (ربة بيت من بيت لاهيا)[2]**

**"أعتقد إن المشكلة ليست في أنّ المرأة لديها دوراً فطرياً يتعلق بالإنجاب والتربية؛ بل تكمن المشكلة في أنّ المجتمع لا يَعتدُّ ولا يرى بهذا الدور مكملاً لدور الرجل، ولا يعطي المرأة حقّها بتعظيم دورها هذا، وحتى على المستوى الاقتصادي؛ فالزوجةُ وربّة البيت تقوم بأعمال المنزل مقابل أنّ الرجل سيكون مضطراً لدفع نقود مقابل هذه الخدمات في حال غابت الزوجة؛ وبذلك؛ تكون ربّة البيت منتجةً اقتصادياً بدورها المنزلي" (ناشطة سياسية، رفح)[3].**

ويرى البعض الآخر أنّ الأدوار التي يمكن أن تقوم بها المرأة خارج إطار الأسرة إنما تعود لاعتبار أنّ هذا الدور يخدم الأسرة بصورة أو بأخرى، وأنّ مختلف الوظائف التي يمكن أن تتقلدها المرأة لخدمة مجتمعها الأوسع من دائرة الأسرة إنما ينعكس ذلك إيجابا أو سلباً على وضع الأسرة وليس العكس، بمعنى: أنه يعتبر أن عمل المرأة خارج إطار الأسرة -باعتبارها نواة المجتمع- دوراً ثانوياً إن وجد؛ لابد أن ينصبّ لخدمة المجتمع ومنه الأسرة، وبالتالي؛ نجد أنّ هذا الإطار لا يؤمن بأدوار قطعية للمرأة مع دورها الوظيفي داخل الأسرة؛ الذي حكمته اعتباراتٌ اجتماعيّةٌ - ثقافيةٌ - بيولوجية[4].

وكما تُشكّلُ العائلة الملجأ والحامي الأساسي للنساء؛ في نفس الوقت تُعتبر العائلة منشأ إنتاج نظام من العادات والممارسات الاجتماعية التي تُحدد موقع المرأة في الهرم الاجتماعي، وتُكرّس دورها الإنجابي، وتمنع أو تسمح بخروجها للحيّز العام، ساهمت صعوبة تحديد دور الأسرة في تحديد الأدوار الاجتماعية للرجال والنساء على تركيز النشاطات على الحيّز العام ومشاركة النساء في الانتخابات وتعديل القوانين ومناهضة الإجراءات التي تُعزز التمييز ضد النساء، وهنا تحوّلت "الدولة" إلى مجال النشاط النسوي في هروبٍ للأمام، وهروبٍ من مواجهة الواقع الصعب للمرأة؛ من عنفٍ وقهرٍ واضطهادٍ مجتمعيٍ أوسع[5].

- **انفتاح الدور الاجتماعي-التربوي:**

لذلك؛ لا يمكن الفصل بين الشروط الموضوعية للمجتمع وسماته عن دور المرأة المجتمعي والتربوي، بحيث يتأثّر هذا الدور بطبيعة المجتمع وتركيبته (الثقافية، السياسية، الأيدلوجية، والسلوكية) كذلك الممارسات والعادات والأعراف السائدة؛ والتي من شأنها أن تمثّل كوابح لأيّ دور مجتمعي سليم للمرأة، فما يمكن أن تتعب المرأة في صناعته في تربية الناشئة في الأسرة، يأتي المجتمع بحمولته التأثيرية ليصادر كلّ مًا تمّ غرسه في نفوس الأجيال، كما يمكن أن تعكس هذه الشروط نفسها في آليات وتقنيات العملية التربوية نفسها، وتدخل في صميم دور المرأة ويحكم تصرفاتها، فلا يمكن للمرأة -مهما كانت درجة انفتاحها وسلامة تربيتها- أن تكون بمنأى عن تأثير المجتمع في التربية، فلم تعُدْ الأسرةُ وحدها تملك صناعة قناعة الأجيال؛ بل امتدّت هذه المهمة ليضطلع بها تفاعلات المجتمع والسياسة والإعلام والتكنولوجيا[6].

ما نجد المرأة نفسها معه مضطرةً إما للتساوق أو التصادم مع هذا الواقع المجتمعي الذي يفرض شروطه على أدقّ العمليات الصغرى التي تقوم بها المرأة داخل أسرتها في وظيفتها المجتمعية، كما أنّ الوظيفة الاجتماعية لا يمكن حصرها في مسألة التربية والأسرة؛ بل تنسحب أيضاً على الأدوار التي يمكن أن تشارك وتساهم في صنعها المرأة، وتُعتبر جزءً من الحياة العامّة تنفصل

1 أحمد مبارك سالم، دور المرأة في الثقافة الإسلامية، موقع الألوكة، www.alukah.net

2 مجموعة مركّزة، ربات بيوت، بيت لاهيا، يونيو 2012.

3 مجموعة مركزة، ناشطات سياسات، رفح، يونيو 2012.

4 أنظر: أفراح بنت علي الحميضي، دور المرأة التربوي، المأمول والمعوقات، موقع صيد الفوائد: http://www.saaid.net/female/19.htm

5 - المرجع السابق، ص23

6 أنظر حول أثر المتغيّرات الدولية والعولمة على التربية وعلى الثقافة العربية، فلاح القريشي، أثر العولمة في المجال التعليمي والتربوي، مؤسسة الفكر العربي، بيروت 2006. كذلك يمكن الرجوع إلى: أشرف البطران، "التربية العربية وتحدّيات العولمة"، مجلة رؤى التربوية، العدد العشرون، مركز القطّان للبحث والتطوير التربوي، رام الله - فلسطين(2006).

نسبياً عن دورها الخاص داخل الأسرة، كمشاركة المرأة في معركة الاستقلال الاجتماعي عبر تشكيلات مجتمعية مختلفة، بدأتها بالجمعيات الخيرية التي شكّلت -في الحالة الفلسطينية- النواة الأولي لانطلاقة المرأة نحو الاندماج في قضايا مجتمعها الحياتية، لتبلور -فيما بعد- مكانةً مجتمعية. ونتيجة للظرف الاستثنائي؛ فقد نشطت المؤسسات النسائية الخيرية كالجمعيات ودور الأيتام ومراكز المسنّين وهيئات شعبية للإغاثة ومراكز التدريب والتأهيل المهنيّ، وقد نشأ العديد من المنظّمات الفلسطينية التي تعمل على تقديم الخدمات الاجتماعية للمرأة، فمع غياب الدولة والطابع الخدماتي لهذه الأنشطة والمؤسسات الاجتماعية للمرأة؛ أصبحت هذه المؤسسات -تدريجياً- تحمل الطابع السياسي، وتأثّرت بحالة التنسيب الكبيرة الموجّهة للجماهير الفلسطينية وزجّها في عملية النضال الوطني.

مما يعني أنه لا يمكن الفصل بين مضامين العمل الاجتماعي للمرأة لتحديد موقعها مع ما يتداخل معه من أبعادٍ خاصةٍ وعامة، وهلامية الحدود الفاصلة بين وسائل الضبط الرسمية وغير الرسمية.

يشير "دوركايم" إلى أنّ المجتمعات تنطوي على نوعين من التضامن الآلي الذي يميز المجتمعات التقليدية ويتسم بضرورة إصلاح ما يتم إفساده؛ سواء أكان مادياً أو معنوياً، كما يتميّز بالشفاهة (العرف) إلي حد كبير. ثانيها: التضامن العضوي الذي يُعبر بشكل أو بآخر عن تحديث المجتمع واتجاهاته نحو الفردية؛ وكذا نحو القوانين المكتوبة، وإنّ تداخل هذه القيود لا يمكن معها الحكم النهائي على شكل التضامن، فكلاهما (المرأة والمجتمع) تحكمهم ازدواجية "التقليدية" و"المعاصرة" وكلاهما غير مكتمل بصورة نهائية، وحيث أنّ المرأة هنا تواجه صعوباتٍ عديدةً لها تأثيراتها على ذاتها كشخصيةٍ منفردةٍ أو أسرتها كوحدة اجتماعيةٍ تحتاج للتماسك الداخلي، بالتالي؛ فإنّ تأثّر المجتمع بثقافة أفراده لا يخرج عن دائرة تأثير المرأة باعتبارها نواة الأسرة والمجتمع، فينعكس كلّ شرطٍ عام على مضامين الحياة الخاصة للمرأة؛ ومن ثمّ للأسرة، مروراً بالمجتمع، وصولاً بكلّ المجتمعات التي تتشابه بنفس الموروث والنسق[1].

- **معيار الديمقراطية الاجتماعية:**

بذلك لا يمكن الفصل -في أيّ مجتمع- بين البحث في دور المرأة (حتى لو اقتصر هذا البحث على خصوصية هذا الدور في بعده الاجتماعي-التربوي) عما يحيط بالمجتمع ويتغلغله مع مضامين قريبة أو بعيدة من مضمون ومعنى الديمقراطية وانعكاسها على ممارسات المجتمع وطرق إدارة الصراع الاجتماعي بمختلف أشكاله، فكلّما ابتعدت حياة المجتمع عن مفاهيم وممارسات الديمقراطية كلما كان دور المرأة الاجتماعي التربوي ضعيفاً ومحكوماً بالعقلية السائدة غير المحكومة بأسس ديمقراطيةٍ تمكّن المرأة من خلال هذا الدور من المساهمة في صناعة الفعل الاجتماعي ككل.

فغياب الديمقراطية المجتمعية القائمة على ثقافة ذات بنية مرئية واضحة يؤثّر على أيّ دورٍ لأيّ وحدة من وحدات هذا المجتمع، لاسيما نواته الأساسية (الأسرة) وتقوّض أيّ فعلٍ إيجابيّ تقوم به المرأة لبناء هذه النواة بشكلٍ سليمٍ يسمح لها بجنيّ ثمار مشاركتها من قبل المجتمع، وهذا ما أدّى إلى تراجع الدور الطليعي المساهم بإيجابية للمرأة في العالم الثالث، بالرغم من جسامة حجم التضحيات والأدوار الخاصة التي تقوم بها، فعدم وجود ديمقراطية يُفرغ هذا الدور من محتواه ومضمونه المجتمعي العام[2].

- **معيار التنشئة السياسية:**

هذا ما يتجلّى بوضوح في موضوعة التنشئة السياسية التي تؤدي إلى ديمقراطية، حيث أنّ الواقع السياسي يساهم -في حالة تأزّمه- بغياب التنشئة السياسية ذات الطابع الديمقراطي، وحيث أنّ الثقافة السياسية التي يتلقاها المواطن -رجلاً كان أو امرأة- تعتمد على الثقافة الأبوية الذكورية المتمثّلة في سيادة النزعة العشائرية والعائلية، وتمركز السلطة وصلاحية اتخاذ القرار في أيدي الرجال، ويتمّ تجاهل الأدوار التي تقوم بها المرأة في المجتمع والأسرة والتربية، بالعكس من ذلك؛ فإنّه يجري مصادرة كلّ ما تبنيه المرأة في الأسرة لصالح الثقافة المجتمعية السائدة؛ التي تقوّض هذا البناء، كما تُعتبر المرأة في كثير من الأحيان جزءً من هذا الخلل، ولا تمارس الديمقراطية في دورها الاجتماعي-التربوي، بل إنّ هذا الدور الأخير له خطورةٌ كبيرةٌ ومساهمةٌ مباشرةٌ في غياب الديمقراطية عن المجتمع؛ إذا اعتبرنا الديمقراطية ثقافةً وممارسةً يتمُّ غرسها في نفوس الناشئة، وتتساوق المرأة في تقسيم

1 شكري صابر، الانتفاضة وانعكاساتها على وضعية المرأة الفلسطينية، دراسة ميدانية على عينة المشروعات الصغيرة، مركز شؤون المرأة – غزه، الطبعة العربية – اكتوبر –2002 ص152.

2 أنظر: ميروك الفالح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية – دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريّف المدن، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 2002.

الدور التقليدي الذي يسحب منها صلاحيتها الوظيفية الأساسية في المجتمع ومكوّناته العضوية، والذي يقوم على أساس التمييز ضد المرأة باعتبارها الضعيفة؛ والتي تحتاج إلى وصايةٍ ولا تستطيع اتخاذ القرار؛ حتى في مساهمتها المجتمعية الضيقة: الأسرة[1].

ويمكن البحث عن تأثير الحالة السائدة في الأراضي الفلسطينية على دور المرأة المجتمعيّ من خلال تأثّر المجتمع الفلسطيني بالنظرة للنساء؛ باعتبارهنّ كائناً من الدرجة الثانية، ودورها يأتي تالياً لدور الرجل، وفي أحيان كثيرة؛ لا يأتي، وإنّ كثيراً من النساء أنفسهن لا يقتنعن بأنّ عملهن المجتمعي مساهمة، بل يرون في تضخيم دور المرأة وتلميعه انتقاصاً من أنوثة المرأة[2] وإنّ التنشئة الاجتماعية والثقافية السائدة تحصر دور المرأة في وظيفتها كزوجةٍ وأمّ، وغياب الثقافة الديمقراطية السياسية؛ كل هذه العوامل -وغيرها مجتمعة- حجبت عن المرأة دورها الذي يمكن أن تساهم من خلال إتقانه وربطه بالحيّز العام، وإنّ دورها في الأسرة يُعتبر من صميم دورها في الحياة العامة.

"**المرأة ملهاش إلا بيتها وأولادها وبس، وهذا أحسن لها**" (ربة منزل-بيت لاهيا)

وهنا تبدو مشكلة المرأة ثلاثية الأبعاد وليس فقط مزدوجة، حيث يؤثّر البعد الذي يعتمد على الممارسة والفهم للدور، حيث تقع المرأة ضحية البنية الاقتصادية، وضحية البنية الاجتماعية الأبوية الذكورية، وكذلك ضحيةً للمرأة نفسها؛ التي تخدم النظام الأبوي والاقتصادي السياسي التابع.

وفي سؤال لربّات البيوت -خلال مجموعة مركزة- عن إمكانية أن تعطي النساء أصواتهنّ لامرأة في انتخابات، أجمعت ربّات البيوت على أنهنّ يمكن أن ينتخبن امرأةً في مجلسٍ بلديّ، أما غير ذلك مثل مجلس تشريعي؛ فكانت ثلث المشاركات "مع" والثلثان "ضد" أما في الرئاسة؛ فأجمعت المشاركات على أنّ "المرأة لا تصلح كرئيسة" مما يوضّح أنه لا يمكن تهميش دور العامل الثقافي في البنية الاجتماعية الأبوية، والتركيز على جدلية وتبادلية العلاقة بين الثقافي والاجتماعي - الاقتصادي - السياسي، حيث لا يمكن إهمال دور الفكر والدين والمعتقدات والتربية، وكلُها أمورٌ ثقافيةٌ في البنية الاجتماعية-التربوية[3] وهذا لا ينفي فصل الدور الاجتماعي-التربوي عن الثقافي، كذلك بما فيه من تأثير وتأثّر بالوضع الاقتصادي والسياسي، كما أنه من المهمّ الحفاظ على بعض مفاتيح التفكيك والفصل والاستقلالية لكل من الجانبين، والنظر إلى العلاقة بينهما كعلاقة تأثير متبادل في اتجاهين، وليس باعتبارها علاقةً مستقيمةً في اتجاه واحد، كما أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أنها ليست معطىً ستاتيكياً جاهزاً؛ بل هي ذات طابع ديناميكي متحوّل، يمكن تغييرها والتحكّم بها ورصد تغيّراتها[4].

الشكل التالي: يوضح إحاطة دائرة المرأة بالتأثّر بالعوامل المترابطة التي تحيط بالمرأة وتؤثّر في دورها وموقعها:

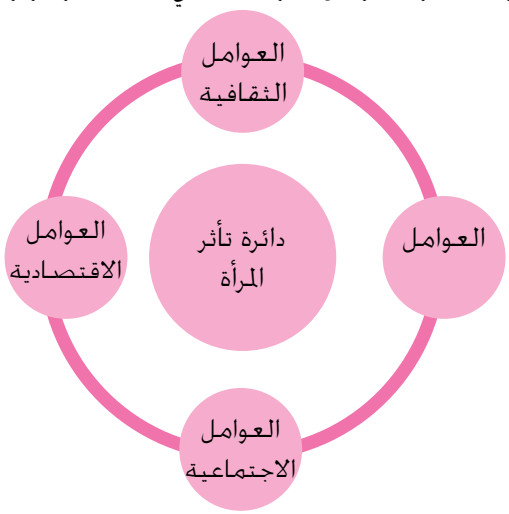


1 يمكن الرجوع إلى: واقع المرأة الفلسطينية، مؤتمر أوضاع المرأة الفلسطينية الراهنة، مركز شؤون المرأة، غزه 2007ص12.

2 أنظر: لمياء شفيق، حول نضال المرأة في المناطق المحتلة على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، مجلة المرأة العربية العدد2، 1985، ص213.

3 عادل سماره، الفقر، العمل، المرأة.. ضد المرأة، مركز الشرق للدراسات التنموية والثقافية، القدس 1996، ص11.

4 أنظر: غازي الصوراني، المشهد الفلسطيني الراهن، مطبعة الأخوة، الطبعة الثانية، غزة، 2010، ص: 455.

إنّ الطفرة التاريخية التي شهدتها أوروبا خاصةً؛ تأسست على نضج التناقضات في المجتمع الإقطاعي بين قوى الإنتاج الصاعدة والثورية وعلاقات الإنتاج المحافظة. لقد انحلّ ذلك التناقض بتغلّب قوى الإنتاج على علاقات الإنتاج، ما أدّى إلى ظهور الثورة التي أطلقت آليات التنافس الحر، وآليات الديمقراطية؛ باعتبارها الآليات الأفضل لإطلاق طاقات القوى الإنتاجية؛ التي عُرفت لاحقاً بتفجّر الثورة العلمية والصناعية، والتي أسست لأنظمة اجتماعية تطلّبت تدمير العلاقات والقيم السابقة لصالح إتاحة الفرصة أمام مشاركة المرأة في مختلف مجالات ومستويات الحياة[1] وكما يقول "طلال عوكل" إنّ عملية إسقاط هذا الوعي على الحالة الفلسطينية غير ممكنة، حيث نعترف موضوعياً أنّ طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة -والتي تتميز بالعشائرية وضعف مستويات التطور الاقتصادي خصوصا التنموي الإنتاجي- لا يتيح الفرصة لمشاركة المرأة بالقدر الذي ندركه واقعياً، غير أنّ علينا الاعتراف بأنّ البعد الوطني المتمثّل بالصراع مع الاحتلال قد يُشكّل الشرط الموضوعي لتنامي دور ومشاركة المرأة الفلسطينية في الكفاح السياسي والاجتماعي، وأيضاً لدفعها نحو تطوير الذات؛ من أجل التغلّب على المشكلات الاجتماعية التي تصدر عن الواقع الاجتماعي من ناحية، ولضرورة رفع مستوى مساهمتها في التغلّب على الصعوبات المعيشية التي تنجم عن طبيعة ومستوى القهر الإحتلالي، وبالتالي؛ فإنّ المشاركة السياسية للمرأة في النضال الوطني والمجتمعي -والتي تأسست على شروط الصراع مع الاحتلال من أجل الحرية والاستقلال- قد ساهمت في تعزيز فرص الخيار الديمقراطي؛ لتكون جزءً فاعلاً في النضال الذي يستهدف الإصلاح والتغيير على المستوى السياسي؛ ولاحقاً الاجتماعي الاقتصادي[2].

ويشير "رجاء بهلول" إلى أنّ التداخل بين قضية تحرّر المرأة والتحرير الوطني؛ كان عاملاً حاسماً في تشكيل النسوية العربية، وهو يجري على أكثر من صعيد، يتمثّل أكثرها خطورةً في التداخل بين محاولة الشعب مواجهة المحتلّ من خلال صنع "هوية وطنية" تقوم على أساس اللغة والقيم والعادات والدين والثقافة، وبين قيام المرأة بحمل عبء حماية "الهوية الوطنية" حيث تظهر في الخطاب الوطني أنها صانعة الأبطال والمناضلين "تُرضعهنّ" حبّ الوطن وتعلّمهنّ الاعتزاز بالماضي والتراث والوطن[3].

## الفقرة الثانية: المساهمات الاقتصادية والسياسية للمرأة الفلسطينية

ما شهدته العقود الأخيرة من وجود اعترافٍ متزايدٍ بالدور الطليعي والمميّز الذي لعبته المرأة في المجتمع، وخصوصاً في المجتمعات العربية، حيث شهدت هذه الأخيرة تغيّراتٍ جذريةً في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن أهمّ التغيّرات الاقتصادية هو التحوّل الذي حصل على نمط المعيشة، حيث يعيش معظم السكان في المناطق الحضرية، وكذلك أيضاً التحوّل الاقتصادي وبشكلٍ شبه كامل على النمط الرأسمالي أو اقتصاد السوق، ودخول التكنولوجيا الحديثة في الاقتصاد، والانخراط في سيرورة العولمةً الاقتصادية، وغيرها من الجوانب.
أما على الصعيد السياسي؛ فقد أدّى الانفراج السياسي أواخر الثمانينات إلى بدء مسيرة التحوّل الديمقراطي، حيث عادت الحياة النيابية بعد فترةٍ طويلةٍ من الانقطاع، وتمّ السماح للعمل العلني للأحزاب السياسية، وبدأ المجتمع المدني يلعب دوراً ديناميكياً في الحياة العامةً في المجتمعات العربية ولو نسبياً.

إنّ السمة الأساسية بالنسبة للتغيرات التي حصلت على واقع المرأة هو التغيّر في الأدوار الجندرية لها، حيث بدأت تشغل المرأة مواقع لم يكن متاحاً لها المشاركة فيها سابقاً، ودخلت المرأة الحياة العامة بكافّة جوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وأصبحت مساهمةً وفاعلةً ومشاركةً بكلّ هذه الأبعاد، حيث بدأت بالمشاركة الاقتصادية الفاعلة في الأنشطة غير التقليدية (غير الزراعية) مع العلم بأنّ المرأة كانت دوماً فاعلاً اقتصادياً مهماً في النمط (الزراعي والرعوي).
وتدلّ المؤشرات -من منظمات العمل العربية والعالمية- على أنّ نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي قد تضاعفت تقريباً عما كانت عليه في السابق، وتنوّعت هذه المشاركة لتطال كافة الأنشطة الاقتصادية التي كانت حِكراً في السابق على الرجال[4].

---

1 المرجع السابق.

2 طلال عوكل، هل المشاركة السياسية للمرأة تحقّق الديمقراطية أم الديمقراطية تحقق المشاركة السياسية للمرأة، مؤسسة صوت المجتمع، فسر الدراسات والبحوث، غزه 2005، ص29.

3 أنظر: آمال خريشة، المشاركة السياسية للمرأة بين أبوية المجتمع، الحزب، مؤسسة صوت المجتمع، غزه 2006،ص31.

4 حيث شاركت المرأة في كافة المهن والتخصصات كالطب والهندسة والإدارة والتعليم وغيرها، وبذلك تكون المرأة قد طرقت أبواباً كانت مغلقةً في السابق أمامها.

- **إمكانيات الإسهامات الاقتصادية للمرأة الفلسطينية: إشكاليات عديدة**

حيث تعاني المرأة الفلسطينية -وما زالت- العديد من الإشكاليات، والتي قد تعود جذور بعضها لعوامل موضوعية، تتمحور -على سبيل المثال لا الحصر- بالاحتلال وسياسة الإغلاق والحصار، إضافةً لحداثة نشأة "السلطة الوطنية الفلسطينية" وضعف برامجها وسياساتها الاقتصادية، بما تبعه من فقر وبطالة وأميّة؛ وغيرها من الإشكاليات.

أما بعضها الآخر؛ فتعود جذوره لعوامل ذاتية، متأثرةً بالعادات والتقاليد والثقافة؛ وحتى الدين في بعض الأحيان، والتي تُضفي طابعاً تفسيرياً لحالة الظلم واللامساواة التي تلحق بالإناث في المجتمع الفلسطيني. وفي هذا الإطار؛ تحاول المنظّمات النسائية -كغيرها من المنظمات الأهلية والحكومية- الاستجابة لمتطلّبات المرحلة، وتخفيف حدّة المعاناة التي تعيشها المرأة الفلسطينية، وذلك من خلال تقديم الخدمات المتنوّعة؛ والتي قد تكون ذات طبيعة إغاثية أو تنموية أو توعوية، وغيرها من الأشكال؛ بهدف التقليل من حدّة الفقر، الأمية، العنف، التهميش؛ وغيرها من الإشكاليات التي تواجهها المرأة الفلسطينية.

إضافةً إلى الجانب التثقيفي والتشجيعي من قبل المنظمات الأهلية للمرأة الفلسطينية، للاعتراف بدورها الطليعي في خدمة مجتمعها، نجدها قد اضطلعت بأعباء الحياة اليومية من خلال مساعدة أسرتها في زيادة المدخول المالي أو إنشائه، وذلك على اعتبار أنّ الوضع الاقتصادي الصعب الذي تعيشه الأراضي الفلسطينية أسهم في تزايد أعداد العاطلين عن العمل من الرجال، وبالتحديد من كان يستند أساساً في دخله على العمل داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، فبعد أن انتهت هذه المرحلة؛ وجد راعي الأسرة نفسَه غيرَ قادر على تأمين مصاريف ودخل هذه الأسرة، مما اضطر النساء -في أغلب الأحيان- إلى ولوج مجال العمل لمساعدة أزواجهنّ ورعاية أسَرهن، وتأمين المدخول المالي الملائم لمتطلّبات الحياة المتسارعة[1].

**( لمّن قعد زوجي من إسرائيل وضاقت حالتنا إنزلت اشتغل بالزراعة أنا وهو بعد ما تضمنّا أرض زراعية، وصرت أطبخ وأغسل بالليل، ومن الصبح عالارض، وحتى بنتي بطّلت من المدرسة علشان تقعد تساعدني بشغل البيت)** (ربة بيت، بيت لاهيا، مجموعة مركّزة).

وعليه؛ فقد أصبحت المرأة تشكّل عنصراً أساسياً في التنمية الاقتصادية في فلسطين، ورغم النجاح الذي حالف بعضهنّ إلا أنّهن مررن بمراحل شاقّة مليئةً بالتجارب الغنيّة التي ساهمت في صقل شخصيّتهن، حيث تميّزن -في الغالب- بإدارة المشاريع الصغيرة، وكذلك التجارة الصغيرة، هذا المجال غالباً ما كان مقتصراً على الرجال؛ كونه محفوفاً بالمخاطر والعقبات[2].

- **مجالات الإسهام الاقتصادي للمرأة الفلسطينية:-**

1. **قطاع الزراعة:** تشارك المرأة الفلسطينية في قطاع الزراعة بشكل واسع؛ إلا أنّ هذه المشاركة لا تشكّل نقطة انطلاق سليمة لكي يصبح إنتاج المرأة الزراعي ذا فائدة بشكل أوسع وأدوم عليها وعلى اقتصادها، وقد يكون ما ينقص المرأة في هذا المجال هو معرفتها بكيفية ممارسة التسويق المحلّي والخارجي، فالمرأة هي التي تزرع وتحصد وتنتج، لكنها -في أغلب الأحيان- عاجزة عن التسويق المنهج الذي يدخل في الحسابات الاقتصادية الرسمية، وهذا يزداد في المناطق الريفية والقروية، والتي تُعتبر الزراعة نشاطها الاقتصادي الأساسي، حيث نجد أعداداً كبيرةً من النساء في تلك المناطق يقمن بأدوار هامة في هذا النشاط. وهذا أيضاً ما يتطلب وجود غطاءٍ يساعد هذا الدور ويجعله جزءً من البنية الاقتصادية، سيما وأنه يشهد مشاركةً هامةً للنساء.
2. **الخدمات:** ولعلّ أبرز ما استطاعت المرأة الفلسطينية اقتحامه بمجال الخدمات هو قطاعا الصحّة والتعليم، حيث أنّ المجتمع

---

للمزيد من الإيضاح حول المرأة العربية ودورها في النمو الاقتصادي في المجتمعات العربية، يمكن الرجوع إلى: مليكة الورزالي، المرأة العربية في الألفية الثالثة: الواقع والتحدّيات، دار البوكمال للنشر والتوزيع، مكناس، 2006، ص: 36 وما بعدها.

1 المجموعة المركزة مع ربات البيوت والعاملات في المشاريع الصغيرة-بيت لاهيا- يونيو2012.

2 حيث تبلغ نسبة النساء اللواتي يعملن في التجارة في قطاع غزة تحديداً عبر معبر رفح أو ما يعرف بـ "تجارة الشنطة" 32 بالمائة، حيث تتم عملية التجارة من خلال السفر إلى مصر لشراء بعض أنواع الملابس والأجبان والمعلبات وبيعها في الأسواق الشعبية بغزة، وقد يرجع إقبال النساء على هذا النوع من التجارة كونه لا يحتاج إلى رأس مال كبير، إذ يكفي لإقامة مثل هذه المشاريع بمبلغ 500 دولار إلى 1000 دولار، تستطيع السفر إلى العريش لشراء ما تحتاجه من بضائع وتعود إلى غزة في فترةٍ وجيزةٍ لا تتجاوز اليومين؛ في حال كان المعبر يعمل بشكلٍ طبيعيّ. للمزيد من الإيضاح، يمكن الرجوع إلى: تقرير القوى الاجتماعية والاقتصادية في قطاع غزة، معهد دراسات التنمية، غزة، مارس 2009.

يقبل للمرأة ولوج هذين القطاعين؛ مع بعض التحفظّات على المهام الوظيفية للنساء فيما يتعلّق بدوامٍ ليليٍ ربما يتطلبه قطاع الصحة.

"**عدد الطالبات زاد كتير لكن للأسف؛ معظمهنّ بكليات التربية والتمريض، والأغلب في التربية علشان يتوظفوا مدرّسات**" (ناشطة في المجتمع المدني، خانيونس)[1]

3. **التجارة**: من المفيد الإشارة إلى أنّ مشاركة النساء في قطاع التجارة كان نسبياً ومتغيراً، حيث كان للنساء دوراً مهماً في حركة التجارة (تجارة الشنطة) بين مصر وقطاع غزة خلال فترة السلطة ما بعد "أوسلو" وحتى انطلاق الانتفاضة الثانية عام 2000، حيث أغلق المعبر بين رفح وقطاع غزة لفتراتٍ طويلة، وبالتالي؛ تراجع الدور التجاري للنساء في قطاع غزة، في حين عاد إلى السطح مجدداً مع تفاقم سوء الواقع الاقتصادي وانعدام الدخل؛ حيث اضطرت المرأة إلى امتهان البيع في بقّالاتٍ صغيرةٍ تنشئها في بيتها لتوفير بعض الدخل.

"**بعد ما قعدوا عمّال إسرائيل، وبعد الانتفاضة الثانية، صار وضع الأسر صعب، وترافق هالشي مع توجّهات دعم مشاريع صغيرة للنساء من قبل المؤسسات، ففتحت كثير من النساء بقّالات**" (ناشطة مجتمعية، خانيونس)[2].

## • أوجه الإسهام السياسي للمرأة الفلسطينية:

تُعتبر مشاركة النساء في الحياة السياسية من التغيّرات المهمّة التي طرأت على واقع المرأة العربية بشكلٍ عام، بالرغم من تواضعه وبطء درجة تغيّره، حيث أنّ الواقع السياسيّ ينطوي ليس فقط على مشاركة مختلف جوانب الحياة السياسية؛ وإنما أيضاً المشاركة في صنع القرار المرتبط بالقضايا المجتمعية العامة والقضايا الخاصة بمصالح الفئات الاجتماعية المختلفة؛ ومن ضمنها؛ المرأة، كذلك؛ فإنّ المجال السياسي يُعتبر الأهم؛ بسبب ارتباطه بالأبعاد الأخرى: التعليمية والصحية والاقتصادية؛ التي تعني المرأة مباشرة.

فيما يتعلّق تحديداً بالمرأة الفلسطينية؛ فقد ترافقت -بقدرٍ أكبر- أوجه الإسهامات السياسية لها مع التشكّل الكياني السياسي الفلسطيني، فالدور -قبل نشأة المنظمة- تمايَزَ نسبياً عمّا قبلها، وكذلك؛ منذ دخول "السلطة الوطنية الفلسطينية" وتبدّل مضامين الصراع السياسي وتعدّد أبعاده شهدت تغيّراتٍ نوعيةً على طبيعة دور المرأة وحضورها السياسي، فمن المرأة المناضلة والمشاركة في تشكيل الوعي والهوية والكيان إلى المرأة المسيّسة والمحزّبة، إلى المرأة التي تنتظر تلقّي "الكابونة" والمساعدة الاجتماعية، لكن؛ من المعروف في التعاطي مع قضية المشاركة السياسية؛ فإنه يتمّ التطرّق إلى المشاركة بأشكالها العلنيّة الرسمية والقنوات المتعارف عليها؛ كالمشاركة في الانتخابات وفي المراكز القيادية ومراكز التأثير المباشر في عملية صناعة وصياغة القرار.

### 1- المشاركة المباشرة من خلال الانتخابات:

إنّ وجود العملية الانتخابية يُعزّز -بحدّ ذاته- الوعي السياسي، ويفرض على الأحزاب والمرشحين دعم العناصر النسائية والسعي لاستقطابها، وينمّي الثقافة السياسية المعزّزة لدور المرأة في المشاركة[3] حيث تُعدّ مشاركة المرأة الفلسطينية في الانتخابات التشريعية (التي جرت في 20/1/1996) أحدث أشكال مشاركتها السياسية، كما يمكن النظر إلى هذه المشاركة كمقياسٍ للنشاط السياسيّ والاجتماعيّ للمرأة الفلسطينية خلال الفترة السابقة، وقد جاءت هذه المشاركة بشيءٍ من الحماسة التي عبّرت عن نفسها في شعاراتٍ رفعتها المؤسسات والأطر التي أيّدت عملية إجراء الانتخابات، تؤكد وتدلل على الحاجة المفقودة إلى مشاركة النساء في صنع القرار السياسي، وبالرغم مما أحاط هذه الانتخابات من إشكاليات؛ إلا أنها تُعتبرُ أول انتخاباتٍ رسميةٍ مُعترفٍ بها تُقام داخل الأراضي الفلسطينية، وينتخبُ الفلسطينيون -لأول مرة- من يمثلّهم في السلطة، حيث شهدت هذه الانتخابات أول مشاركةٍ رسميةٍ من قبل المرأة الفلسطينية، وكانت عاملاً حاسماً فيها؛ خصوصاً مع الانتخابات الثانية 2006 .

1 مجموعة مركزة، ناشطات في المجتمع المدني، خانيونس، يونيو/2012.

2 مجموعة مركزة، ناشطات في المجتمع المدني، خانيونس، يونيو/2012.

3 أنظر: محمد النجّار، المرأة والثقافة السياسية، المرأة في عراك التغيير، مؤسسة صوت المجتمع، غزة- 2005.

## 2- مشاركة المرأة في المؤسسات السياسية (رسمية، وغير رسمية):

### 1. المؤسسات السياسية الرسمية:

رغم الإشكالية التي تعيشها م. ت. ف (خاصة بعد إنشاء "السلطة الوطنية الفلسطينية" وعودة معظم المؤسسات الفلسطينية، وعددٍ كبيرٍ من قيادي الشعب الفلسطيني إلى الوطن) إلا أنه لا يمكن استبعاد الحديث عن وضعية المرأة الفلسطينية في هذه المؤسسة، حيث يمكن من خلالها تفسير كثيرٍ من السلوكيات المتّبعة تجاه المرأة الفلسطينية حالياً، إذ لا يمكن فصل الحاضر عن الماضي، كما لا يمكن القفز عن مراحل أثّرت في تشكيل هذا الواقع بسلبياته وإيجابياته، وعليه؛ فإنّ وضعية المرأة الحالية -بما فيها من إخفاقات- ليست ابنة هذا الحاضر، رغم أهميته الكبرى في إضافة ملامح أخرى أكثر تعقيداً وتشابكاً، فقد اتبعت م. ت. ف في مؤسساتها السياسة نفسها التي اتبعتها الأحزاب المنضوية تحت لوائها، إذ تدنّت نسبة النساء في مناصبها العليا القريبة من صنع القرار، فيما ارتفعت مشاركتها في المراكز الأقل أهمية، فمثلاً بلغت نسبة النساء في "المجلس الوطني الفلسطيني" 7.5% من أصل 744 عضواً عام 1996، فيما استأثرت اللجنة التنفيذية -التي تُعدّ الأهم في اتخاذ القرار في م. ت. ف- بـ 16 عضواً من الرجال[1].

### 2. المؤسسات السياسية غير الرسمية:

**1- مشاركة المرأة في الفصائل والأحزاب السياسية/**

رغم مشاركة النساء المبكرة في الفصائل والأحزاب السياسية؛ إلا أنّ ذلك لم يترك أثراً على تحسين مشاركتهن السياسية، إذ بقيت هذه المشاركة ضعيفةً بالمقارنة مع مشاركة الرجل، بالإضافة إلى استبعادها الكبير عن مراكز صنع القرار في هذه الأحزاب، ومنها من كان يتبنّى فكراً تنويرياً يدعم دمج النساء في الحياة السياسية والعامة، غير أنّ الفجوة ظلّت واسعةً بين التنظير والواقع الفعلي للنساء في الأحزاب التي ينتمين إليها، ونظراً لطغيان العامل السياسي على المراحل التاريخية للشعب الفلسطيني، مما أدّى إلى تحديد الأهداف والاستراتيجيات وتركيزها حول قضايا التحرّر، فيما تمّ إرجاء القضايا الأخرى لحين تحقيق الهدف السياسي، غير أنّ التجربة (ورغم تراجع المشروع الوطني وظهور أحزاب سياسية جديدة وربما أيضاً بديلة للأحزاب القديمة) أثبتت أنّ موضوعة المرأة ليست مركزيةً بالنسبة للأحزاب، وربما هذا يُفسّر جانباً مهماً من أسباب انحسار نشاط المرأة الفلسطينية في ظلّ المرحلة الحالية، خاصةً في ظلّ غياب استراتيجية واضحة لدى تلك الأحزاب حول وضع المرأة الفلسطينية، وعدم تحديد رؤيةٍ واضحةٍ لكلّ حزب على حدة، وتحديد موقفه من المرأة، وتحويل هذا الموقف إلى برامج وأجندات عمل على أرض الواقع[2].

**2- مشاركة النساء في المنظمات غير الحكومية/**

تُعد مشاركة النساء الفلسطينيات في المنظمات غير الحكومية الأوسع والأقدم والأكثر تنوعاً وفعالية، رغم كل ما يمكن أن يُقال عن تراجع هذه المشاركة كمّاً وكيفاً. لقد وجدت النساء الفلسطينيات متنفساً حقيقياً في هذه المنظمات التي نشأت في ظلّ غياب الدولة، وأعطتها الفرصة لإثبات وجودها كمواطن فاعل في المجتمع ومشارك حقيقي في قضاياه ومشكلاته، على الرغم من الصعوبات المتعددة التي واجهتها النساء الناشطات في هذا المجال سابقاً من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، حيث كان يُنظر لها كمؤسسات ذات طابع سياسيّ، تحمل قضية التحرر الوطني كأولوية أولى في أجندة عملها، حتى ذلك الذي أخذ -ظاهرياً- طابعاً اجتماعياً، كذلك الطفرة التي حدثت على مستوى عمل هذه المؤسسات بعد نشأة "السلطة الفلسطينية" وازدياد عدد تلك المؤسسات العاملة في مجال المرأة، حيث اعتبر قناةً للتعبير عن مطالب المرأة الفلسطينية، لكنّ تلك المؤسسات

1 حتى عام 1997 كانت هناك وزيرتان فقط من 25 وزيراً، أي بنسبة 7%، هما السيدة "انتصار الوزير" (وزيرة الشؤون الاجتماعية) والدكتورة "حنان عشراوي" (وزيرة التعليم العالي سابقاً) وهما وزارتان ارتبطتا تقليدياً بالمرأة، ثم خرجت الدكتورة "عشراوي" لتبقى سيدةٌ واحدةٌ في موقع وزير، وعلى الجانب الآخر: نرى أنّ كلّ نواب الوزارات هم من الرجال، كما توجد سفيرةٌ واحدةٌ فقط لفلسطين في الخارج وهي السيدة "ليلى شهيد" في فرنسا، وقد جاء تعيين السيدة "شهيد" في أغسطس/ آب 1993، تتويجاً لمناصب عدة مهمة شغلتها السيدة "شهيد" حيث كانت أول طالبةٍ ترأس "الاتحاد العام لطلبة فلسطين" فرع فرنسا في السبعينات، وفي عام 1989 تمّ تعيينها من قبل اللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف ممثلةً لها في إيرلندا، ثم هولندا، ثم الدنمارك، لتنتهي أخيراً كمفوّض عام فلسطين في فرنسا. أنظر: نادر عزّت، المرأة والمشاركة السياسية، مركز دراسات المرأة، بير زيت، 1999.

2 أنظر: المسالة الوطنية الديمقراطية في فلسطين، مؤسسة مواطن لدراسة الديمقراطية، رام الله، الطبعة الأولى، 2000، ص65.

-وبالرغم من بعض الأدوار الضاغطة والانتصارات الجزئية في بعض القضايا خصوصاً الحقوقية- إلا أنها لم تملك القدرة الكافية للتأثير على صناعة القرار السياسي، وبقيت نشاطاتها محدودةً في هذا النطاق، فهي جزءٌ من أزمة المجتمع المدني الفلسطيني[1].

يتضح مما سبق أن القنوات الرئيسية للتأثير في صناعة القرار السياسي والاقتصادي -من خلال المجالات والحقول التي تساهم المرأة في بنائها وفعلها- مازالت غير قادرة على تخطّي جدار المنع الحصين، هذا الجدار غير المرئي؛ والذي تنادي كل الاحزاب والمؤسسات والنساء أنه غير قائم وأنهم يعملون على اختراقه، لكنه تكلّس وأصبح حاجزاً منيعاً يحولُ دون حضور المرأة في مكانها الذي تستحق في صنع القرار، وهذا الجدار ينبني من موروث "اللاشعور السياسي" الجمعي، كذلك من الفعل المباشر وغياب الفعل الذي يتحمل مسؤوليته المجتمع والمرأة والدولة. وكما كانت الثورة مجالاً خصباً للمشاركة، وقد اخترقت المرأة مجالاتٍ متعددة المغزى منها هو تقبل المجتمع لها، بل ودعمه وتعزيزه، فهذا يوجب أن تكون المرأة قد حقّقت انتصاراتٍ في الطريق إلى صناعة القرار، لكنّ هذه الفترة؛ وبالرغم من نمو القاعدة التحتية لهذه المساهمة إلا أنها بقيت محدودةً وغير مكتملة، وتحوّل هذا الدور إلى شكلاني رمزي، أكثر منه مراكمةً لثقافةٍ سياسيةٍ مستوعبةٍ لدور المرأة في صناعة القرار، وهذا ما دلّ عليه اختبار السلطة، فقد انتقلت حدود موقع المرأة من زمن المنظّمة إلى زمن السلطة، وتأكد الطابع الشكلاني لهذه المشاركة وحدودها، فبالرغم مما قدّمته الثورة للمرأة والمرأة للثورة؛ لم يتناسب ذلك -البتة- مع ما تسحقه، وهذا النمو البطيئ والمشوّه لمشاركة المرأة في صناعة القرار السياسي والاقتصادي كان جزءً من أزمة هويةٍ عانى منها التجمّع الفلسطيني، وبالتالي؛ فهي قضيةٌ عاكسةٌ لهذه الأزمة ومتأثّرةٌ بها. فالمساهمة غير متناسبة مع الموقع من البنية، فبعد أن اتضحت هوية الدور وقنوات الفعل؛ يستدعي ذلك البحث في الموقع لقياس مدى التناسبية بين الدور والبنية.

يمكن تلخيص المساهمات الاقتصادية والسياسية للمرأة الفلسطينية عبر قنواتٍ محددة مثّلتها في الجانب الاقتصادي الدور الإعالي الذي تتحمل عبئه المرأة في كثيرٍ من الأحيان نتيجةً لعطالة الرجل، وهو ما أُسهمت به بشكلٍ ملحوظ، كذلك انخراطها في المشاريع الصغيرة، كذلك قنوات النفاذ السياسي من خلال الانخراط المباشر في العمل الحزبي والنقابي ذي الأبعاد السياسية، ومشاركتها السياسية من خلال الانتخابات (أنظر الشكل التوضيحي التالي):

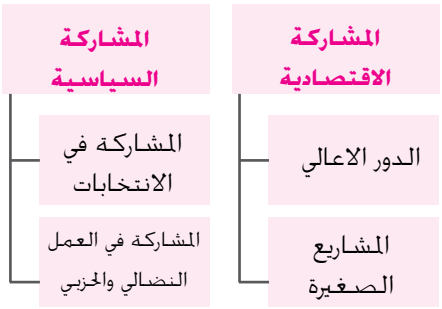


## المطلب الثاني: موقع المرأة من خريطة القوى المجتمعية الفلسطينية

بالرغم من تشابه أوضاع المرأة في العالم العربي والعالم الثالث مع المرأة الفلسطينية في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وما يجمع بينهما من تأثيراتٍ يُحدثها المجتمع والظروف المتشابهة في سياق التراجع والتهميش الذي تعاني منه المرأة والمجتمع ككل، كما أنّ الإشكاليات التي ترافقت مع حقبة الاستعمار وفيما بعد بناء دولة الاستقلال العربية، ومعيقات التنمية، تشابهت إلى حدٍ كبيرٍ بين مختلف الأقطار العربية، وكانت فلسطين جزءً منها، فلا تزال المجتمعات العربية تعيش زمناً حبيساً للماضي، ولا يزال وضع المرأة شديد التراجع، فما زالت تتعرض للكثير من الممارسات الاستبدادية والتهميش، والأسباب كثيرة ومتنوّعة تُعبر عن طبيعة التطوّر المحتجز الذي ما زالت تعيشه المجتمعات العربية، حيث أسهم هذا الوضع في ضعف فرص التعليم، وارتفاع نسبة الأمية في أوساط المرأة، وحرمانها من العمل خارج المنزل، وعدم مشاركتها الفعلية في الإنتاج الاقتصادي والضعف الشديد بالنسبة لمشاركتها في العمل السياسي العام، من خلال الأحزاب أو الحركات السياسية القائمة، وكلّ هذه العوامل تُعزز حالة فقدان الشعور بالذات المستقلة أو ما يُسمى بـ "الاغتراب الذاتي" عند المرأة[2].

1 أنظر: علاء أبو طه ومحمد أبو مطر، دور المجتمع المدني الفلسطيني في صناعة القرار، مركز "بال ثينك للدراسات الاستراتيجية" غزة، أكتوبر 2009.

2 غازي الصوراني، المشهد الفلسطيني الراهن، مطبعة الأخوة، الطبعة الثانية، غزة، 2010، ص 459.

كما أنّ التجربة الفلسطينية أفرزت علاقاتٍ متغيرةً، وقضية المرأة الفلسطينية شهدت مفارقاتٍ عديدةً نتيجةً للتداخل الحادّ بين الاعتبارات التي تُعنى بشأن المرأة وتؤثر في حياتها وسلوكها -ومن ثمّ حدود دورها وتأثيرها- كما أن الاعتبارات الخاصة بواقع الاحتلال، وغياب الدولة، وتجربة اللجوء والثورة، والمقاومة الشعبية؛ أفرزت أدواراً متعددةً للمرأة الفلسطينية، ومنحها هويةً خاصة، لكنها ليست مثاليةً أو مكتملة، فهي في حالة صراعٍ دائمٍ مع مقوّماتٍ وشروطٍ راسخةٍ تتعامل معها المرأة؛ تؤثّر وتتأثر بها.

## الفقرة الأولى: الحالة الفلسطينية: دور خاص

حدثت طفرةٌ أو ثورةٌ في المفاهيم والممارسات المتعلّقة بالمرأة في العالم ككل مع بداية ظهور حركات التحوّل الديمقراطي في أوروبا والعالم بشكلٍ عام، ووجود نُخب ليبراليةٍ دافعت عن المفهوم الجندري في التعامل مع المرأة، وترافق ذلك مع الثورات في مجال العلم والتكنولوجيا، وانفتاح الشعوب على تجارب غيرها، وانتشار التعليم، وقد تلّقت الدول العربية ودول العالم الثالث بشكلٍ أعمّ الكثير من هذه الموجات؛ مع التباين في درجة تأثيرها على هذا المجتمع أو ذاك، لكنّ؛ هناك تغيراً ملحوظاً على مستوى الفهم والممارسة؛ خصوصاً في الجانب الحقوقي والاقتصادي في التعاطي مع قضية المرأة، وقد كان تحرير المرأة في العالم الثالث موضوعاً رئيسياً للعديد من المؤتمرات والندوات والبرامج الدولية التي عملت على صياغة استراتيجيات وسياسات تدخّلية وتوزيع أدوار وتعزيز دور المجتمع المدنيّ للبحث عن السبل الكفيلة بنهوض المرأة، لكن؛ بقي هذا التطوّر الحاصل في العالم العربي يحكمه اعتباران أساسيان:

**الأول:** إقتصار هذه التغيرات الطفيفة على نخبةٍ أو طبقةٍ معينةٍ دون أن تمتدّ بشكلٍ عمودي إلى قاع المجتمع، خصوصاً المرأة الريفية؛ التي بقيت خارج التطوّر الحاصل في المدينة أو الحاضرة العربية.

**الثاني:** لم تمتد هذه التجميلات لقطار بنية الثقافة المجتمعية العربية القائمة على التمييز وعدم المساواة، وتعيد البناء التحتي لقوام الثقافة والعادات والتقاليد التي تميّز ضد المرأة، والتي ترسّخت مع مرور الوقت في ذهن وممارسة المجتمع ككل.

لذلك؛ بقي حال المرأة العربية حبيس هذا التطوّر، وبالرغم من جديّة بعض المشروعات والحركات؛ إلا أنّ الممارسة الديمقراطية ووجود النظم السياسية المكتملة، وبناء عقدٍ اجتماعي جديد -خصوصاً في دولة الاستقلال- بقي رهين نخب سياسية وعسكرية بعينها، ولم تكن مقدمةً لبناء مجتمعٍ عربي ديمقراطي سليم يتعاطى مع المتغيّرات بعقليةٍ منفتحة وتشاركية، بل على العكس من ذلك؛ رغم التطوّرات الحاصلة في العالم بشأن قضية المرأة؛ قابلها ارتدادٌ في العالم العربي لأفكارٍ سلفية، أدّت إلى المزيد من التراجع والتدهور في مستوى مشاركة المرأة، حيث ترافق التطوّر الحاصل في الغرب مع نمو لتيار الإسلام السياسي في العالم العربي؛ والذي يرتكز بمفهومه حول المرأة إلى الدور الإنجابي والتربوي والمنزلي؛ باعتبار أنّ المرأة هي المربية والأم والزوجة التي يُفترض بها الطاعة، بما عمّق من تراجع شكل وحجم المشاركة السياسية للمرأة، لكن؛ بمراجعةٍ بسيطةٍ لما جرى في الحالة العربية؛ نلحظ تناقضاً رئيساً ترافق مع نمو تيار الإسلام السياسي؛ يتعلق بزيادةٍ كبيرةٍ في حجم المشاركة السياسية للنساء، لكن بقيت هذه الزيادة حبيسة الاستغلال لصوت النساء باعتبارهنّ أصواتاً انتخابيةً أحدثت فارقاً مُهماً لصالح الإسلام السياسي.

**"حركة الإخوان المسلمين اهتمت كثيراً بالنساء، وعملت على توعيتهنّ بقضايا دينهنّ ووطنهنّ، واستطعنا أن نصل إلى كلّ النساء في المناطق المهمّشة، مما كان له أثراً كبيراً على زيادة وتوسّع قاعدة الإخوان المسلمين"** (رجاء الحلبي-مدينة غزة)[1]

تشترك المرأة الفلسطينية مع نظيرتها العربية في الأصول المشتركة للتنشئة الاجتماعية؛ بغضّ النظر عن الخلفية التاريخية في المسار السياسي لأنظمة الحكم أو التفاوت في المستوى العلمي لفئةٍ عن الأخرى، أو المستوى الاقتصادي الذي يصنفن ضمنه، حيث هناك تشابه نوعيٌّ على مستوى المشكلات وتحديد الأدوار لمواجهتها، وإن تفاوتت درجتها من مجتمعٍ لآخر، لأنّ هناك اشتراكاً في النسق القيمي للمجتمعات العربية مرتبطاً أحياناً بالفهم الخاطئ والتفسير الملتبس لبعض النصوص الدينية، وأحياناً الخضوع لذات الأعراف والتقاليد والعادات التي تضع المرأة في العالم العربي ضمن إطار موحّد باعتبارها تابعاً للرجل، وأنها الضعيفة التي بحاجةٍ دائمةٍ لوصاية ورقابة الرجل، واستمرار تكريس ثقافة التمييز ضدها في كلّ جوانب الحياة؛ كالملكية والسيطرة على وسائل الانتاج والدخل، والمشاركة في الحياة الثقافية وممارسة القوة والسلطة السياسية، ويدلّ على ذلك جميع المؤشرات الإحصائية التي تسجّل التفوّق لصالح الرجال في كافّة المجالات، وتعكس تدنّي مشاركة المرأة[2] وعدم المساواة خصوصاً في تقارير التنمية البشرية الصادرة عن العالم العربي؛ والتي تعكس الوضعية الصعبة للمرأة العربية، وما يُستنتج من تلك

1 مقابلة مع رجاء الحلبي، قيادية في حركة حماس، مدينة غزة، يونيو 2012.

2 زينب الغنيمي، المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، الملتقى التنموي الفلسطيني، غزة، يونيو 2007، ص 15.

التقارير أنه بالرغم من التغيّرات الحاصلة على مساحة المشاركة وعملية التحوّل الديمقراطي؛ إلا أنّ الأرقام بقيت متشابهةً إلى حدٍ كبير؛ بالعكس من ذلك؛ فهي تزداد سوءً عن كل سنة![1].

وعند البحث في تجربة المرأة الفلسطينية ودخولها معترك المشاركة في الحياة العامّة ونيل حقوقها؛ لا بدّ من التوقّف أمام الظروف السياسية والوطنية الاستثنائية؛ والتي كان لها دوراً في صنع الخصوصية، حيث ارتبطت تجربة المرأة بتجربة الحركة الوطنية الفلسطينية، فكلتاهما نشأتا في ظروفٍ سياسيةٍ ووطنيةٍ معقدة، فمنذ بداية القرن الماضي والمرأة الفلسطينية تشارك في معركة الاستقلال الاجتماعي والسياسي عبر تشكيلاتٍ مختلفة، فقد كان لطبيعة العدوان والاحتلال الإحلالي -القائم على طرد السكان وفرض واقع اللجوء- وقعاً كبيراً على المجتمع الفلسطيني، فقد مثّلت النكبة شرخاً قوياً في بنية المجتمع الفلسطيني، فوطأة اللجوء أو الاحتلال وحالة المخيّم -الذي أوجد سوسيولجيا جديدة للمجتمع الفلسطيني بعد النكبة- أفرد تجربة المرأة الفلسطينية.

وكما تقول "آمال خريشة": "إن هذه الأرضية التي وجدت أن معظم النساء العربيات ربطن ما بين النضال الوطني من جهة والنضال الاجتماعي النسوي من جهةٍ أخرى" وأشارت إلى أنه "..من غير المنطقي التطرّق إلى قمع المرأة الاجتماعي خارج سياق مجتمعها القومي، كونها تنتمي إلى شعبٍ كله فريسة للاستعمار، بقدر ما هو من السذاجة المطلقة أن نعتبر نصر حركات التحرر الوطني ضد الاستعمار نصراً مباشراً للمرأة وقضيتها، حيث أن تداخل القمع القومي والطبقي والاجتماعي وتشابكهما بصورةٍ جدليةٍ وبنيويةٍ مع بعضهما البعض؛ يظهران بوضوح في حالة المرأة الفلسطينية"[2] ويعطيها مزيداً من الخصوصية ويحمّلها أدواراً خاصة، ناهيك عن حالة الاحتلال الفريدة التي استهدفت أيضاً مقوّمات البناء المجتمعي؛ وليس السياسي فقط. كما أنّ التداخل بين قضية تحرّر المرأة والتحرير الوطني كان عاملاً حاسماً في تشكيل النسوية الفلسطينية، وهو يجري على أكثر من صعيد، يتمثّل أكثرها خطورةً في التداخل بين محاولة الشعب مواجهة المحتل (من خلال صنع الهوية الوطنية القائمة على أساس اللغة والقيم والعادات والدين والثقافة) وبين قيام المرأة بحمل عبء حماية "الهوية الوطنية" حيث تظهر بالخطاب الوطني باعتبارها صانعة الأبطال والمناضلين[3].

بالرغم من أن وضعية المرأة الفلسطينية الخاصة عانت -وما زالت- من تركيبة البنية المجتمعية القائمة على الذكورية والنظام الأبوي البطريركي، وتأثّر المجتمع بتقسيم أدوار المرأة وإفرادها في المشاركة في الحياة الخاصة دون العامة، وتكبيلها بقيودٍ ثقافيةٍ ودينيةٍ ومجتمعيةٍ عديدة، إلا أنّ ما يزيد من خصوصية الحالة الفلسطينية هو استخدام الاحتلال للقيم والتقاليد السائدة بعد احتلاله للأراضي الفلسطينية خصوصاً بعد عام 1967، واستخدام الاستهداف المنهج والضغط والتعذيب بمختلف أشكاله ضدّ المعتقلات كورقة ضغطٍ على العائلة، وإرسال رسالةٍ للفلسطينيات بهدف إبعادهنّ عن النضال، مما دفع الأهالي للخوف والضغط على الفتيات، وتحديد حركتهن خارج نطاق المنزل، وإبعادهنّ عن العمل الوطني والسياسي[4].

**"أول مرّة انسجنت فيها كانت يوم مذبحة الحرم الإبراهيمي، وأنا مروّحة من المدرسة صرت أطبش حجار على دورية جنب المدرسة، وبعدها أبويا انجن، وبس طلّعني بعد ما دفع غرامة 1500 شيكل، روّحني عالبيت وضربني وقعّدني من المدرسة، وعطول زوّجني لابن عمي"** (ناشطة سياسية، مجموعة مركزة، رفح).

في المقابل؛ استخدمت الحركة الوطنية الرموز والتقاليد لزجّ النساء لمواجهة الاحتلال، حيث اعتبرت أنّ الحفاظ على العادات والتقاليد يساهم في إبراز الهوية الوطنية التي يحاول الاحتلال طمسها، ولم يتمّ تناول موضوعات العلاقات الاجتماعية برؤية تقدمية انتقادية تساهم في فلترة العادات والتقاليد، وتعيد صياغة أسس علاقات القوى في المجتمع، بل عمدت كافة الفصائل والقوى لتفعيل المشاركة السياسية للنساء وتوسيع مفهوم المنزل، وإعطائه معنىً سياسياً بطابعٍ قدسيٍ للعائلة؛ نتيجة دورها

1 لمراجعة تقارير التنمية الإنسانية للعالم العربي الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: يمكن الرجوع إلى الرابط التالي: http://www.undp.org/content/undp/en/home/ourperspective/ourperspectivearticles/2012/03/07/on-women-s-day-remember-our-arab-sisters-amat-al-alim-alsoswa.html

2 آمال خريشة، المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية بين أبوية المجتمع وأبوية الحزب السياسي، مؤسسة صوت المجتمع، غزة، 2005، ص: 32.

3 نفس المرجع السابق.

4 المجموعة المركزة مع النساء المناضلات والمنخرطات في أحزاب، رفح، يونيو2012.

في الحفاظ على الهوية الوطنية، بعد هدم كافة المؤسسات الفلسطينية نتيجة الاقتلاع والتهجير[1].
لا يمكن الفصل -في الحالة الفلسطينية بخصوصيتها- بين الحقل السياسي الاجتماعي الفلسطيني عن الحقول العالمية والإقليمية، فيما يتعلّق بطبيعة الحكم ومنافذه ومدى المشاركة السياسية لمختلف الفئات، إلا أنّ الخصوصية الفلسطينية تمثّلت في غياب الدولة والسيادة والمؤسسات القائمة على الرابطة المدنية والمواطنة، والعمل الطوعي، وفي ظلّ حضور قوي لوعي وثقافة أبوية تجد تصوراتها البنيوية والثقافية تربةً خصبةً لها في خطاب قوى الإسلام السياسي، وفي خطاب المحافظين واليساريين الذين عادوا للعشيرة في معاركهم الانتخابية، خصوصاً بعد نشأة السلطة، وفي ظلّ عدم إنجاز البرنامج الوطني في التحرر واستمرار ممارسات التهديد والتجويع والقتل التي يقوم بها الاحتلال، وفي ظلّ واقع سياسي واجتماعي ينتجُ بطالةً وفقراً وانزياحاً نحو الأصولية، فإنّ المرأة الفلسطينية بذلك تكون قد خضعت لشروطٍ أكثر صرامةً من مثيلاتها العربيات، حيث نجد أنها تفرّدت بوجود سلطةٍ ذكوريةٍ يفرضها المجتمع وثقافته التقليدية من جهة، والاحتلال من جهةٍ أخرى، يضرب مقوّمات بناء مجتمعٍ سليم، كذلك عانت من أبوية الأحزاب، وعدم تناسب فرصها مع ما قدّمته من تضحياتٍ في مشاركتها للنضال الوطني مع الرجل.
فبالرغم مما تميّزت به المرأة الفلسطينية من دورٍ نشطٍ في المشاركة السياسية (قياساً بنظيرتها المرأة العربية نظراً لخصوصية واقع الشعب الفلسطيني) إلا أنها مازالت تشترك معها في التقدم البطيء على صعيد نيلها لحقوقها السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية المتساوية مع الرجل، حيث أنّ هناك معارضةً قويةً في المجتمع الفلسطيني تقف عائقاً أمام منح المرأة هذه الحقوق أو تطبيق ما أقرّ منها في القوانين، والتحايل لسلبها حقوقها استناداً إلى منطق الوصاية والسيطرة الذكورية المتوارث في عملية التنشئة الاجتماعية، لأن عملية التنشئة في المجتمع الفلسطيني قائمة على تلقين الفرد مجموعةً من القيم والمعايير إزاء المرأة؛ مستندةً إلى مفاهيم تُقلل من شأن المرأة ومكانتها، وبالتالي؛ تقف عائقاً أمام تقدير مكانتها وأهمية مشاركتها.

كذلك؛ تأثّرت المرأة الفلسطينية -دون غيرها- سلباً بغياب نظام سياسي ديمقراطي يُعنى بتطوّر المجتمع ويعمل على تفكيك البنى التقليدية والهياكل العشائرية والولاءات العضوية، ويطوّر منظومةً متكاملةً من الثقافة التنموية القائمة على فهم وممارسة شروط المواطنة، وهذا ما يُسبب غياب المرأة على مستوى صنع القرار.
تتفرد المرأة الفلسطينية بحالةٍ خاصة؛ لا يمكن حصر هذه الخصوصية ضمن هذا المقام، لكن -بالمجمل- كانت هذه الخصوصية التي ميّزت المرأة الفلسطينية تحتوي على المعنى ونقيضه، فالاحتلال وطبيعته الخاصة في فلسطين وسّع من خيارات مشاركتها، وإنّ أشكال النضال الشعبي التي استمرّت لعقودٍ أكسبت المرأة الفلسطينية خبرة المشاركة في الحياة العامة، وغياب الدولة فتح المجال أمام تأثيرات الحركات والأحزاب، وإنّ الظرف الاستثنائي الذي مرّت به فلسطين وسنوات الحرب والعدوان وسّع من مفهوم مشاركة المرأة، وصبغ المرأة الفلسطينية بصفة "المناضلة" حتى لو لم تخرج من بيتها، إلا أنّ هذه العوامل مجتمعةً ومنفردةً لم تقُد المرأة الفلسطينية إلى مستوىً من الحرية والمساواة، ولم تتغلب على القيود التي تكبّل حركتها وتطلعاتها، وهذا ما أعطى للتجربة فرادتها الخاصة.

## الفقرة الثانية: مساهمة المرأة في النضال التحرري

منذ بداية تبلور الهوية الفلسطينية؛ تشارك المرأة الفلسطينية في معركة الاستقلال الاجتماعي والسياسي عبر تشكيلاتٍ وفعالياتٍ وأنشطةٍ ومواقف وأدوارٍ مختلفةٍ ترفد الحالة الوطنية بمقوّمات الصمود؛ من خلال مساهمتها المباشرة وغير المباشرة في العمل النضالي التحرري، وقد بدأ العمل المتمايز للمرأة الفلسطينية من خلال الجمعيات الخيرية التي شكّلت النواة الأولى لانطلاقة المرأة الفلسطينية نحو الاندماج في قضايا مجتمعها الحياتية؛ لتتبلور فيما بعد -ونتيجةً للظروف السياسية التي مرّت بها فلسطين- إلى بؤرٍ سياسيةٍ عبّرت عن نفسها من خلال الاعتصامات والمظاهرات والعرائض وأساليب الاحتجاج المتعددة منذ ما قبل العدوان الصهيوني[2] بمعنى؛ أنّ المرأة الفلسطينية كانت دليلاً على وجود الحياة في المجتمع الفلسطيني، وكانت أحد أهم أعمدة مقوّمات المجتمع والحياة المدنية وتجلياتها التي زخرت بها فلسطين من قبل النكبة بعقود.

1 آمال خريشة، المرجع السابق.
2 أنظر: تقوية المشاركة السياسية والاجتماعية للمرأة، مؤسسة صوت المجتمع، غزة، 2006، ص: 14.

كان للظروف التاريخية والسياسية والاجتماعية التي ألّمت بالشعب الفلسطيني منذ بدايات القرن، وحتى وقتنا الحاضر دوراً أساسياً في تشكيل شخصية خاصة ومتميزة للمرأة الفلسطينية، ولقد ألقت هذه الخصوصية بظلالها على كافة جوانب حياة المرأة، ومجالات عملها وأدوارها في المجتمع، ولعلّ بعض المصادر تحدّثت عن دور خاص بارز للمرأة الفلسطينية بدأت إرهاصاته منذ أول نشاط سياسي نسائي للفلسطينيات في مظاهرة العفولة عام 1893، حيث خرجت النساء احتجاجاً على إنشاء أول مستوطنة يهودية في ذلك الوقت، ولعلّ أوّل مبادرة للنساء الفلسطينيات بالخروج المنظم للشارع وهنّ لازلن خلف الحجاب عام 1920 للمشاركة في المظاهرات الوطنية للاحتجاج على صدور وعد بلفور 1917، وعلى سياسة الانتداب البريطاني بتشجيع الهجرة الصهيونية إلى فلسطين[3].

كما شكّلت معركة "البراق" عام 1929 نقطة تحوّل في حياة المرأة الفلسطينية، اذ شاركت بقوة في تلك المعركة الشعبية، ووقعت 9 نساء قتيلات برصاص الجيش البريطاني، كما تلت هذه المشاركات مشاركاتٌ أكثر نضجاً وتنظيماً مثل: تأسيس أول اتحاد نسائي فلسطيني، وتشكيل وفدٍ نسائي لمقابلة المندوب السامي البريطاني عام 1929، ثم عقد أول مؤتمرٍ نسائي في القدس من نفس العام[4].

دعت مشاركة المرأة في النضال الفلسطيني إلى تصعيد هذا الدور النضالي وتنظيمه لتغير الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي أحاطت بها، خاصةً بعد أن وجدت نفسها أمام مسؤوليةٍ مضاعفةٍ ملقاةٍ على عاتقها بعد عمليات الإعدام والاعتقال والمطاردة وهدم البيوت التي قامت بها سلطات الانتداب البريطاني، فنظّمت جهودها وجنّدت كلّ الإمكانيات المتوفرة لديها لمواجهة الظروف المستجدّة، فعقدت المؤتمر النسائي الذي انبثقت عنه اللجنة التنفيذية لجمعية السيدات العربيات، ثم أنشئ في العام نفسه "الاتحاد النسائي العربي" في القدس، وآخر في نابلس، حيث قاما بأدوار متعددة اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ وثقافيةٍ ووطنيةٍ متمثلةٍ في تنظيم المظاهرات وتقديم الاحتجاجات إلى المندوب السامي، وإرسال الرسائل إلى الملوك والحكام العرب[5].

مع بداية إرهاصات النضال التحرري الفلسطيني من قبضة الاستعمار وصناعة الهوية وإبراز مضامين الحراك الاجتماعي الفلسطيني، ومشاركة النساء في مختلف أشكال النضال التي كانت تضفي صبغةً تشاركيةً وتبرز دوراً طليعياً للمرأة في تأسيس الكيانية المرتكزة على بنيةٍ مجتمعيةٍ ناضجةٍ تعبر عن تطلعات شعبها بإيجابيةٍ وتكون شريكاً في مختلف الممارسات، حيث لا تجد مجالاً حكراً على الرجال في هذه البدايات، بالعكس من ذلك؛ كانت النخب السياسية -وبالرغم من احتكام المجتمع لاعتبارات الأزمة الخاصة، وما خلّفته النكبة من دخول كلّ المجتمع بكلّ مكوّناته في عملية النضال التي لم تستثنِ أحداً، فكان مجالاً خصباً للمرأة أن تبدع وتشارك وتصنع مضامين هذا النضال، وبلورة مفهوم وممارسة المقاومة الشعبية المشروعة.

كما أنّ الأشكال التنظيمية كانت تعبيراً عن نضوج هذا الدور الذي قامت به النساء، ووعي النخبة والساسة بأهمية هذا الدور، حيث الاتجاه بقوّة نحو إتاحة الفرصة للتنظيمات النسائية، وخلال الفترة من 1948 وحتى 1967 نشطت المؤسسات النسائية الخيرية كالجمعيات ومراكز الرعاية الاجتماعية، والمشاغل وغيرها في إغاثة الأسر المنكوبة، وإعداد المرأة وتأهيلها مهنياً، لتتوّج نضالات المرأة في هذه الفترة بتأسيس "الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية" والذي صار -فيما بعد- أحد أعمدة منظمة التحرير عام 1965، ليكون تنظيماً شعبياً نسائياً يضطلع بدوره الاجتماعيّ والسياسيّ بين صفوف النساء في المناطق المحتلة والشتات، وهذا يدلنا على أنّ الوعي السياسي نشأ في أحضان حركة النضال التحرري الفلسطيني، ونما من خلال مؤسسات مجتمعية أصلاً، فيما وفّر إنشاء "منظمة التحرير الفلسطينية" عام 1964 بديلاً سياسياً شكّل مرجعيةً للحركة الوطنية الفلسطينية؛ التي نمت في أحضانها الحركةُ النسوية، مما جعلها تلتقي مع استراتيجية منظمة التحرير الهادفة إلى تسييس الجماهير وزجّها في النضال الوطني[6]

لكن؛ في تلك الفترة؛ وبالرغم من اقتحام المرأة العمل السياسي والكفاحي؛ وبالرغم من انفتاح مجال التعليم؛ وبالرغم من خصوصية حالة النكبة التي عصفت بالمجتمع الفلسطيني ككل؛ وما أنتجته حالة اللجوء، حيث تقاسمت المرأة وجرّعت مرارة

3 خديجة حباشنة أبو علي، مؤشرات المشاركة السياسية للمرأة: نظرة مختلفة، مؤسسة صوت المجتمع، غزة، 2005، ص: 11.

4 خديجة حباشنة أبو علي، المرجع سابق، ص: 20.

5 تقوية المشاركة السياسية والاجتماعية للمرأة، مرجع سابق، ص 13.

6 المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، مؤسسة صوت المجتمع، غزة، 2006 ص11.

التهجير القسري الذي مورس على الفلسطينيين طيلة فترة اللجوء من النكبة إلى النكسة؛ رغم كل ذلك؛ فقد اضطلعت المرأة بأدوار ميدانية.

**"كناً نحمل عفش البيت كله على ظهورنا ونعبر فيه أميال لنوصل للأمان، وكانوا كل النسوان عليهم تدبير الطريق والأكل والشرب، وكنّا نتنقل بين الخيم نداوي ونولّد ونطبخ ونخبز ونعمل كل إشي، وكانوا الرجال يساعدونا"**( ربة بيت، بيت لاهيا)[1].

كذلك؛ وبالتحاق المرأة بالأحزاب والتنظيمات والحركات السياسية، وتشكيل الجمعيات والنوادي النسائية، إلا أنّ الأحزاب والتنظيمات لم تنظر إلى أهمية تطوّر هذا الدور السياسي للمرأة، حيث لم تحتل المرأة أية أدوار قيادية تُذكر، كما اقتصر عمل المؤسسات النسائية على النشاط الاجتماعي، ولم تكن لها أية نشاطات سياسية مؤثّرة.

كما أنّ النشاط تفاوت حسب المكان نتيجة التوزّع الجغرافي للشعب الفلسطيني، وذلك نظراً للتفاوت في التطوّر الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات العربية المضيفة. الأمر الذي أثّر -بالضرورة- على مستويات النهوض الثوري وسط التجمعات الفلسطينية من بلدٍ لآخر، منسوباً لحجم التحديات التي واجهها كلّ تجمع على حدة[2].

حدث تطورٌ ملحوظٌ في دور المرأة في الحركة التحررية الفلسطينية بمختلف مضامينها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، فقد برز هذا الدور بجلاء إبّان الهزيمة العربية 1967، حيث فرض الواقع الجديد لفلسطين بعد النكسة، والاحتكاك المباشر مع حالة العدوان المستمرة لقوّمات الصمود الفلسطيني بأبعاده الاجتماعية، صعد ذلك من أهمية هذه الأبعاد في مواجهة الاحتلال، حيث انخرطت المرأة الفلسطينية بقوة في ميدان العمل العام، فبرزت صورة المناضلة المقاتلة والشهيدة والمعتقلة والأم المحرّضة والداعية السياسية والمناضلة الجماهيرية والناشطة، وإصدار البيانات وتشكيل الأطر النسوية ذات الأهداف السياسية، وشهدت هذه الفترة تزايداً ملحوظاً في التحاق المرأة بشكلٍ أوسع في الأحزاب والتنظيمات السياسية على اختلافها، وقد تركّز اهتمام هذه الأحزاب والتنظيمات على تحشيد دور المرأة وتعبئته في إطار عملية النضال السياسي والعسكري، كذلك زيادة تكوين الجمعيات والمراكز والمؤسسات النسائية وتنويع أعمالها ودورها، بحيث أخذت على عاتقها القيام بمهام الداعم والمساند لنضال الحركة الشعبية برمتها، والعمل على التعبئة النسائية الجماهيرية والتحشيد في إطار المظاهرات والاحتجاجات[3].

كما شاركت المرأة في الصدامات والمعارك مع الاحتلال في الداخل والخارج: في معركة الكرامة واجتياح جنوب لبنان 1978، والحصار الإسرائيلي لبيروت واجتياح لبنان 1982-1981، كما كان لنشاط "الاتحاد العام للمرأة" دوراً في إبراز المضامين الاجتماعية كمكمّل لدور تجسيد الكيانية الفلسطينية مع "منظمة التحرير الفلسطينية" حيث تقلّدت المرأة العديد من الوظائف الإعلاميةً والإدارية، وفي مراكز الأبحاث والأجهزة الأمنية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

تزايد هذا الدور بشكلٍ ملحوظ أثناء الانتفاضة الشعبية في الأراضي المحتلة، حيث تنوّعت ملامح مشاركة المرأة السياسية بأشكال النضال المختلفة، فبالإضافة إلى الدور السياسي والعسكري كان هناك الدور المجتمعي والمشاركة الاقتصادية، وارتبط ذلك بارتفاع معدلات التعليم بمراحله المختلفة؛ بما فيها الجامعي، ودخولها مجال العمل في مختلف الميادين.

برز النشاط النسوي الفاعل والمرئي في فعاليات الانتفاضة الأولى نتيجةً لاعتباراتٍ عديدة جعلت من مضامين العمل الاجتماعي في مقدّمة وسائل المواجهة المباشرة مع الاحتلال القائم، وقد تميّزت هذه الفترة بنوعية دورٍ المرأة (كما سيوضح لاحقاً).

ترافق وضع المرأة الفلسطينية والتصق بطبيعة المراحل التي مرّت بها القضية الوطنية ككل، فقد كانت الفترة التي شهدت تطوراً لمشاركة المرأة في النضال الفلسطيني يطغى عليها الطابع الوطني- السياسي- الثوري العام، مع تواري المطالب ذات الطابع الاجتماعي والحقوقي للمرأة الفلسطينية؛ باعتبار أنّ الوقت لم يحنْ بعد للعمل على حلّ هذه المشكلات، أو الربط بين تحقيق الانتصار في القضية الوطنية، وأنّ التخلّص من الاحتلال وتحرير فلسطين سوف يحلّ تلقائياً جملة المشكلات التي تعاني منها المرأة على مستوى الحقوق والواجبات، حيث بالرغم من هذا الدور النضالي؛ إلا أنّ الشعور بالاغتراب وعدم تحقيق الذات للمرأة؛ والذي جسّده غياب وتأجيل النضال الاجتماعي ضد أبوية المجتمع والثقافة والسياسة، وذلك لحساب النضال السياسي الذي

1 مجموعة مركزة لربات بيوت، بيت لاهيا، يونيو 2012.

2 زينب الغنيمي، المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في العامين 2005-2006، الملتقى التنموي الفلسطيني، غزة، يونيو 2007، ص17.

3 د. مريم أبو دقة، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، مقابلة، يونيو 2012.

استنزف قدرة المرأة وفرّغ طاقتها الكفاحية في وعائها السياسي- النضالي المرتبط بالقضية الوطنية، دون الإدراك والعمل على أنّ النضال الاجتماعي جزءٌ من النضال السياسي، وأنّ العلاقة بينهما جدليةٌ بنيويةٌ لا يمكن الفصل بينهما. حسب الشكل التالي:

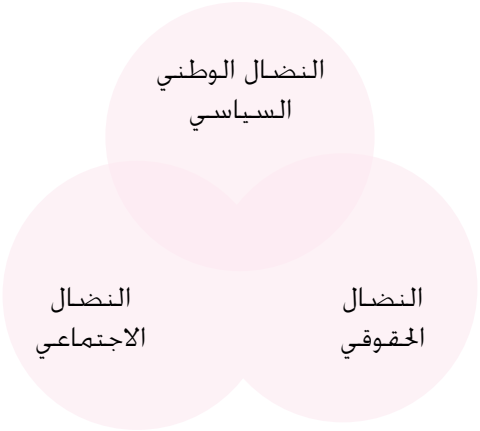


كان إنشاء "السلطة الوطنية الفلسطينية" -كأحد إفرازات مناخ التسوية الذي فُرض على المنطقة والفلسطينيين- بمثابة اختبارٍ حقيقي لقدرة المرأة على الدمج بين البعدين، لا سيما وأنّ أدوات النضال ذاتها قد تغيّرت، وهَجَرَت "منظمة التحرير" خندق المقاومة والكفاح المسلح، ودخلت الحالةُ الفلسطينية لمسار التسوية واختبار الجدارة في بناء الدولة، حيث طرأ تغيرٌ واضحٌ وملموسٌ على شكل ونوعية الخطاب السياسي الفلسطيني في تلك الفترة عنه قبل اتفاق "أوسلو" وانطلاق عملية التسوية.

وهذا ما أثّر على مختلف مناحي الحياة الفلسطينية؛ ومنها دور المرأة، ولأهمية تلك الفترة من تاريخ الشعب الفلسطيني؛ فقد انكبّت مختلف الكتابات على الفحص والبحث في مشاركة المرأة الفلسطينية في ظلّ هذا المناخ، حيث تبدّل شكل ومضمون النظام السياسي من منظمة تحرير تعتمد أسلوب الكفاح المسلّح إلى سلطة وطنية فلسطينية محكومة باشتراطات سياسية وأمنيةٍ واتفاقيات تمّ توقيعها، فلم تعُدْ هناك ثورةٌ، كما لم تقُمْ بعدُ الدولة، ونتيجةً لحساسية موقع المرأة؛ وكشف مدًى قدرتها على حشد التأييد والمناصرة لقضاياها الحقوقية والاجتماعية، فإذا كانت الثورة حجّةً لتأجيل المطلب الاجتماعي للمرأة؛ فقد انتهت الثورة، وهذا ما فتح الباب أمام المرأة الفلسطينية للتعبير عن ذاتها، لكن بأدواتٍ ووسائل نضاليةٍ تناسب المرحلة الجديدة.

## المبحث الثاني

# تبلور دور المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية والاقتصادية

## المبحث الثاني: تبلور دور المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية والاقتصادية

لم يكن دور المرأة رهيناً بظرف سياسي أو اقتصادي معين، لكنه عبارةً عن تجربة تتراكم أحياناً وتتناقض أحياناً أخرى، ينجح حيناً ويخسر حيناً آخر، يحقق مطلباً ويُخفق في تحقيق آخر، يعالج مشكلةً لتتفاقم مشكلةٌ أخرى، فهو دورٌ متحولٌ صعبُ الضبط والتحديد، لكن يمكن قياسه من حين لآخر؛ مع وجود استقرار نسبيٍّ في حجم هذا الدور وتأثيره، ويمكن التدليل على وضعيته وحدود فعاليته من خلال المساهمات التي يُحدثها، ومن خلال حجم تأثير الظروف الموضوعية التي يتعامل معها هذا الدور.

فقد ينطبق ذلك على دور ومكانة المرأة الفلسطينية في بنية المجتمع والسلطة، فهي -من جهة- مرتبطةٌ بما يمكن أن تقدّمه المرأةُ نفسُها، كذلك فيما تُجبَرُ على القيام به وفق الشروط التي يفرضها الظرفُ المحيط بها، فالمرأةُ الفلسطينية قد شاركت بصناعة الفعل الذي أوجد لها مساحةً ضمن خارطة القوى الاجتماعية والاقتصادية، واضطلعت بأدوار متعددة في مجالات متعددة، وراكمت تجربةً فريدةً؛ ساعدتها -في بعض الاحيان- في التعبير عن موقعها، ولفْت الأنظار إلى دورها، فقد ساهمت المرأةُ الفلسطينيةُ في تغذية الحالة الفلسطينية ككل بمقوّمات الصمود، وشاركت بفعالية في الحياة العامّة للفلسطينيين، رغم وجود انتكاساتٍ عديدةٍ على مستوى الواقع والنتائج، حيث شهد وضع المرأة الفلسطينية تدهوراً ملحوظاً وتأثراً كبيراً بأزمات المجتمع والسياسة والاقتصاد.

### المطلب الأول: تأثير الانتفاضة على دور المرأة الفلسطينية

خير ما يمكن التدليل من خلاله على مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة العامة ومشاركتها في صناعة الحدث الفلسطيني؛ هو الفعل الانتفاضي الذي أبدعه المجتمع الفلسطيني في داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد كان لدور الفئات المجتمعية من الأطفال والشبيبة والنساء دوراً ملحوظاً في الانتفاضة الشعبية، وابتداع أدوات ووسائل النضال والمقاومة الجماهيرية التي مثّلت المرأة جزءً هاماً منها، فقد كان لدور المرأة الفلسطينية في الانتفاضة الشعبية مساحةً واسعةً للتأثير، ولقد لفت هذا الدور الأنظار، واكتسب بعض المواقف السياسية من الأحزاب والحركات التي استشعرت أهمية هذا الدور، كذلك الاستهداف المباشر من الاحتلال وتصعيد اعتدائه على النساء، كما أنها استطاعت أن تحرّر نفسها من بعض المعتقدات السائدة حول عمل المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية العامة، وصورة المرأة الفلسطينية كشعارٍ للثورة، ورمزٍ للصمود، وتعزيز القدرة على البقاء. كذلك على مستوى صدى الانتفاضة؛ فقد أسبغت معنىً أخلاقياً على المقاومة الفلسطينية الشعبية المدنية ضد المحتل، وكان هذا موقفاً من النساء الفلسطينيات عفوياً خاضعاً للشروط التي كانت تعيشها الانتفاضة؛ باعتبارها انتفاضةً شعبيةً ترتكز على المجتمع، أبانت عن قدرات المرأة الفلسطينية في المساهمة وتحمّل المسؤولية العامة، فقد وفّر دورُ المرأة أسبابَ نجاح الانتفاضة في كسب التأييد والالتفاف الشعبي حولها، وكانت نقطة تحولٍ في الصراع مع الاحتلال، كما كانت عموداً أساسياً في البناء الاجتماعي المؤسسي؛ الذي يمثل بديلاً عن غياب الدولة، وكانت جزءً من تجربة تضامنية عاشتها التجمّعات الفلسطينية في الأراضي المحتلة، مما جعلها ذلك موضوعاً رئيسياً لأيّ مشروع في المستقبل، كما يمكن التدليل أيضاً -من خلال هذا المطلب- على أهمية وحدود دور المرأة؛ حسب الظروف والشروط الموضوعة لمعرفة "أين" و"كيف" يمكن أن تنجح المرأة الفلسطينية في أخذ موقعها الطبيعي، فالانتفاضة الكبرى الثانية -أو ما أطلق عليه انتفاضة الأقصى- ونتيجةً لتبدّل الشروط والأسباب واختلافها عن الانتفاضة الأولى؛ التي شهدت دوراً ملحوظاً للمرأة، فقد تراجع هذا الدور مع هذه الشروط المستجدّة، مما يُدلل على أهمية الربط بين السياق العام الذي تحيا فيه المرأة والمجتمع؛ وبين حدود دورها وجدواه.

#### الفقرة الأولى: نموذج الانتفاضة الكبرى 1987

ما لم يتوقعه قادة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية لدى احتلالهم الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، وبعكس ما حصل من تطهير عرقي لأهل البلاد الأصليين خلال الاحتلال الأول، هو أن يبقى الفلسطينيون هذه المرة متشبثين بأرض وطنهم رغم الاحتلال. فبعد انتصارهم في المواجهة مع الجيوش العربية؛ إلا أنهم اصطدموا بمواجهةٍ من نوع خاص، مواجهةٍ مع مجتمع قائم ابتدع وسائل كفاحيةً للبقاء والصمود والمقاومة ضدّ المحتل، وهكذا؛ فتعود جذور انفجار الانتفاضة الأولى عام 1987 إلى عقدين من المصادرة والنهب والاستغلال الاقتصادي والاستيطان والقمع العسكري المتواصل للشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع. هذا؛ بالإضافة إلى ضرب العمل الفلسطيني المسلّح في لبنان، حيث كانت إحدى نتائجه توجيه بوصلة الثورة الفلسطينية إلى الداخل، وهي النتيجة التي لم تكن في حسابات اسرائيل آنذاك. وبما أنّ الانتفاضة -في تعريفها العام- هي عملٌ

جماهيريٌ مقاومٌ شاملٌ تشارك فيه كافّة القطاعات الشعبية؛ ليتحوّل إلى نمط حياة يومي يكون أساسه رفض واقع الاحتلال، والعمل على تأسيس واقع سياسيٍّ اجتماعيٍّ بديل. فلا بدّ من الدور المركزي المناط بالتنظيمات واللجان الشعبية التي أقيمت أساساً لسدّ بعض حاجاتِ الناس تحت الاحتلال. وهكذا؛ فقد شكّلت الانتفاضة الشعبية منعطفاً هاماً في نوعية ومضمون مشاركة المرأة الفلسطينية في العمل الوطني، وذلك من خلال العديد من التنظيمات والنقابات والأُطر النسوية الجماهيرية التي انتشرت في الضفّة الغربية وقطاع غزة على مدار عدّة سنوات قبل اندلاع الانتفاضة.

- **المرأة والعمل النقابي:**

لم يكن ثمّة مفرٍ من أن تصطبغ التنظيماتُ النقابيةُ الفلسطينية بالصفة السياسية؛ التي طغت على مجمل أعمال النقابات الفلسطينية بعدِّ هزيمة 1967، حيث كانت مهمتها الأولى الدفاع عن حرية الوطن في وجه الاحتلال الإسرائيلي، في حين تراجعت القضايا المطلبية/ المجتمعية في خضم الصراع الدائر. ولم يكن من السهل على المرأة الفلسطينية أن تتنصّل من الرغبة الجماعية في التعبير عن القضايا الوطنية، لذلك؛ وجدت نفسها مدفوعةً لأن تُنحّي جانباً المطالبة بحقوقها، واتجهت إلى المشاركة الوطنية؛ بكلّ معانيها، كما أنّ انضمام المرأة المتأخر للنقابات الملحقة بالعمل السياسي -تنشطُ إذا نشط وتهمدُ إذا همد- أدّى ذلك إلى تحجيم دورها فيها، وقلّص من حرية تعبيرها عن قضاياها، كما أنه لم يمنحُها الفرصة لوضع خطط أوّلية لتوجّهاتها داخل المجتمع، فمع الارتباط الحميم بالسياسة -التي من طبيعتها عدم الثبات- كان يختلف ترتيب قضايا المرأة ومطالبها، حسب الظرف السياسي، وبالتالي؛ لم تتمكن من الاستفادة من وجودها داخل التنظيم النقابي وإرساء مطالب محددة، تسير وفق منهج مدروس يرتكز إلى خصائص الاحتياجات الأساسية للنساء الفلسطينيات.

وقد كان "الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية" أول تنظيم نقابيٍّ انضمّت إليه المرأة الفلسطينية ومارست من خلاله بعض الأنشطة، حيث أعلن "الاتحاد" نفسه منذ البداية أنه قاعدة من قواعد م.ت.ف.

**"ورغم أنّ الاتحاد جعل من أهدافه الدفاع عن مصالح المرأة الفلسطينية لممارسة حقوقها المادية والمعنوية، والنضال لرفع مستواها الاجتماعي والمعيشي والثقافي والمهني؛ إلا أنه لم يستطعْ تأطير كلّ النساء الفلسطينيات اللاتي هنّ بحاجة حقيقية لها للدفاع عن مصالحهن والارتفاع بمستواهن، بل وقع الاتحاد بين أيدي وجاهات برجوازية، تبتعد وتقترب من النساء الفلسطينيات الريفيات وربّات البيوت حسبما يبتعد أو يقترب موعد الانتخابات، صحيح أن الاتحاد استطاع أن ينتزع أكثر من نصف المقاعد المخصّصة للنساء في المجلس الوطني -وعددها 25 مقعداً- لكن؛ هل استطعن حقاً أن ينقلن وأن يعبّرن عن الأوضاع الحقيقية التي تعيشها المرأة الفلسطينية"** (ناشطة سياسية)[1]

إضافةً إلى "الاتحاد العام للمرأة" شاركت المرأة في التنظيمات المهنية، كـ "الاتحاد العام للفنانين الفلسطينيين" و"الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين" و"اتحاد الكتّاب" والاتحادات والنقابات المهنية، والتي تواجدت في بعض الهيئات الإدارية لبعض فروعه، وخلا "اتحاد العمال الفلسطيني" من النساء الفلسطينيات، كذلك "اتحاد المهندسين" بينما شغلت إحدى الحقوقيات الفلسطينيات عضوية الأمانة العامة لـ "الاتحاد العام للحقوقيين". إن السمة الأساسية التي تغلب على هذه النقابات جميعاً هي عدم عنايتها الجادّة بتوسيع قاعدة انتساب النساء إلى هذه النقابات، أو وضع برامج خاصة بها، كما لم تمثّل في هيئاتها التنفيذية، وإن حدث ذلك؛ فبشكلٍ رمزيّ[2].

- **المرأة واتخاذ القرار من 1992-1978:**

في إطار النضال السياسي الاجتماعي الثقافي ضد الاحتلال؛ ابتدعت المرأة الفلسطينية أنماطاً جديدةً للعمل؛ والذي تشكّلت نواته في بداية السبعينات من خلال العمل التطوعيّ، وتطوّر في نهاية السبعينات على شكل الأطر الجماهيرية النسوية والصحفية والزراعية والاتحادات النقابية المختلفة. في عام 1983 كان هناك أربعة أطر نسائية تُمثّل أربع جهات سياسية، وقد أصبحت مدخلاً لتنظيم النساء في الأطر السياسية التي تسعى إلى زيادة الفاعلية والمشاركة الوطنية للمرأة، وفي عام 1987 أصبح عدد الأطر ستة، وقد انتظمت أعدادٌ واسعةٌ من النساء في هذه الأطر؛ التي انتشرت في المدن والقرى والمخيّمات، حيث

1 مجموعة مركزة لناشطات سياسيات، رفح، يونيو 2012.

2 للمزيد؛ أنظر: محمد كريزم، غياب النساء عن العمل النقابي أضاع حقوقهن الخاصة والعامة، الحوار المتمدن، العدد: 1073 - 2005 / 1 / 9: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=29487

عملت على تقديم الخدمات للجمهور الفلسطيني، وبذلك حازت على ثقة المجتمع الذي تتواجد فيه.
وقد تجلّت مشاركة المرأة بوضوح في انتفاضة 1987، فقد لعبت المرأةُ الفلسطينية دوراً رئيسياً في الانتفاضة منذ البداية، مما لفت نظر المراقبين، ولولا ذلك ما قيل إن "المشاركة في الانتفاضة كانت شاملة" وذلك من خلال دورها الفاعل في تشكيل اللجان الشعبية على مستوى الأحياء التي كانت تقدم للجمهور الخدمات المختلفة في مجال الصحّة والتعليم والرعاية الاجتماعية، وكذلك في أشكال النضال المختلفة؛ المباشرة وغير المباشرة لمواجهة الاحتلال؛ أدّت هذه المواجهات إلى اعتقال 433 امرأة ما بين الأعوام 1990-1967 لفترة ما بين شهر ومؤبد، هذا بالإضافة إلى ما يقارب 1000 امرأة تعتقلهم سلطات الاحتلال سنوياً ما بين ساعةٍ ويوم وشهر، كما أبعدت سلطات الاحتلال خلال الفترة ذاتها 250 امرأةً وطفلةً إلى خارج الوطن[1].
ساهمت هذه المشاركة في بلورة وعي جديد لدى المرأة؛ وبشكل خاص؛ فيما يتعلّق بدورها المجتمعي الهادف إلى تفعيل دور المرأة في بناء مجتمع مدنيٍّ ديمقراطيٍّ يفي بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الرجال والنساء، إضافةً إلى ضرورة مشاركة المرأة في القيادة السياسية؛ سواء في الهيئات القيادية للأحزاب أو في القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، وقد تجلّت هذه النقاشات في مؤتمر الانتفاضة وبعض قضايا المرأة الذي أقامته مؤسسة "بيسان للبحوث" ديسمبر 1990 [2] ونشأة "مركز شؤون المرأة" عام 1991، كذلك مؤتمر "المرأة: العدالة والقانون" الذي أقامته مؤسسة "الحق" والتعاون مع كافة الأطر والمؤسسات النسائية عام 1992، مما ولّد حالة نقاش عام تسعى لتلبية مطالب المرأة؛ نتيجةً لهذا الدور الملحوظ.
كما شهدت هذه المرحلة نشوء عددٍ من المراكز النسائية المتخصصة؛ مثل "مركز الدراسات النسائية" عام 1989، و"مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي" عام 1991، وقد طرحت هذه المراكز قضايا المرأة الاجتماعية، ودعت إلى نشر الثقافة والتوعية القانونية بين النساء خاصة والمجتمع عامة، وعملت في مجالات التأهيل والتدريب والتوعية.

- **الصراع على ما تمّ إنجازه:**

وكما أفرزت الانتفاضة دوراً فعالاً للمرأة الفلسطينية وتنظيماتها؛ فإنّها -في نفس الوقت- شكّلت الانتفاضة منعطفاً جديداً في ظهور الإسلام السياسي، وتشكيل حركة "حماس" كفصيل سياسيٍّ جديد فعّال في حركة التحرّر الوطني. وبما لا يمكن تجاهل موقفها تجاه قضية المرأة؛ والذي شكّل تناقضاً مع الإنجازات الاجتماعية التي بدأت تحققها المرأة الفلسطينية في الأشهر الأولى من عمر الانتفاضة، فظهور تيّار تحرر المرأة وتيار إسلامي أصولي يقمع المرأة في نفس الوقت؛ يؤكّد كون الانتفاضة الفلسطينية ظاهرةً مركبةً تحتاج إلى أكثر من دراسة وتحليل. تقول "رما حمامي" عن علاقة "حماس" بالمرأة: "حتى تتمكن هذه الحركة من توسيع قاعدتها الجماهيرية وشقّ طريقها إلى حركة التحرّر الوطني؛ فقد حوّلت مواقفها الاجتماعية إلى شعاراتٍ وطنية، وهكذا؛ فقد استعملت المرأةَ كإحدى الأدوات لتحقيق هذه الأهداف".
لا يعني ذلك أنّ الحركة الإسلامية تقف في وجه تطلعات المرأة، كما أنهم لا يعتبرون أنفسهم كذلك، لكن؛ لدى الحركة الإسلامية تصورٌ مخالفٌ لدور المرأة ومكانتها، لديه الكثير من التحفّظات عما يعتبره تغريباً للقضايا الاجتماعية، في دعوةٍ إلى ما تسميه الأدبيات الإسلامية بـ "الأسلمة" أسلمة المجتمع وأسلمة السلوك.
عمل المرأة الفلسطينية وحضورها في ساحة الانتفاضة جلب الاهتمام، وتفنّن قادة الانتفاضة في رسم الصورة "الرومانسية" حول الإنجازات التي حققتها المرأة الفلسطينية من خلال مشاركتها في الانتفاضة، لكن دون معالجةٍ عميقةٍ لتعقيدات وتركيبة البنية التقليدية البطريركية للمجتمع الفلسطيني وقيادته السياسية بالذات.
كانت ساحة الفعل الفلسطيني القاعديّ إبان الانتفاضة الشعبية الكبرى تستوعب دور المرأة وتحررها من قيود، وتحوّل تلك القيود إلى مفخرةٍ للمرأة المناضلة؛ التي جلبت تعاطف المجتمع واحترامه بفعل دورها النضاليّ، لكنها مازلت بعيدةً عن التأثير في صناعة القرار، حيث كانت المرأة الفلسطينية وقود هذه الانتفاضة، لكنها اكتوت بنارها ولم تجنِ ثمارها، في الوقت ذاته؛ شكّلت -بالفعل- محطةً فارقةً في التاريخ الفلسطيني، والتي أظهرت المجتمع الفلسطيني بكلّ حيويته ومدنيته في مواجهة الاحتلال العدواني، وقد كان هذا أهم مكسبٍ جلبته الانتفاضة الفلسطينية بجملها كحدثٍ شعبيٍ له أبعادٌ سياسيةٌ وحقوقية.

1 راجع: تقرير مركز معلومات حقوق الإنسان الفلسطيني، القدس 2005.

2 مؤتمر (الانتفاضة وبعض قضايا المرأة الاجتماعية) المنعقد بتاريخ 14/12/1990 في القدس الشريف، لجنة الدراسات النسوية- مركز بيسان، القدس، 1991.

## الفقرة الثانية: نموذج الانتفاضة الثانية 2000:

في ظلّ اشتداد أزمة النظام السياسيّ الفلسطيني ووصول النظام إلى آفاق مسدودة، وعجز "السلطة الفلسطينية" عن تحقيق حل سياسي عادل للشعب الفلسطيني، وترافق ذلك مع تصعيد منقطعٍ النظير من قبل الاحتلال الاسرائيلي؛ الذي ضرب مقوّمات صمود الشعبً الفلسطيني، اندلعت أحداث "انتفاضة الأقصى" كردّة فعل سريعة على زيارة "شارون" للحرم القدسي، رغم إدراكنا أنّ الانتفاضة كانت تعبيراً شعبياً عن عدم الثقة بالخيار السياسي للنظام الرسمي للسلطة الفلسطينية، والذي تراكم ليُحدث الانتفاضة؛ كتغير نوعي في سياق الحالة السياسية والاقتصادية التي تشهدها الأراضي الفلسطينية؛ والتي استمرّت منذ توقيع اتفاق "أوسلو".

- **سمات العمل المقاوم في الانتفاضة الثانية:**

### أولاً: الانتقال من الانتفاضة السلمية الشعبية إلى المسلّحة الفصائلية:

في بدايات الانتفاضة الثانية؛ دفعت "السلطة الفلسطينية" بقطاعات مجتمعية واسعة للانخراط في فعالياتها، وخفّفت من القيود لوصول الشباب والفتية إلى مواقع التماسّ المباشر مع الحواجز الاسرائيلية، وكان للمرأة دوراً ريادياً في بدايات الانتفاضة؛ لاسيما بالتظاهر المستمرّ في الشوارع والميادين، رافعةً شعارات الاستقلال والحرية من الاحتلال، هذه الحالة الجماهيرية سرعان ما تبدّدت بعد التقاط حركة "حماس" وبعض القوى المسلّحة الأخرى للحظة، وتوجيهها لتخرج من سيطرة "السلطة" باتجاه المسار الذي يرى في هذه الهبّة الشعبية قراراً للفلسطينيين بتجاوز اتفاقية "أوسلو"، هذه الحالة سرعان ما حوّلت الانتفاضة من "الجماهيرية" و"الشعبية" إلى "المسلّحة" وكان لحركة "حماس" و"الجهاد الإسلامي" دوراً قوياً في ذلك.

**"الانتفاضة انطلقت بقرار من الرئيس "أبي عمّار" وقيادة "السلطة" في بدايتها، لكن فقدت "السلطة" السيطرة والتقطتها حركة "حماس" التي رأت في الانتفاضة فرصةً لتقويض نهج "أوسلو".. هذه الرغبة –التي تماشت مع رغبة الجمهور الفلسطيني وحركة حماس– كانت جاهزةً لقيادة هذه الانتفاضة وإدارة دفّتها، لا سيما وهي كانت تمتلك جيشاً من "كتائب القسّام" بعدده وعتاده"** (رجاء الحلبي)[1].

ولحق بهذا الركب باقي القوى والفصائل؛ بما فيها حركة "فتح" التي أعادت تشكيل ذراعها العسكري، وسُمي آنذاك بـ "كتائب شهداء الأقصى" وما لبثت أن تصاعدت وتيرة التسليح للقوى الفلسطينية؛ التي وصلت حدّ ابتكار "الهاون" ومن ثمّ أدوات قتالية أكثر تطوراً مثل الصواريخ محلية الصنع، وذلك –بالطبع– لم يواجه باستخفاف من قبل الاحتلال الإسرائيلي؛ الذي وجد في ذلك ذريعةً قويةً لتصعيد هجماته ضد الفلسطينيين، واستخدام الأسلحة الثقيلة؛ مثل: الدبّابات والطائرات والقصف العشوائي واستهداف القيادات السياسية والميدانية، وقد استشهد الآلاف من الفلسطينيين. سهّل ذلك على الإسرائيليين وحلفائهم ربط المقاومة المشروعة للشعب الفلسطيني بقضية الإرهاب؛ التي شهدت زخماً كبيراً مع بدايات "انتفاضة الأقصى".

### ثانياً: انفضاض الحاضنة الجماهيرية:

على عكس ما ساد خلال الانتفاضة الأولى من احتضان الجماهير للحالة الثورية الفلسطينية والانخراط العفويّ والعشوائيّ في الفعل المقاوم؛ كان انفضاض الجماهير الفلسطينية من حول قيادة الانتفاضة الثانية، والتي اقتصر فيها دور الجماهير الفلسطينية على مساندة الفعل المسلّح عبر تشييع جثامين الشهداء أو زيارة بيوت الأسرى، وحتى هذا الانخراط تقلّص حتى اقتصر على النخبة الحزبية، هذا الانفضاض وصل ذروته بعد تصاعد وتيرة العنف الداخلي والفلتان الأمني.

**"أنا مليش بالسياسة، بسّ بالانتفاضة الأولى لمن كان الجنود بيجو عالحارة يعتقلوا إبن جارنا كنت بأنزل أخلصو منهم، وباضربهم بالحجار؛ هيك بعرفش ليش، وكنت بحمي شباب الحجارة، لكن بانتفاضة الأقصى بعدت نهائيا، وبصراحة؛ صرت أخاف من الملثمين؛ لأنّي مش عارفة أفرّق بين المقاوم والقاتل"**(ربة بيت – بيت لاهيا)[2].

هذه الحالة أثّرت –بالضرورة– على شكل وحجم ودور المرأة الفلسطينية، فخلال الانتفاضة الاولى كانت النساء تنخرط بشكل فاعل ومباشر في أحداث الانتفاضة، فكانت تلقي بالحجارة على جيبات الجيش الإسرائيلي، وعندما تاتي سيارات الجيش الاسرائيلي لاعتقال احد الشبان كانت النساء تخرج بشكلٍ عفويٍّ وتلقائيٍ للتصدّي لهذه القوة العسكرية، وقد نجحت النساء الفلسطينيات في

1 رجاء الحلبي، قيادية في حركة حماس، مقابلة، يونيو2012.

2 مجموعة مركزة لربات بيوت، بيت لاهيا، يونيو 2012.

تمكين العديد من الشبان من الفرار من الجيش الاسرائيلي، وهذا ما تراجع خلال الانتفاضة الثانية، والتي غلب عليها الطابع الكفاحيّ المسلح، وتراجع دور المرأة إلى الدور المساند؛ فهي أم الشهيد، زوجة الأسير، مربية المقاومين...الخ. وايضا كان انخراط المرأة الفلسطينية مباشراً بسبب الاصطدام المباشر واليومي مع الإسرائيليين أثناء احتلالهم المباشر لقطاع غزة والضفة الغربية قبل اتفاقية "أوسلو" وقدوم "السلطة" وهذا ما لم يتوفر خلال الانتفاضة الثانية؛ والتي أصبح الاصطدام غير مباشر سيما بقطاع غزة[1].

### ثالثا: غياب البرنامج السياسي والرؤية الموحدة لدى قيادة الانتفاضة الثانية:

لم يتفق أفراد وقيادات الفعل السياسي الفلسطيني على رؤية موحدة، وبات كل تيار سياسي يمارس العمل الانتفاضي وفقاً لأجندته، والتي قد تكون متناقضة أو متصادمة أحيانا مع اجندات أطراف فلسطينية أخرى[2].

### رابعا: اتساع دائرة التعاطف الشعبي الدولي مع القضية الفلسطينية:

شدّة القمع الإسرائيلي للانتفاضة الثانية والتغطية الإعلامية القوية لهذه الاحداث سهّلت من تراجع التاييد الشعبي الدولي لإسرائيل، وزادت من الالتفاف حول رغبة الفلسطينيين وحقّهم في إقامة دولتهم المستقلّة على حدود 1967، هذا المناخ الدولي الشعبي الإيجابي لم ينعكس على المستوى الرسمي للمجتمع الدولي؛ وظلّ الفيتو الأمريكي هو المحدد الرئيس لشكل التعاطي مع الفلسطينيين[3] بالعكس من ذلك؛ فقد أدرجت الكثير من الفصائل الفلسطينية ضمن قوائم الإرهاب الدولية.

بالتالي؛ فبرغم هذا النضج الإيجابي في الساحة الدولية؛ إلا أن ذلك لم يترافق مع قوة العامل الذاتي الفلسطيني؛ والذي أصبح أكثر تشتتاً وضعفاً وصل حدّ الانقسام السياسي بين الضفة وغزة، مع ضرورة الإشارة إلى شكل جديد من أشكال المقاومة بدأ يطفو على السطح؛ ربما أعاد للمرأة دوراً -ولو نسبياً- في فعاليات النضال ضد الاحتلال، حيث بات الكثير من الشبان والفتيات -على مستوى النخبة الشبابية من الذكور والإناث- بعمل شبكات تضامن دولية مع الشعب الفلسطيني، وتصميم ونشر صفحات ومواقع عبر الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) ساهم في تحشيد الرأي العام الشعبي الدولي لصالح القضية الفلسطينية، لكنّ هذا الدور والشكل لم يكن ذا تأثير عظيم؛ كونه بقي أسير المبادرات الفردية وغير المؤسسية وخارج إطار خطة ورؤية واضحة ومنظمة.

### خامساً: ضعف بنية السلطة الفلسطينية الرسمية:

بسبب ممارسات الاحتلال وتصعيده ضد مقرّات "السلطة الفلسطينية" في الضفة وغزة؛ أُضعفت السلطة الرسمية، وأدّى ذلك لبروز الشلليّات والزبائنية؛ مما مهّد -بدوره- لبروز ظاهرة الفلتان الامني لاحقاً. وهذه -الأخيرة- كانت أبرز عوامل انفضاض الناس جماهيرياً من حول الانتفاضة، ومهّدت للانقسام السياسي الفلسطيني، فقد هدفت إسرائيل من خلال ضرب "السلطة" مباشرةً -خصوصا في عملية "السور الواقي" -2003 إلى إضعاف "السلطة" وإنهاكها، وجرّ الحالة الفلسطينية إلى الفوضى.

- **أوجه انحسار وامتداد دور المرأة في العمل المقاوم السياسي والاقتصادي:**

في إطار السمات التي ذُكرت سابقاً؛ والتي ساهمت -إلى حد كبير- على شكل وحجم دور المرأة الفلسطينية على المستوى السياسي والاقتصادي، فإعطاء الانتفاضة سمة العسكرة "المقاومة المسلحة" ساهم في تراجع دور المرأة في الفعل المباشر في الانتفاضة، كما كانت في فترة الانتفاضة الأولى، حيث أنّ الدور الرئيسي للمرأة تراجع إلى الدور المساند؛ فهي أمّ الشهيد ومربية الفدائي والمقاوم وأخت وزوجة الأسير، واكتفت النساء بالدور الميداني المساند في مناطق التماس بالتسهيلات اللوجستية للمقاومين، بينما كانت النخبة النسوية تساهم في الاعتصامات ومسيرات التشييع وزيارات أهالي الأسرى.

أيضاً انفضاض الجماهير من حول الانتفاضة وقادتها ساهم في تراجع دور المرأة الفلسطينية، حيث تفاقمت أزمة الثقة حول

1 نبراس بسيسو، قيادية عن حركة فتح، مقابلة، يونيو2012، مدينة غزة.

2 حول اختلاف البرامج السياسية للفصائل الفلسطينية خلال الانتفاضة يمكن الرجوع إلى: زياد أبو عمرو وآخرون، وقائع ندوة الانتفاضة والمفاوضات، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، مجلة رؤية، العدد (5)، كانون ثاني، 2001.

3 أنظر: علاء أبو طه، أثر المتغيرات الدولية على النظام السياسي الفلسطيني، جريدة القدس العربي، 14/7/2008.

جدوى الانتفاضة؛ بعد تفاقم الفلتان الأمني وازدياد معاناة النساء الفلسطينيات؛ اللواتي فقدن كثيراً من أولادهن وبناتهن وسبل عيشهنّ.

جاءت الانتفاضة الثانية في وقت نضج فيه المجتمع الفلسطيني بوجود مؤسسات أهلية ومدنية تُعنى بحقوق النساء الفلسطينيات، هذه البيئة سهّلت للمرأة الفلسطينية الخروج من المنزل؛ في محاولة لتدبّر أمور بيتها المعيشية، والتي أصبحت من مهامها الرئيسية، إلى جانب مهمّاتها التقليدية، فمع تراجع دور الرجل في الإنتاج الاقتصادي؛ واقتصار دور المرأة على إدارة الدخل -كما كان إبّان الانتفاضة الأولى- خرجت النساء للبحث عن مصادر للدخل والعيش؛ فاتجهت إلى المؤسسات الأهلية وسوق العمل، وهناك نماذج كثيرةٌ لنساء فلسطينيات حصلن على منحة أو قرض، وأصبحن من أصحاب المشاريع الصغيرة، ساهم ذلك في توسيع هامش مشاركة المرأة بصناعة القرار في بيتها، هذا التوسّع لم يكن نتاج تطوّر في بنية المجتمع التقليدية والثقافة الذكورية والبطريركية، لكن ضيق الحال كان دافعاً لخروج المرأة في طريق تحرّرها، وكان نتاج هذا الهامش مزيداً من اتساع مساحة المشاركة السياسية، حيث قامت المرأةُ الفلسطينية بتجسيد أدوار نضالية كشفت عن قدرة في التنظيم والضغط والممارسة، حيث أتيحت لها بعض الفرص للتعبير عن مطالبها بمختلف الأشكال؛ مستغلةً الظرف الذي أوجد هامشاً لمناورة المرأة من خلال مؤسسات قاعدية تمثيلية، فكانت بعض الانتصارات الجزئية؛ خصوصاً ما تعلّق بـ "الكوتا" النسوية للنساء في "المجلس التشريعي" وتعديل بعض القوانين وتشريع أخرى، وفرض التمثيل النسائي في بعض المؤسسات والنقابات، ما يُعمّق الفهم باستيعاب هذه المتناقضات، فالأراضي الفلسطينية -منذ انطلاق الانتفاضة الثانية- تشهد تراجعات غير مسبوقة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، وبالضرورة؛ تأثّرت المرأة بذلك، لكنّ تلك الفترة هي التي شهدت بعض التقدّمات في قضايا المرأة -ولو جزئية وفي بعض القضايا- فحيث انتصرت المرأة لبعض القضايا؛ أخفقت وتراجعت في أخرى، ما يعني أننا أمام تركيبة جدلية تحتوى الشيء ونقيضه؛ في تداخل حاد بين كلّ الاعتبارات، ما يؤكد ذلك على أنه لا يمكن فصل العوامل التي تؤثر في دور المرأة عن بعضها البعض، فعملية إعادة تركيب هذه العوامل بتفاعلاتها بشكل متلازم يُنتج بنية المرأة ويحدد دورها في النسق العام، ويمكن توضيح ذلك حسب الشكل التالي:

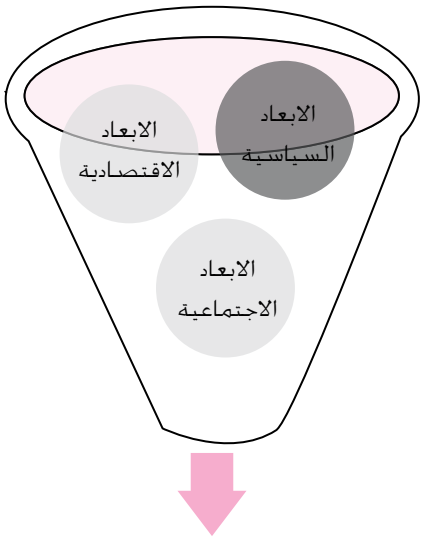

## المطلب الثاني: المرأة الفلسطينية ومناخ التسوية السياسية:

واكبت المرأة الفلسطينية التطور على المستويات الإقليمية والدولية في قضايا نصرة حقوق المرأة، وامتاز نضالها بتنوّع أشكاله واستمراره؛ نظراً لاستمرارية حالة الاحتلال، فهي تناضل ضد المحتلّ؛ الذي يُعيق المشاركة السياسية للمجتمع ككل، وتناضل من أجل مشاركة سياسية أوسع؛ في ظلّ موروث ثقافي سلبيٍّ تجاهها يُعيد إنتاجه المجتمع ذاته.

شكّلت عملية السلام وما تبعها من قدوم "السلطة الوطنية الفلسطينية" عام 1994 منعطفاً هاماً في حياة الشعب الفلسطيني، حيث حاولت النساء تخصيص مساحة أكبر لهنّ ضمن الخارطة الاجتماعية والسياسية، ونجحن أحياناً وأخفقن أحياناً أخرى، في الفترة التي أعقبت اتفاق "أوسلو" واستلام "السلطة الفلسطينية" لبعض زمام الأمور، حيث يتم استبدال برنامج "منظمة التحرير الفلسطينية" ببرنامج "أوسلو".. بدأ الأمر يأخذ منحىً مختلفاً في ظلّ عمليات التسوية الجارية على الصعيد الفلسطيني- الإسرائيلي، إلا أن عدم اكتمال المشروع؛ وعزوف الكثير من التشكيلات الحزبية والاجتماعية عن الانخراط في مشروع التسوية، وانقسام المجتمع الفلسطيني السياسي بين "مع" و"ضد" وتعثّر عملية "الدمقرطة" وقمعها أحياناً، وفرض شروط التسوية، ونشأة "السلطة" مكبّلة بشروط الاتفاقيات الانتقالية والقيود الدولية والإقليمية، وضمور القاعدة الاجتماعية للسلطة[1] وقمع الحركات الشعبية والوطنية، فإنّ الحركة النسوية -المتطلعة لدور أبرز في مسار نضالها التاريخي السياسي والاجتماعي- وجدت نفسها داخل هذه المعمعة التاريخية السياسية المفصلية في حياة الشعب وتجربته، أثّر ذلك بشكل سلبيٍّ على أولويات الحركة النسوية في فلسطين؛ خاصةً أنها ومع كلّ المتغيرات المحيطة أعاد وضعها مجدداً في الإرباك بين العمل وفقاً للبرنامج الاجتماعي أم الوطني[2].

## الفقرة الأولى: المرأة وعلاقات القوى التي أنتجتها حالة الحكم في السلطة الفلسطينية:

نتيجةً لعدّة أسباب متداخلة؛ فقدت المرأة بدايةً التنظيم لترسيخ مفاهيم وممارسات المشاركة السياسية الكاملة للمرأة، حيث ذكورية الأحزاب السياسية، وغياب الديمقراطية، وتغليب النساء للمصالح السياسية على حساب القضايا الاجتماعية والنقابية، حيث لم تنجح المرأة الفلسطينية في قولبة هذه العلاقات الجدلية في إطار من الوضوح المؤسس والضاغط باتجاه بلورة رؤية نسوية فلسطينية تمزج بين البعدين في نضالها، كذلك ما رافق نشأة "السلطة" من إشكاليات سياسية حول الإجماع، واقتصادية حول الموارد والقدرات، كذلك سياسات التمويل؛ التي أربكت حسابات المرأة الفلسطينية، والتي فرضت -بدورها- أجندة عمل لا تتطابق مع حاجاتها ومطالبها الضرورية الملحّة، وإن تجاوبت نسبياً إلا أنها بقيت شكليةً لا تدخل في مفصل حياة المرأة وعلاقاتها بالمجتمع السياسي، كذلك؛ واكب ذلك انهيار المعسكر الاشتراكي، وضمور اليسار الفلسطيني؛ الذي كان من أبرز التشكيلات السياسية؛ والذي أوجد مساحةً في برامجه للبعد الاجتماعي، فوجدت المرأة نفسها أمام تحدٍ أكبر من قدرتها المتاحة لركوبه، ووقفت الإشكاليات القديمة والمتجددة حائلاً أمام انفتاحها نحو فضاءٍ أوسع للمناورة والحضور في ظلّ تشكّل النظام السياسي الجديد.

شهد المجتمع الفلسطيني حراكاً سياسياً كبيراً قُبيل وبعد تأسيس "السلطة الوطنية الفلسطينية" حيث بدأ تشكيل الهياكل الرسمية الفلسطينية من وزارات وإدارات وسلطات محلية، كما شهدت تلك الفترة انتخابات رئاسيةً وتشريعيةً لأول مرة عام 1996 [3] وأقيمت سلطاتٌ عامةٌ تنفيذيةٌ وتشريعيةٌ وقضائية، هذا الحراك أوجد الأرضية لتحرير المصالح لمجمل القوى الاجتماعية؛ بما فيها النساء، إنطلاقاً من بحثهنّ عن دور ومكانة لهنّ في الحياة، والبرنامج الذي بدأ يتشكّل في الأراضي الفلسطينية، وقد اتخذت "السلطة" بعض الإجراءات العملية لتعزيز ومساندة قضايا المرأة؛ تمثّلت في تشكيل دوائر المرأة الفلسطينية في الوزارات والدوائر الحكومية، وتشكيل إطار نسويٍّ تنسيقيٍّ -طاقم شؤون المرأة- من أجل ضمان حضور النساء في الأجهزة الحكومية والوزارية، وفي مواقع اتخاذ القرار، ثم تشكيل وحدة المرأة والرجل في "دائرة الإحصاءات المركزية الفلسطينية" عام 1996، بغرض توفير الإحصائيات والبيانات حول واقع المرأة الفلسطينية، ولاحقاً؛ تشكيل وحدة المرأة في "المجلس التشريعي" بهدف تطوير الأوضاع

1 للمزيد: جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد التسوية، دراسة تحليلية، مؤسسة مواطن، 1998.

2 أنظر: وفاء عوّاد، دور المنظمات النسوية الفلسطينية في تفعيل المشاركة السياسية في الفترة (2006-2000)، رسالة لنيل درجة الماجستير، جامعة النجاح، فلسطين-نابلس، ديسمبر 2008، ص112.

3 أنظر حول مشاركة النساء في انتخابات 1996: نادر عزّت سعيد، النساء الفلسطينيات والانتخابات، مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، آذار/مارس 1999.

القانونية للمرأة الفلسطينية، كما غدت تناضل من أجل اقتراح قوانين وتعديل أخرى، وتضمين برامج "السلطة" لسياسة النوع الاجتماعي، وإلغاء كافة القوانين التي تحمل تمييزاً ضدّها، ثمّ إنشاء "وزارة شؤون المرأة" في مارس 2003، كوزارةٍ سياسيةٍ من أجل النهوض بأوضاع المرأة الفلسطينية وتفعيل دورها[1].

- **المرأة الفلسطينية والمشاركة السياسية المباشرة من خلال تجربة الانتخابات:**

كانت الانتخابات الأولى في فلسطين ميداناً لقياس الشعبية والفعالية؛ بالرغم من مقاطعة قوى وقطاعاتٍ واسعةٍ من الشعب الفلسطيني في الداخل، وعدم مشاركة التجمّعات الفلسطينية واللاجئين الفلسطينيين في الخارج، إلا أنّها أداةٌ متاحةٌ لقياس المشاركة، فقد جاء قانون الانتخابات الذي أعدّ عام 1995 [2] والذي تبعته الانتخابات الرئاسية والتشريعية عام 1996 ليعطي للمرأة حقّها الكامل في المشاركة السياسية الرسمية (حق الترشّح والانتخاب) دون تمييز؛ من خلال المواد (1، 7/1، 9، 12/1) حيث دخلت المرأة في هذه الانتخابات لتخرج بنتيجة نجاح 5 نساء من بين 88 عضواً لـ "المجلس التشريعي الفلسطيني" أي نسبة 5.6%، وقد وُجّهت انتقاداتٌ لقانون الانتخابات في صيغته كأحد العوائق التي أثّرت سلباً على مشاركة النساء السياسية في الانتخابات؛ لأنه يقوم على أساس الدوائر المتعدّدة وليس نظام الدائرة الواحدة، مما يسمح للعائلة والعشائرية بالظهور كأساسٍ للنجاح، وهذا يُشكّل عائقاً أمام المرأة في ظلّ مجتمعٍ ذكوري عشائري[3].

كما شهدت الانتخابات الفلسطينية الثانية للمجلس التشريعي عام 2006 ارتفاع نسبة مشاركة النساء، فقد بلغت 47% من مجموع أصوات المنتخبين، ترشّحت للانتخابات 86 امرأة على مستوى الوطن، 71 على القوائم، و15 على الدوائر، فازت منهن 17 مرشحةً من بين 132 عضواً في "المجلس التشريعي" أي ما نسبته 13% [4] توضّح الانتخابات أهمية الربط بين سلامة النظام السياسي والاجتماعي للدولة وبين تحسّن وضعية النساء وازدياد قدرتهنّ على التعبير عن مطالبهنّ، حيث تُعتبر النساء من أهم الرابحين في حالة التزام مؤسسات السلطة بالنهج الديمقراطي القائم على مبادئ العدالة والمساواة[5] وبالرغم من الاختلافات في الظروف والشروط التي عُقدت فيها تجربتا الانتخابات التشريعية؛ إلا أنه اتضح اتساع دائرة مشاركة المرأة في الانتخابات الثانية؛ من خلال ارتفاع نسبة المشاركة، فبغضّ النظر عن أسباب ودوافع هذه الزيادة إلا أنها تعكس -في أحد أوجهها- نضوج المجتمع، ودخول المرأة في المعادلة السياسية؛ لتفرض على أجندة العمل السياسي استحقاقات المرأة، كما يتضح من خلال برامج الأحزاب التسارع على إيلاء أهميةٍ أوسع لقضايا المرأة للفوز بأصواتها، ناهيك عن وجهة النظر التي تتحدث عن أن النساء في الانتخابات التشريعية الثانية كُنّ نقطة الحسم في التصويت، كتعبيرٍ عن التواجد الملحوظ لجمهور النساء في الحركة الفائزة بالانتخابات.

- **التوزيع الأفقي للمرأة في دوائر السلطة الفلسطينية:**

مثّل توزيع المناصب القيادية عاملاً مثبّطاً للنساء، حيث شعرت النساء أنّ ما حظين به لا يتناسب إطلاقاً مع ما قدّمنه من تضحياتٍ طوال الوقت، وفي كثير من الأحيان حتى النساء اللواتي حظين بمنصب هنا أو هناك؛ غالباً ما أتين من خارج الميدان السياسيّ، وكحصيلة لاعتباراتٍ أخرى؛ كإرضاءٍ لتنظيمٍ ما، أو قرابتهن من قائدٍ ما؛ أو غير ذلك، مما فاقم الشعور بالظلم والإحباط، وقزّم المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية[6].

**"لم يكن نصيب المرأة في مؤسسات السلطة مناسباً لدورها النضالي، فبعد أن انخرطت بقوة المرأة الفلسطينية في الانتفاضة بكلّ تفاصيلها، وأهملت مطالبها الاجتماعية؛ شعرت بالظلم الشديد عندما لم تجد مكانها المناسب بمراكز صناعة القرار في هياكل السلطة"** (نبراس بسيسو)[7].

---

1 حنين جاد الله، التخطيط الرسمي لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين 2006-1996، دراسة لنيل درجة الماجستير -جامعة بيرزيت -فلسطين. نابلس، سبتمبر 2007، ص15.

2 أنظر: نادر عزّت سعيد، النساء الفلسطينيات والانتخابات، مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، آذار/مارس 1999.

3 توثيق الانتخابات الفلسطينية لعام 1996 من منظور نسوي، مركز القدس للنساء، دار الكتاب ، رام الله، تموز 1996، ص21.

4 أنظر: رما نزال، المرأة والانتخابات، منشورات مفتاح، رام الله، 2006، ص20.

5 أنظر: نادر عزت سعيد، النساء الفلسطينيات والانتخابات، مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، آذار/مارس 1999، ص9.

6 مريم أبو دقة، مقابلة خاصة، يونيو 2012.

7 نبراس بسيسو، قيادية في حركة فتح، مقابلة، يونيو 2012.

كما يرى البعض؛ أنّ تبوؤ المناصب القيادية هو حكرٌ على الرجال، حتى عندما نرى وزيرةً أو مديرةً عامة -غالباً- ما يتم تبوؤها لهذا المنصب لاعتبارات تجميلية تتعلق بصورة الدولة في العالم الديمقراطي، أو للحصول على تمويل الدول المنادية بالتغيير والمساواة، ولهذا؛ يجدها هذا الاتجاه تجارب لا تُراكِمُ رصيداً أو تُكرّس نهجاً في المجتمع السياسي، كما تنتهي بانتهاء الظروف التي أفرزتها[1].
باعتبار أنّ "السلطة الوطنية الفلسطينية" من أهم المؤسسات التي استوعبت عدداً من الموظفين في دوائرها، ومع شروعها في إنشاء مؤسساتها وتكوين الكوادر والموارد البشرية، كان يجب الانتباه إلى نسبة النساء الموظّفات في "السلطة" وتوزّعهم الأفقي والعمودي في مؤسسات "السلطة" المختلفة، باعتبار "السلطة" تقريباً جهة التوظيف والتشغيل الوحيدة في مناطق الحكم الذاتي، وحيث لم يتضمن "قانون الخدمة المدنية الفلسطينية" أية نصوص تميّز بين الرجل والمرأة، فقد نصّ القانون على تساوي الأجور لكلا الجنسين، ونصّ على ضرورة المساواة في التقييم والترقيات والحوافز، حيث أنّ التوظيف في مؤسسات "السلطة" له دلالاتٌ سياسيةٌ واقتصاديةٌ واجتماعية.

تشير دراسةٌ أجراها (ماس) عام 2005 إلى أنّ نسبة النساء في الخدمة المدنية في الضفة الغربية 43% وفي غزة 29% كما بلغت النسبة العامة لعدد النساء العاملات في مؤسسات "السلطة الفلسطينية" 37% من مجموع الموظّفين العموميين، كما يبين توزيع النساء على الفئات والدرجات الوظيفية المختلفة أنّ أعلى نسبة مشاركة للنساء كانت في الدرجة المتوسطة، إذ كانت نسبتهن 50% في الدرجة الخامسة، و48% في الدرجة السادسة، و40% في الدرجة السابعة، وهذه النسبة تقلّ كلما ارتقينا بالدرجة الوظيفية إلى أن تصل نسبة النساء إلى صفر في الدرجة A1 (وكيل وزارة) وهي أعلى درجة وظيفية، إنّ هذه النسبة المتدنية وعدم العدالة في توزيع النساء على الدرجات الوظيفية المختلفة؛ تشير إلى وجود تمييز ضد المرأة، وهذا عكس ما نصّ عليه "قانون الخدمة المدنية" وبخاصةً في المجالات ذات العلاقة، وهي أنظمة التوظيف والتقييم والترقيات والاستفادة من العلاوات والحوافز[2].
مازالت المرأة الفلسطينية تواجه تحديات حقيقيةً لجهة مشاركتها في السلطة وعملية صنع القرار، على الرغم من مشاركتها الفاعلة في عملية النضال الفلسطيني في كلّ مراحلها، وبالرغم من الخطوات التي خطتها المرأة الفلسطينية لجهة مشاركتها في السلطة إلاّ أنها مازالت مشاركةً متواضعةً بالمقارنة مع حجم تضحياتها وفاعليتها المجتمعية، حيث أنّ نجاح المرأة الفلسطينية في الوصول إلى مستوىً متقدم من المشاركة؛ وتالياً؛ الوصول إلى قيادة الهرم السياسي والسلطة التشريعية وغيرها من المواقع الريادية، مازالت تعترضه الكثير من العقبات والعراقيل، صعوبات لها علاقة بالموروث الثقافي الذي مازال متحيّزاً في نظرته السلبية للمرأة، وأبوية المجتمع والحزب والسلطة، وبعض العوائق التي تفرضها القوانين سارية العمل، وغياب الدور الفاعل لمؤسسات المجتمع المدني، وضعف قدرتها التأثيرية المباشرة في صنع القرار، كذلك نقص الوعي العام للمرأة وقضيتها وحقوقها ودورها، فهي عوائق لا تعود فقط لدور السلطة التخطيطي تجاه قضايا المرأة؛ بل تتداخل فيها اعتباراتٌ اجتماعيةٌ وثقافيةٌ واقتصاديةٌ ومعوّقاتٌ ذاتية.
تقول "زينب الغنيمي": "لقد تسنّى لي خلال الفترة القليلة الماضية أن أتواجد في العديد من الاجتماعات واللقاءات مع النخب القيادية، سواءً مع مسؤولي القوى السياسية أو من الأطر الشبابية والنسوية أو مع شخصيات وطنية سياسية، في محاولة من الجميع للبحث عن خيارات جديدة في الساحة الفلسطينية؛ من أجل تحقيق الوفاق الوطني، ومن أجلً تحقيق مصالح الشعب الفلسطيني وفق الأجندة الوطنية، والجميع -دائماً- يتحدث عن أهمية دور المرأة وضرورة مشاركتها في صنع القرار، وأنّ هذا يُعتبر تتويجاً طبيعياً لدورها النضالي التاريخي، لكن؛ عند توزيع المقاعد وتقسيم الحصص فإنّ المساحة تضيق، وفي هذه الحالة فإنّ كلّ الأجندات المكتوبة و"الهرطقات" الكلامية تختفي، ويُصبح من السهل استبعاد النساء؛ لأنه في الجزء الخفيّ من الوعي، يتساوق أصحاب القرار مع ما يتفق عليه أصحاب الفكر التقليدي الذين لا يرون في المرأة سوى الزوجة المطيعة والخادمة الماهرة، وهكذا يتحقق التوافق بين أصحاب الأيديولوجيات المختلفة، وتكون المرأة ومصالحها هي القربان"[3].

1 حنين جاد الله، التخطيط الرسمي لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة، دراسة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح . نابلس. فلسطين، سبتمبر2006. ص63.

2 مدخل لدراسة دور المرأة في المستويات الإدارة العليا في مؤسسات السلطة الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس، 2005، ص21.

3 زينب الغنيمي، المرأة والتحالفات غير مقدسة لاستثنائها من مراكز القرار، "وكالة أخبار المرأة" يونيو2012. موقع: http://wonews.net/ar/index.php?act=post&id=3132

لا يمكن إغفال تأثير قصور سياسات "السلطة الفلسطينية" وخططها الاستراتيجية والتنموية على عدم تمكين المرأة الفلسطينية من حقوقها وترسيخ موقعها في البنية الاقتصادية السياسية، وتكريم نضالها التاريخي وإشراكها في عملية صنع القرار، حيث أن "السلطة" توهّمت أنها امتلكت القرار، وأنّ الدولة باتت ملك اليد، فذهبت بعيداً في حالة تقسيم الغنائم -إن وجدت- وتأجّلت الكثير من القضايا الاجتماعية والحقوقية، كما بدا على عمل "السلطة الفلسطينية" من خلال ما يتلمّسه المتابع من غربتها وبعدها وهجرانها للأبعاد المجتمعية للصراع، حيث أنّ المجتمع الفلسطيني يمرّ بمرحلة حرجة ومتميزة في تاريخه، باعتبارها مرحلة البناء، ووضع أسس الدولة الفلسطينية المستقلة، مرحلة يحتاج فيها المجتمع لحشد طاقاته، والاستغلال الأمثل لموارده البشرية؛ في ظلّ انعدام الموارد الطبيعية، مما يعني حاجةً ماسةً لاستغلال كلّ الطاقات البشرية رجالاً ونساء، وأن تنمية المجتمعات لا يمكنها الوصول لأهدافها دون إشراك النساء في كافّة مراحلها، ابتداءً بالتخطيط مروراً بالتنفيذ الفعليّ وانتهاءً بتوزيع عادل لمكاسب التنمية ومنجزاتها، وأقصر الطرق لذلك هو حشد الطاقات؛ كي تحصل على تنمية ذات مردود إيجابي وبأقلّ التكاليف، وإنّ تهميش النساء يعني تنميةً عرجاء؛ عُطّلت فيها نصف الموارد البشرية المتاحة[1].

أثّر هذا الوضع على تراجع موضعة المرأة ضمن خريطة القوى المتشكّلة مع نشأة "السلطة" والانتقال من الثورة إلى الدولة، فبالرغم من نضال المرأة المزدوج في النضال السياسي مع كلّ فئات وطبقات المجتمع الفلسطيني ضد الاحتلال وتصرفاته؛ إلا أنها وجدت نفسها تتعاطى مع أجندة اجتماعية- اقتصادية متغيّرة أثّرت على حقوقها ومكانتها الاجتماعية، فمع دخول عملية السلام، وكلما ابتعد الصراع عن مضامينه الاجتماعية التشاركية كلما كان دور المرأة هامشياً، فسلامة النظام السياسيّ واستقراره متلازمٌ مع شروط الدمقرطة؛ الذي يتيح للمرأة مساحةً ضمن بنية النظام السياسي-الاقتصادي المتكوّن.

## الفقرة الثانية/ حدود دور المرأة الفلسطينية بين انسداد الأفق السياسي والحصار الاقتصادي:

أبرزت فترة "السلطة الوطنية الفلسطينية" إشكالية الربط الجدلي بين النضال ببعديه السياسي والاجتماعي، وأظهرت على السطح وفي النقاشات العامة مدى قدرة الحركة النسوية على قولبة هذه العلاقة في إطار نضالي موازٍ لشروط المرحلة ومتجاوب مع متطلباتها، فقد مارس الشعب الفلسطيني وقيادته السياسية طقوساً ورموزاً دولانية، وبالغت في تصوير الواقع باعتباره مكتملاً ومتحرراً من قيد الاحتلال، واستخدام خطاب متضخم بالمعاني العالية، أثّر ذلك على المرأة وعلى عمل الحركة والمؤسسات النسوية، واعتقدن أنّهن بصدد إعطاء أولوية للنضال الاجتماعي-الحقوقي؛ وحصاد ما تمّ زرعه من دور نضالي زمن الثورة، لكنها أيضاً إشكاليةٌ مفتعلةٌ لا تعكس الواقع؛ فسرعان ما كانت ساحة الاختبار (السلطة الفلسطينية والحكم الذاتي) تتهاوى أمام الصدمات والمتغيّرات السياسية الإقليمية والدولية وفي العلاقة مع الاحتلال، فنشأة "السلطة" وولادة الجهاز البيروقراطي والإداري وحركة التوظيف والرواتب لم تنهِ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بل غيّرت مضامينه وأدواته بشكل جعل الفلسطينيين -أكثر من أيّ وقت مضى- بحاجة إلى تعزيز البعد الاجتماعي، وحشد الطاقات الفلسطينية لمرحلة جديدة من الصراع مع العدو الصهيوني، وإعادة بناء الدولة والمجتمع الفلسطيني.

لم يكن ذلك منكشفاً تماماً إلا مع حجم تأثير المتغيّرات والظروف التي تعيش بها سلطة الحكم الذاتي، والأحداث غير المسبوقة في الصراع على السلطة داخلياً، والسياسات أحادية الجانب التي قامت بها إسرائيل، خصوصاً مع الانسحاب من قطاع غزة 2005، جاءت هذه المتغيرات لتعيد للبعد الوطني—السياسي أولويته؛ لكن بأشكال مختلفة هذه المرّة، وليس في ذلك دعوةٌ إلى تأجيل النضال الاجتماعي الحقوقيّ؛ بل التأكيد على تلازميتها وتداخلها في بنية جدلية دائمة.

وجدت المرأة الفلسطينية نفسها مجدداً أمام تحدّيات قديمة متجددة تواجه الهوية الفلسطينية بمجملها، فهي تواجه أزمة المجتمع السياسي، وانسداد أفق الحركة السياسية واصطدام برامجها بواقع معقّد لم تستطع مجاراته، كما أنّ الحالة الفلسطينية بمجملها وجدت نفسها أمام تحديات اقتصادية خطيرة، كذلك ضمور الحركة الاجتماعية، والعزوف عن التشكيلات السياسية والنضالية، وإشكاليات التحوّل الديمقراطي، وانجرار الصراع إلى ساحة مختلفة وأدوات مختلفة، ومن جهة النضال من أجل حقوق المرأة الفلسطينية؛ فقد انجرّ هذا الحقل -بدوره- إلى تجاذبات سياسية وأيديولوجية، وابتعد كثيراً عن تراكمية هذا النضال باتجاه إعطاء المرأة حقّها واعتبارها في العمل والتمثيل المجتمعي، فقد شرّعت مناطق الحكم الذاتي أبوابها لأجندات العمل الدولية، وتضاعفت -بشكلٍ ملحوظ- المؤسسات غير الحكومية والمدنية التي تشتغل في موضوعات المرأة، كذلك تزاحمت المشروعات

1 إصلاح جاد، الأطر والمنظمات النسائية والتنمية في فلسطين، مؤسسة مواطن، رام الله، 2000، ص70.

الوطنية بالدولية تحت سقف ما أسمته "مسيرة التنمية في فلسطين" لاسيما شقّها المجتمعي.

- **المرأة الفلسطينية والعمل المدني:**

تقع الحالة الفلسطينية بمجملها في أزمة سياسية حادة من جهة تضارب البرامج الوطنية، ودخول المشروع الوطني الفلسطيني في المجهول، وما تلا ذلك من اقتتال وانقسام أفقي وعمودي قسم الشعب الفلسطيني، ومن جهة أخرى: سياسيات الاحتلال الذي يمارس -من طرف واحد- تثبيت متغيرات على أرض الواقع لا تسمح باستكمال الحلم الفلسطيني بوجود دولة فلسطينية مستقلة، ويمارس سياسات الاستيطان والضمّ والتهويد ومصادرة الأراضي، والاعتقال والاحتلال الكامل للضفة الغربية، واعتداءات متتالية على قطاع غزة، وما زاد الموقف تأزماً: لحظةُ التيه التي يمر بها المجتمع الفلسطيني المتهالك بفعل العدوان المتواصل والتخريب الداخلي لكلّ مقوّمات وبُنى المجتمع القِيَمِيّة، وضعف تام لشروط الصمود.

تقع المرأة الفلسطينية في متن هذا المشكل المركّب، فهي ضحيةٌ أولى للعدوان المستمر، وتصف الكثيرُ من التقارير والدراسات مدى تأثّر المرأة الفلسطينية من العدوان الإسرائيلي المستمر[1] فهي تستأثر بنصيب الأسد في الأرقام والتأثيرات المرئية والقابلة للقياس، ناهيك عن تأثّرها -غير المباشر- باعتبارها مكملاً للرجل الفلسطيني، فهي تتأثّر بما يتأثر به الرجال والشباب والأطفال، وصوّرت المرأة الفلسطينية المكابرة والمتعالية على الجرح، والتي تصنع رمزاً سياسياً "بزغرودة أو أهزوجة" دليلاً على الصمود والبقاء، فهي في صراع مباشر مع الاحتلال في قضية بقاء: حياة أو موت[2].

أما ما يتعلق بالحركة النسائية -وإن لم تكتمل- فقد زاد عبئها الاجتماعي الذي تقصرُ دورها بداخله، وقد امتدت هذه الحركة لتكون ضحيةً وجزءً من المشكلة في نفس الوقت، حيث انحسر دور المجتمع المدنيّ والعمل الأهليّ في أضيق الحدود، وضعفت قدرته على الضغط والتأثير في صناعة القرار، كما أنه لم يفلت من الاستدراج والإستقطاب السياسي والأيديولوجي وإقحامه في معركة خاسرة، فقد تحوّلت الدكاكين[3] إلى واجهات للعمل السياسيّ والتحريضيّ، حيث أنّ الانقسام لم يستثنِ هذه المؤسسات؛ فقد كان وقعه على المجتمع أعمق بكثير من ألاّ يطال الحركة النسوية، ويفاقم من معاناة المرأة ذاتها وفي بيتها.

أضعف ذلك من قدرة حوامل الحركة النسوية؛ كالجمعيات والمؤسسات المدنية والأهلية من الحفاظ على موقع متميز، ومناصرة حقّ المرأة ودعم قضاياها الاجتماعية والاقتصادية[4] ذابت الحركة النسوية مع باقي المؤسسات الاجتماعية الحيوية، وقد عرفت المطالبات النسائية -بالمساواة وصناعة القرار- حدود دورها ومكانتها من باقي مكوّنات النظام الاجتماعي والسياسي القائم، وبقيت نضالاتها ذات صدىً محدود، ولم نشهد مراكمةً مع وجود استثناءات بسيطة تُحسب للحركة النسائية، لكن: لم يكن للمرأة الفلسطينية أن تنال حقّها دون أن تثبت أنها جديرة بهذا الموقع، ناهيك عن التهميش الذي تتعرض له المرأة في مختلف المواقع.

**"حيث لم يعد أحدٌ يهتمّ بالمناضلات اللواتي قضين حياتهنّ خدمةً للقضية الوطنية والمجتمع الفلسطيني، ويعشن أوقاتاً صعبةً في ظلّ التهميش والإهمال، ولم يتابع أحدٌ الأسيرات المحرّرات ووضعيتهنّ الاجتماعية والاقتصادية"**(مريم أبو دقة)[5].

باتت بعض المؤسسات الخيرية والطوعية ذات الإمكانيات المتواضعة تقدم منحاً وقروضاً ومساعداتٍ عينيةً وخدماتٍ اجتماعيةً ونفسيةً للمرأة؛ بعد استقصاء لحاجاتها الملحّة.

أجندة عمل المرأة بحدّ ذاتها تغيّرت مع تغيّر الظرف السياسي؛ فقد باتت هناك أولوياتٌ ذات طابع إغاثيّ، تتعامل مع المرأة باعتبارها هدفاً للتنمية وليست شريكةً في صنعها، مما أفضى إلى تأثير عكسيّ، يقول "تيسير محيسن": "إن كثيراً من الاستراتيجيات التي تتدخل وفقها المنظمات الأهلية الهادفة إلى تمكين المرأة؛ تنقلب في الواقع إلى استراتيجيات إضعافٍ وتهميش، فتوزيع الكوبونات؛

1 أنظر: هديل قرّاز وأخرون، المرأة في قطاع غزة: حصار.. إفقار.. فلتان أمني، مركز شؤون المرأة- غزة، 2007.

2 تظهر قصص النساء مدى تأثّرهن المباشر جرّاء العدوان على قطاع غزة، أنظر في ذلك: كتاب توثيقي لقصص النساء أثناء الحرب على غزة "النساء والحرب"، مركز شؤون المرأة – غزة، 2009.

3 "دكاكين" تسمية أطلقها بعض الكتّاب منهم "جميل هلال" في وصف بعض مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين. أنظر: جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني/ دراسة نقدية تحليلية، مؤسسة مواطن، رام الله 1998.ص53 وما بعدها.

4 أنظر حول تأثير وتأثّر مؤسسات المجتمع المدني بالانقسام الداخلي: مؤتمر المجتمع المدني والانقسام، بال ثينك للدراسات الاستراتيجية، غزة، أكتوبر 2009.

5 د. مريم أبو دقة، قيادية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، مقابلة، يونيو 2012.

بات آلية تكريس الخضوع وتعزيز الاتكالية، وشكلاً من أشكال إعادة إنتاج الفقر والانكفاء، والقيود الصارمة على فرص الإقراض؛ أدى ذلك إلى تعزيز سيطرة الرجل وهيمنته، ولم يُفضِ إلى تعزيز فرص النساء في التنمية الاقتصادية"[1].

فيجب التركيز -من قبل منظمات المجتمع المدني- بشكل أكبر على جانب تنمية المهارات وبناء القدرات للنساء، إلى جانب استمرارها في تقديم الخدمات الصحيّة والإغاثية، وتلبية متطلبات الحياة اليومية للنساء، كما أنّ هناك حاجةً لبلورة تصوّرات استراتيجية العمل بشكل تعاوني تشاركيٍّ أكثر قرباً بين النساء والمؤسسات المدنية، ونتيجةً للظرف القهريّ الذي تعيشه المرأة الفلسطينية[2] يدعو ذلك إلى إعادة النظر في كلّ البرامج والمشاريع والخطط الإستراتيجية لإعادة تركيب العلاقة ببنيتها المتلازمة اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً.

- **المرأة والحصار الاقتصادي:**

لقد كانت التأثيرات ذات الطابع الاقتصادي تستهدف مباشرةً الأبعاد الاجتماعية، حيث البطالة والفقر وشحّ الموارد تلقي بثقلها على أوسع قواعد المجتمع وتتغلغل في نسيجه ومكوّناته، وتبرز أزمة الاقتصاد الفلسطيني في أكثر من جانب، فهي أزمة اقتصاد سياسيٍّ، من خلال الممارسات أحادية الجانب؛ من سياسة الفصل والتقييد، وإغلاق باب العمل في "إسرائيل" أمام عشرات الآلاف من عمّال الأراضي المحتلة، فقد أثبتت مختلف التقارير والإحصائيات أنّ إغلاق المعابر والحواجز التي أعاقت العمال عن عملهم أثّرت على النساء بدرجة مباشرة؛ حيث تحوّل معظمهنّ إلى نساء معيلات لأسر؛ لسدّ النقص الحاصل مع عطالة الرجل[3] الحصار الاقتصادي أبرز دور المرأة باعتبارها أكثر البنى قدرةً على إبداع استراتيجيات التكيّف، والأكثر قدرةً على استغلال الموارد المتاحة، وقد اضطلعت بأدوار هامة للتخفيف من حدّة الفقر الذي أصاب الأسرة، كما أفادت التقارير التمهيدية والمقابلات الخاصة بالبحث -خصوصاً مع المربيات- على أنها تتحمل مسؤولية البيت والأسرة، وتأمين سبل العيش لمختلف الأسر التي فقدت الدخل لأسباب متعددة.

**"أنا المسئولة عن توفير الأكل والشرب والاحتياجات الأساسية للبيت من بعد ما قعد زوجي عن الشغل، وأخدت منحة من مؤسسة، وصرت بربي أرانب وببيع للجيران والأقارب"** (ربة بيت- بيت لاهيا )[4].

بالتالي: هناك علاقةٌ مباشرةٌ لتأثير البطالة على المرأة، وقد وصلت البطالة في الأراضي الفلسطينية في السنوات الأخيرة أعلى النسب[5] والكثير من الدراسات الدولية الحديثة ربطت بين الفقر والمرأة، وبين غياب التخطيط الاقتصادي للسلطة وإعادة إنتاج الفقر، يقول "عادل سمارة": "وحيث لا توجد للسلطة ولا هي بصدد إقامة قطاع عام إنتاجي، إضافةً إلى أنها تقوم بالإنفاق على الجهاز البيروقراطي الكبير بالاستدانة من جهة وبصرف المنح والهبات عليه من جهة ثانية، فإن ما سينتج عن هذا: عدم توفّر ما يُغذّي التوجّه للاستثمار الإنتاجي -إن وُجد هذا التوجّه- والنتيجة: بقاء قوّة العمل بانتظار قيام رأس المال الخاص بتشغيلها، وهذا يهمه في الأساس أن يتأكد من وجود فرص اقتصادية مجدية، وفي حالة عدم الاستثمار بما هو كاف؛ فإنّ دورة الفقر والإفقار المتزايد لابد أن تعيد إنتاج ذاتها، ولابد -كما هو حاصل- أن نُعيد كلّ يوم مطالبة اسرائيل بإعادة تشغيل عمالنا في مواقعها الاقتصادية، الأمر الذي يعني مواصلة إهمال الأرض؛ بما يسهّل مصادرتها، وتجميل الفقر على حساب العدو وليس اجتثاثه، وتسليك الحال بدل التنمية"[6] وهذا النقص الحادث في السياسات الاقتصادية دفع المرأة إلى ابتداع استراتيجيات التكيّف، كان أحد أهم أشكالها وأكثرها مرئيةً: الانخراط في المشاريع الصغيرة، خصوصاً مع تزايد آليات المنح والقروض المقدّمة من المؤسسات المدنية[7]

برز دور المرأة الاقتصادي في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث ساهمت في هذا القطاع بدرجةٍ ملحوظة، وكان وقع الأزمة

1 أنظر: تيسير محيسن، المرأة في عراك التغيير، المنظمات الأهلية الفلسطينية والعمل مع النساء تمكين أم تهميش، مؤسسة صوت المجتمع، غزة، 2005، ص39.

2 سلوى ثابت، دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المرأة الفلسطينية، مركز شؤون المرأة، غزة، 2006، ص23.

3 أنظر تقارير بهذا الشأن: رصد القوى العاملة في قطاع غزة، معهد دراسات التنمية، 2007.

4 مجموعة مركزة مع ربات بيوت، بيت لاهيا، يونيو /2012.

5 في تقرير صادر عن الجهاز المركزي للاحصاء الذي استعرض الواقع العمالي في الأرض الفلسطينية لعام 2011، أنّ معدل البطالة بلغ بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر 21% (حوالي 222 ألف عاطل عن العمل) 19% للذكور و28% للإناث. الجهاز المركزي للإحصاء، إبريل 2012. http://www.pcbs.gov.ps/DesktopDefault.aspx?tabID=1&lang=ar-jo

6 عادل سمارة، الفقر، العمل، المرأة ضد المرأة، مركز الشرق للدراسات التنموية والثقافية، القدس 1996، ص41.

7 أنظر: حنين رزق-السمّاك، أثر آلية المنح والقروض على المنتفعات من مركز شؤون المرأة – غزة، 2008.

الاقتصادية الخانقة – نتيجةً للحصار وتخريب البُنى الاقتصادية- كبيراً على مختلف مناحي الحياة بأدقّ تفاصيلها اليومية، فأزمة الاقتصاد السياسي تحوّلت إلى أزمة بنيوية في المكوّن الفلسطيني، وقد ضربت مقومات الاقتصاد الفلسطيني[1] وجدت المرأة نفسها تستجدي مشاريع صغيرة وإغاثية، وباتت الحصول على لقمة العيش أولويةً في عمل الكثير من النساء في ظلّ فقر مدقع يزداد اتساعاً، وتسقط عائلاتٌ وأسرٌ يومياً تحت خطّ الفقر، ألقى ذلك على عاتق النساء مسؤولية مضاعفة اشتغال أعدادٍ كبيرةً منهنّ في تدبير شؤون حياة أسرهنّ اليومية، مع تحمّلهن المسؤولية الكاملة عن عطالة الرجل، مما ولّد لديهنّ خبرةً في إبداع استراتيجيات التكيّف وخبرةً في تدبير الموارد المتاحة، واحتكّت مباشرةً بالمؤسسات الإغاثية، وتلقّت المساعدات، وأدارت المشروعات الصغيرة، مما أكسبها مكانةً متميزةً في الحقل الاقتصادي، فقد انخرطت النساء –نتيجةً لذلك- في سوق العمل، لكن لم يكن ذلك على حساب دورها الأسري والتربوي والاجتماعي، فلا يمكن فصل تلك الأدوار عن بعضها، فهي مكمّلة، ولا يُفهم من ذلك أن تحمّل المرأة أعباءً اقتصاديةً إعالية قد يحررها ذلك من قيود المجتمع وسطوة الرجل؛ وأنه قد يحررها نسبياً من التزاماتها الأساسية وفق ما هو سائدٌ في المجتمع، فإنّ الدور الاقتصادي الإعالي كان عبئاً إضافياً وليس تغيراً في دور المرأة أو تبديلاً لمهمتها ووظيفتها[2] بالعكس من ذلك؛ فقد شهد المجتمع الفلسطيني تلك الفترة ارتداداً نحو تعنيف المرأة؛ فقد زادت حالات استخدام العنف ضد النساء بمعدلات ملحوظة[3].

بالتالي؛ فإنّ أزمة الاقتصاد السياسي، كذلك الاقتصاد الاجتماعي؛ قد مسّت بصورة مباشرة موقع المرأة، وضاعفت من معاناتها، ليصبح مطلوباً منها النضال على مختلف المستويات، ولم تكن المسألة هنا مسألة أولوياتٍ بين عملٍ نضاليٍّ تحرري عام وبين عملٍ حقوقيٍّ وسعيٍ خاص لإعطاء المرأة مساحةً أكبر في صناعة القرار، وهذا يُثبت أن تناول قضية المرأة لا يمكن أن يتمّ بتراتبية لأولويات، حيث تثبتُ الممارسة أنّ أيّ دورٍ تقوم به المرأة هو دورٌ متعدد الأبعاد، وأنّ أيّ حدث –مهما كانت طبيعته- يؤثر على مختلف مجالات عمل المرأة ودورها، فهي تتأثر بالوضع السياسيّ بكلّ تعقيداته، وتتأثر مباشرةً بالأزمات الاقتصادية، كما تتداخل مع هذا وذاك الأبعاد الاجتماعية والثقافية والدينية.

بالتالي؛ لا يمكن التعاطي مع قضية المرأة إلا باعتبارها بنيةً مستقلةً بذاتها لها وظائفها وشروطها المتعددة، مؤسسةً قائمةً بذاتها تتحرك وفق قوالب معروفة ومعادلات تأثيرية محددة، فتأزّم الوضع السياسي والأمني يمسّ وضعية المرأة بالدرجة الأولى، ويُحدث تغيراً على دورها وموقعها، وما يدلل عليه أنّ وضعية المرأة تختلف باختلاف النظام السياسي المتبع في هذا البلد أو ذاك، وأنّ دور المرأة في صناعة القرار رهينٌ بتوفّر مؤسسات ديمقراطية وشروط الحكم الرشيد؛ الذي يتيح للمرأة هذا الدور التأثيري في مجتمع سياسيٍّ سليم، كذلك الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، حيث يلاحظ أنّ موقع المرأة في المساهمات الاقتصادية يعتمد على مرتكزات هذا النظام الاقتصادي ومقوماته، ومدى انفتاحه وتشاركيته، فإذا كانت النساء عاملات يكون لهن صوتٌ لو كثرت المصانع وتوسّعت خيارات العمل، ولو كُنّ صاحبات مشاريع صغيرة يكون لهنّ حضورٌ بقدر أهمية المشروعات الصغيرة في المكوّن الاقتصادي، وهكذا.. إذ أنّ الدور وحجم التأثير يتغير حسب طبيعة المجتمع القائم والفلسفة التي تحكم علاقاته، وهي قابلةٌ للتغيّر بالطبع، والمرأة الفلسطينية تُعتبر بنيةً قابلة للتأثير والتأثّر، وأن حدود هذه البنية هلامية لم تكتمل، فهي مشدودةٌ إلى اعتبارات عميقة، إضافةً إلى أزمة هوية وأزمة قيم يتعرض لها المجتمع الفلسطيني منذ النكبة، إقتصادٌ مهترئٌ وسيادةٌ منقوصةٌ واحتلالٌ جاثمٌ على صدر المجتمع الذي يرتدّ إلى الأصولية، فقد أبانت التجربة أنّ المرأة الفلسطينية لديها قابليةٌ كبيرةٌ ومرونةٌ عاليةٌ للتأثّر بأيّ حدثٍ مهما كانت طبيعته.

1 أنظر: حنان طه، نظرة على واقع الاقتصاد الفلسطيني عام 2006 وتأثيرة على المرأة الفلسطينية، مركز شؤون المرأة- غزة، مارس 2007، ص31.

2 نبراس بسيسو، قيادية في حركة فتح، مقابلة، يونيو 2012.

3 أنظر: أشرف العجرمي، الأوضاع الأمنية وانعكاساتها على المرأة الفلسطينية، مؤتمر أوضاع المرأة الفلسطينية الراهنة.. تحليل واقع ونظرة إلى المستقبل، مركز شؤون المرأة- غزة، مارس 2007، ص23 وما بعدها. للمزيد أنظر: دراسة مسحية عن العنف ضد المرأة، أعدها "مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي" بالتعاون مع "مؤسسة جذور للإنماء الصحي والاجتماعي" فلسطين، 2010 وللمزيد حول تأصيل الظاهرة يمكن العودة إلى: تقرير حول العنف ضد المرأة، فلسطين، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP: http://www.undp.ps/en/index.html

## خلاصةٌ واستنتاجات:

لا يمكن حصر كلّ الموضوعات التي تطرّق لها البحث أو كان على تماس معها، وبالرغم من تلمّس بعض الخلاصات والاستنتاجات، وما يمكن ان نسميه "توصيات" خاصةً فيما يتعلّق بطبيعة العلاقة بين المرأة والأبعاد المتداخلة في حياتها؛ والتي تؤثّر وتتأثر بها؛ فقد تناولت الدراسةُ المرأةَ كمكوّنٍ فاعلٍ بحدّ ذاته، وكذلك كجزءٍ مكونٍ لبنية التفاعل الكليّة محلّ البحث. كما تمّ تناولها -كذلك- باعتبارها هدفاً وباعتبارها تسعى لتحقيق وضعية خاصة من خلال بلورة مطالبها في إطارها المرتبط موضوعياً مع مكوّناتها المحيطة، وذلك من خلال نضالها متعدد الأشكال للمساهمة في البحث عن موقعٍ أكثر قرباً من طموح المرأة ومطالبها، ولائقاً لدورها ومكانتها.

فلا يمكن وضع كلّ الإشكاليات الاجتماعية-الثقافية، وكذلك السياسية-الاقتصادية للمرأة في سلّة واحدة وإطلاقُ حكم معين عليها، بل تغيّرت هذه الاعتبارات وتبلوراتها من فترة لأخرى، ومن موضوع لآخر حسب طبيعة العلاقة التي تحكم النسقَ العامَ بين المرأة والنسق السياسي المتشكّل والقائم، كذلك والمكوّن الاقتصادي الذي تتفاعل معه وتندرج ضمنه، فقد ركز البحث على تلك المضامين والمعادلات التي تحكم هذه العلاقات أكثر من كونه يغوص في جانب معين منها، حيث أثّرت شموليةُ موضوع البحث على اتساع الجانب النظري لفحص هذه العلاقات، ومن ثمّ؛ استخدام معطيات البحث خدمةً للوصول إلى ربط نظري يأخذ بعين الاعتبار المرأة والتشاركية والموضوعات السياسية والاقتصادية ومدى تأثيرها وارتباطها بوضعية المرأة ودورها الوظيفي العام والخاص.

وبذلك؛ من خلال فحص المجالات والقنوات التي تساهم المرأة في صياغتها والتأثير بها، ومدى مساهمتها في تكوّن هذه البُنى؛ وهنا نجد بعض الاستنتاجات، كالتالي:

- إنّ المرأة تجد في الأبعاد الاجتماعية والتربوية والعمليات المرتبطة بها مكاناً ثابتاً وهاماً، بحيث يُعتبر هذا البعد ملتصقاً إلى حد كبير بوظيفة المرأة، وأنه كلما اتسع هامش الاعتبارات الاجتماعية والتربوية تكون المرأة أمام خيارات أوسع للتأثير، ومن خلال تناول المجتمع الفلسطيني؛ نجد أنّ المرأة الفلسطينية اضطلعت بأدوارها الاجتماعية والتربوية وتأثّرت بما تأثّر به هذا الدور ومكانته وتغيراته ضمن تفاعلات المجتمع.
- إنّ المساهمات الاقتصادية والسياسية للمرأة الفلسطينية كانت محدودةً؛ ليس بالنظر إلى الدور الذي تقوم به في هذا

الإسهام؛ لكن بمدى حضورها في صناعة هذا النسق والمشاركة في تكوينه وتجسيده، وهنا نجد أنّ المرأة الفلسطينية -وبرغم الأدوار الاقتصادية والسياسية المختلفة التي استعرضها البحث- مازالت غير قادرةٍ على تطويع هذه الأدوار والمساهمات لخدمة قضية المرأة ومطالبها، وتحرّرها من القيود الاقتصادية والسياسية التي تحجّم هذا الإسهام المباشر وغير المباشر للمرأة.

- إنّ موقع المرأة من خريطة القوى السياسية والاقتصادية يتحدد ويكون رهناً بمدى قدرة المرأة على إيجاد هذا الموقع، ولم تتح لها القوى السياسية والاقتصادية مكاناً ثابتاً، وهذا ما يُثبته التباين بين دور المرأة السياسي والاقتصادي من منطقة لأخرى ومن ظرفٍ لآخر، وأن هذه الجزئية أبانت عن مساهمةٍ نوعيةٍ للمرأة في القاعدة الاقتصادية والسياسية، دون أن يكون لها موقعاً محدداً محصوراً بهذه الخريطة، لكنها قد تسعى إلى تناسب الدور مع الوظيفة، وتناسب الوظيفة مع الموقع والمكانة، وهذا لم يتحقق في الحالة الفلسطينية، حيث تَعتبر المرأة الفلسطينية أنّ موقعها لا يتناسب مع إسهامها الفعليّ، بالرغم من الخصوصية، وبالرغم من أهمية دورها النضاليّ على المستوى الوطني.
- تُبين الدراسة أنّ المرأة الفلسطينية قد اختلف دورها ومساهمتها في الحياة السياسية والاقتصادية بتبدلّ الظرف الموضوعي، وهذا ما شدّ الدراسة إلى فحص هذا الظرف والبحث في مدى تأثيره، أكثر من دراسة مدى تأثير المرأة، لأنها باتت -حسب الدراسة- رهينةً لهذا الظرف المحيط، وبذلك كان فحص تأثير الانتفاضة على دور المرأة كحدث نموذج يمكن القياس عليه، وذلك لعدّة اعتبارات جعلت من الانتفاضة مقياساً للفعل الفلسطيني؛ لأنه يكون في أوج حالة التحرّك، في محاولة للبحث عن مدى استجابة المرأة للظرف الموضوعي الذي أفرزته الانتفاضة، فبدلاً من أن تصنع المرأة الفرق والحدث لصالحها؛ أصبحت تسعى للتواؤم والمجاراة والاستسلام في بعض الحالات، وتجري -بشكلٍ مبسط- تبديل الأولويات واصطفافها بتراتبية بين أبعادها الوطنية السياسية والحقوقية الاجتماعية، بحيث نجد في نموذج الانتفاضة تبلوراً لدور المرأة، وأصبح واضحاً مدى مساهمتها الفعلية في النسق العام، وما يمكن أن تساهم به، لكنّ هذا الدور -على أهميته- بقي رهيناً للشروط التي تطرحها الانتفاضة على المستوى العام، فقد اتضحت أهمية هذا الدور مع نضوج الاعتبارات النضالية على المستوى الاجتماعي، وأنّ ما سمحت به الانتفاضة الأولى -خصوصاً من دور قاعدي جماهيري- أتاح فرصةً للمرأة بأن تساهم بشكلٍ مباشر وغير مباشر في إبراز الانتفاضة كمؤسسة وحركة نضالية اجتماعية شعبية ضد الاحتلال خَدَمَ القضية الوطنية، لكن؛ مع تراجع هذه الأبعاد الاجتماعية وبروز أشكال أخرى وزيادة عنفيّة الانتفاضة الثانية، إنحسر وتراجع دورُ المرأة ولم يتبدّل، لكنه لم يكنُ جلياً كما كان في وقت الانتفاضة الأولى، حيث أخذ أشكالاً أخرى تتناسب والظروف التي أنتجتها الانتفاضة الثانية بمختلف تفاعلاتها الداخلية، فقد توارت أدوار المرأة الطليعية، وبرزت أولوياتٌ مختلفةٌ، حيث فرضت ظروفٌ على الشعب الفلسطيني ومؤسساته الحيويه طوراً جديداً من الاصطدام، وهذا ما دلّ عليه تواري وانحسار الاهتمام بدور المرأة في بعض القضايا؛ خصوصاً السياسية، مع وجود ظروفٍ سمحت ببعض التقدّمات في الشروط القانونية والاقتصادية، مما دعا إلى تفكيك هذه الأدوار، ورصد مختلف التغيّرات التي حكمت هذه العلاقات ووضعية المرأة.
- قد أبانت التغيّرات الفوقية على مستوى طبيعة النظام السياسي القائم والمعادلات التي باتت تحكم نشأة وعمل "السلطة الفلسطينية" والعلاقة مع الاحتلال؛ التي فرضتها شروط التسوية السياسية، فقد مهّد ظهور "السلطة" إلى كشف النقاب عن حجم دور وفعل مختلف مكوّنات الحالة الفلسطينية، وكانت المرأة من المؤسسات التي نالت نصيباً من التغيّر على مستوى شكل النضال ومضمونه، وعلى مستوى موقعها من خريطة القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أحدثتها نشأة "السلطة الفلسطينية" حيث تطرّق البحث إلى استقصاء التغيّر الحاصل في تأثر المرأة بالوضع العام، وزاد التأكّد من أهمية الفصل النسبي بين المؤثرات المختلفة والمنجزات المتحققة، فبالرغم من تجربة الانتخابات على المستوى السياسي؛ إلا أنها لم تُنتج حركةً نسائيةً سياسيةً متوازنةً تستطيع التأثير على صناعة وصياغة القرار السياسي، وبالرغم من انخراط المرأة في بنية "السلطة" ومؤسساتها إلا أنها لم تنلْ نصيبها الوافي في مراكز صنع القرار والدرجات الوظيفية العليا، والهيئات القيادية، كذلك ما تعلّق بالمتغيّرات الاقتصادية، فقد اضطلعت المرأة بأدوار لم تنعكس على وضعيتها الاقتصادية الكلية، وحتى الاستقلال المالي -الذي حازت عليه بعض النساء- لم يكن كفيلاً بتحرّر المرأة من قيودٍ جاثمةٍ تحدُّ من فعاليتها ودورها الاقتصادي في البناء الوطني.
- مع استهداف السلطة بشكلٍ مباشر من قبل الاحتلال، ومع عملية الحصار الاقتصادي والسياسي، وتصاعد وتيرة العدوان الإسرائيلي، ومع حجم المتغيّرات الداخلية من انقسام وفلتان وانهيار القيم المجتمعية وتدنّي مستوى خدمات التعليم والصحة، والأخطار البيئية، والكثافة السكانية.. كلهاً قضاياً أثّرت بشكلٍ مباشرٍ على المرأة بحدّ ذاتها وعلى دورها العام،

وخوّلت أجندات العلاج ذات طابع دولي لم يراع -إلى حدٍ كبير- خصوصية المرأة الفلسطينية، وبذلك انصبّت هذه المعالجات -في أغلبها- على تحسين الطابعِ المعيشي ولَيس الأدائي، بمعنى: الاهتمام أكثر بالعلاجات الآنية الإغاثية دون أن تتبنّى رؤيةً تنمويةً واضحةً لنهضة المرأة وإعادة دمجها في المرّكب العام بوظائفها المتعددة. ولم يأتِ هذا الحكم إلا بعد استقراءٍ سريع لأوجه الإنكشاف الذي باتت المرأة الفلسطينية تعيش فيه، فهي باتت ضحية كلّ هذه المتغيّرات، وما يؤكد ذلك ارتداد القاعدةً المجتمعية-الجماهيرية إلى السلفية، وتجدّد ظهور إشكالياتٍ قديمةٍ أعادت إنتاج ذاتها بفعل المناخ المضطرب الذي يتعاطى مع المرأة باعتبارها بنداً مهملاً ومهمّشاً.

بالتالي: تطرح الدراسة بعض التوصيات العامة والخاصة، وذلك لإعادة توسيع رقعة التشاركية بمعناها المتفاعل في السياق العام، ومنها:

- تسليط الضوء وتركيز الاهتمام على الأبعاد الاجتماعية والتربوية لدور المرأة الوظيفيّ في الحياة العامة، وتعزيز قدراتها في هذا المجال، من خلال دعم وتطوير برامج العمل المجتمعيّ، وتوسيع نسبة المشاركة الاجتماعية للمرأة بالعمل الخيري والطوعي والمنظّم.
- العمل مع المجموعات والمؤسسات القاعدية لتقريب المرأة من العمل العام، والتأثير في برامج هذه المجموعات والمؤسسات، وبالتالي: تعزيز دورها في التأثير على الحيّز الأوسع.
- التعاطي مع قضية المرأة باعتبارها جزءً صانعاً لعملية التنمية وليست مجرد هدفٍ آنيٍّ لها، بمعنى: دمج المرأة وزيادة نسبة تمثيلها في المجالس والهيئات المختلفة للمؤسسات المختلفة والمشاريع والبرامج التنموية التي تستهدف الشأن العام.
- توسيع رقعة المشاركة الاقتصادية للمرأة يستدعي دعم المشروعات الصغيرة كمدخلٍ لانخراط المرأة في البنية الاقتصادية المنتجة.
- تعزيز البعد الاجتماعي للصراع مع الاحتلال، وإعادة تظهير مضامين الفعل الاجتماعي الفلسطيني، كمدخلٍ لإعادة توضيح دور المرأة، وما يمكن ان تساهم في بنائه لمصلحة القضية الوطنية بشكلٍ عام.
- التأكيد على ترابطية الأبعاد السياسية بالاقتصادية بالحقوقية بعلاقةٍ جدليةٍ يتداخل كلٌّ منها بالآخر، وهذه التفاعلات البينية تؤثر وتتأثر بوضعية المرأة، ولا يمكن الفصل بينها.
- التأكيد على تلازمية الأدوار المختلفة للمرأة، وأنّ كلاً منها يغذّي الآخر، فالأدوار الخاصة جزءٌ من الدور العام للمرأة، وأنّ الدور غير المباشر في الفعل العام يتحوّل -عند فحص تأثيره- إلى دورٍ مباشر، وكذلك عملية التأثير والتأثّر.
- لا يمكن فصل المرأة عن السياق الموضوعي الذي تحيا به، وعن مجمل التغيّرات التي تصيب المقوّمات الاقتصادية والسياسية للمجتمع، فهي ليست مجرد جزءٍ من هذا المجتمع فحسب؛ بل تضطلع بأدوارٍ إضافيةٍ تفوق قدراتها الطبيعية، ولكنها تتفوق، وهذا ما يستدعي البحث عن مكانةٍ لائقةٍ بما تقدمه المرأة الفلسطينية.

إجمالاً: تبقى المرأةُ الفلسطينية مضطرةً للتعاطي مع الشأن العام، والبحث عن التمكين، وامتلاك القدرة على توسيع الخيارات المتاحة أمامها، وهي في سعي دائم ونضالٍ مستمرٍ على مختلف الأصعدة مع إشكاليات مترابطة ومتداخلة لا يمكن فصلها، تتمثّل في اعتباراتٍ ماديةٍ يمكنَ التحكّم بهاً، وأخرى لا يمكن تغييرها بسهولة، وهي تحتاج إلى تحوّلاتٍ فكريةٍ كبرى تعيد تصحيح وفلترة كلّ المعتقدات السائدة حول المرأة ودورها.

كما أنّ المرأة الفلسطينية -والمجتمع ككل- ليس بمعزلٍ عن المتغيّرات العالمية والإقليمية؛ التي باتت تُعتبر معها قضية المرأة إشكاليةً عابرةً للحدود والقوميات، وتشابهت وضعية المرأة في كثير من البلدان، ومع ثورة التواصل الحضارية التي أحدثتها أدوات العولمة؛ باتت تفتح الأبواب أمام ما يحدث في كلّ جزءٍ من هذا العالم؛ من تطورٍ وإخفاق، وباتت الشعوب مرآةً لنفسها مع زيادة نمط المقارنات، هذا -بدوره- يدفع إلى زيادة الوعي بمختلف القضايا الحقوقية والسياسية والاقتصادية لدور المرأة في المجتمعات المختلفة، والدرس المستفاد -فلسطينياً- أنه لا يمكن للمرأة الفلسطينية أن تتغنّى بأمجاد دورٍ نضاليٍّ وطنيٍّ يستحق الاحترام، بل يجب أن تبقى في حالة نضالٍ مستمرٍ على المستوى الوطني، وعلى المستوى الاجتماعي والحقوقي؛ بشكلٍ مترابطٍ يدفعها للحضور في الشأن العام، والتأثيرٍ فيه بمختلف الوسائل والأدوات وقنوات المشاركة المتاحة بتوسيعها وتفعيلها.

## قائمة المراجع:


1. أحمد مبارك سالم، دور المرأة في الثقافة الإسلامية، موقع الألوكة، www.alukah.net
2. أشرف البطران، "التربية العربية وتحديات العولمة"، مجلة رؤى التربوية، العدد العشرون، مركز القطان للبحث والتطوير التربوي، رام الله – فلسطين(2006).
3. أشرف العجرمي، الأوضاع الأمنية وانعكاساتها على المرأة الفلسطينية، مؤتمر أوضاع المرأة الفلسطينية الراهنة.. تحليل واقع ونظرة إلى المستقبل، مركز شؤون المرأة– غزة، مارس 2007.
4. إصدار: المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، مؤسسة صوت المجتمع، غزة، 2006 .
5. إصدار: تقوية المشاركة السياسية والاجتماعية للمرأة، مؤسسة صوت المجتمع، غزة، 2006.
6. إصدار: مدخل لدراسة دور المرأة في مستويات الإدارة العليا في مؤسسات السلطة الفلسطينية، معهد أبحاث السياسيات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) . القدس .2005
7. إصلاح جاد : الأطر والمنظمات النسائية والتنمية في فلسطين، مؤسسة مواطن، رام الله،2000 .
8. أفراح بنت علي الحميضي، دور المرأة التربوي، المأمول والمعوّقات، موقع صيد الفوائد: http://www.saaid.net/female/19.htm
9. آمال خريشة، المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية بين أبوية المجتمع وأبوية الحزب السياسي، مؤسسة صوت المجتمع، غزة، 2005.
10. آمنة الجبلاوي، قراءة في التحفّظات العربية على اتفاقية "السيداو" CEDAW هل هي خصوصية ثقافية أم خصوصية عربية؟ موقع الأوان، (ديسمبر) 2010: http://www.alawan.org
11. تقارير التنمية الإنسانية للعالم العربي الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: http://www.undp.org/content/undp/en/home/ourperspective/ourperspectivearticles/2012/03/07/on-women-s-day-remember-our-arab-sisters-amat-al-alim-alsoswa.html
12. تقرير القوى الاجتماعية والاقتصادية في قطاع غزة، معهد دراسات التنمية، غزة، مارس 2009.
13. تقرير القوى العاملة في مجال الخدمات، معهد دراسات التنمية – غزة، مارس 2009.
14. تقرير رصد القوى العاملة في قطاع غزة، معهد دراسات التنمية، 2007.
15. تقرير صادر عن الجهاز المركزي للإحصاء، إبريل 2012.
16. تقرير مركز معلومات حقوق الإنسان الفلسطيني، القدس 2005.
17. توثيق الانتخابات الفلسطينية لعام 1996 من منظور نسوي، مركز القدس للنساء، دار الكتاب، رام الله، تموز 1996.
18. تيسير محيسن، المرأة في عراك التغيير، المنظمات الأهلية الفلسطينية والعمل مع النساء تمكين أم تهميش، مؤسسة صوت المجتمع، غزة، 2005.
19. جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني/ دراسة نقدية تحليلية، مؤسسة مواطن، رام الله 1998.
20. حنان طه، نظرة على واقع الاقتصاد الفلسطيني عام 2006 وتأثيره على المرأة الفلسطينية، مركز شؤون المرأة– غزة، مارس 2007.

21. حنين جاد الله، التخطيط الرسمي لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين 2006-1996، دراسة لنيل درجة الماجستير-جامعة بيرزيت -فلسطين. نابلس. سبتمبر 2007.
22. خديجة حباشنة أبو علي، مؤشرات المشاركة السياسية للمرأة: نظرة مختلفة، مؤسسة صوت المجتمع، غزة، 2005.
23. حنين رزق-السماك،أثر المنح والقروض على المنتفعات من مركز شؤون المرأة، مركز شؤون المرأة، غزة، 2008.
24. ريما نزّال، المرأة والانتخابات، منشورات مفتاح، رام الله، 2006.
25. زياد أبو عمرو وآخرون، وقائع ندوة الانتفاضة والمفاوضات، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، مجلة رؤية، العدد (5)، كانون ثاني، 2001.
26. زينب الغنيمي: المرأة والتحالفات الغير مقدسة لاستثنائها من مراكز القرار، "وكالة أخبار المرأة" يونيو2012. موقع: http://wonews.net/ar/index.php?act=post&id=3132
27. زينب الغنيمي، المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، الملتقى التنموي الفلسطيني، غزة، يونيو 2007.
28. سلوى ثابت، دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المرأة الفلسطينية، مركز شؤون المراة، غزة، 2006.
29. شكري صابر، الانتفاضة وانعكاساتها على وضعية المرأة الفلسطينية، دراسة ميدانية على عينة المشروعات الصغيرة، مركز شؤون المرأة - غزة، الطبعة العربية - اكتوبر 2002.
30. طلال عوكل، هل المشاركة السياسية للمرأة تحقق الديمقراطية أم الديمقراطية تحقق المشاركة السياسية للمرأة، مؤسسة صوت المجتمع، فسر الدراسات و البحوث. غزه 2005.
31. عادل سماره، الفقر، العمل، المرأة.. ضد المرأة، مركز الشرق للدراسات التنموية والثقافية، القدس 1996.
32. عبد الكريم بكار، المرأة والأسرة، مكتبة القصيمي، http://www.saaid.net/book/list.php?cat=6
33. علاء أبو طه ومحمد أبو مطر، دور المجتمع المدني الفلسطيني في صناعة القرار، مركز بال ثينك للدراسات الاستراتيجية، غزة، اكتوبر 2009.
34. علاء أبو طه، أثر المتغيرات الدولية على النظام السياسي الفلسطيني، جريدة القدس العربي، 14/7/2008.
35. غازي الصوراني، المشهد الفلسطيني الراهن، مطبعة الأخوة، الطبعة الثانية، غزة، 2010.
36. فلاح القريشي، أثر العولمة في المجال التعليمي والتربوي، مؤسسة الفكر العربي، بيروت 2006.
37. كتاب توثيقي لقصص النساء أثناء الحرب على غزة "النساء والحرب"، مركز شؤون المرأة - غزة، 2009.
38. لمياء شفيق، حول نضال المرأة في المناطق المحتلة على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، مجلة المرأة العربية العدد2، 1985.
39. مبروك الفالح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية - دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريّف المدن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2002.
40. محمد النجار، المرأة والثقافة السياسية، المرأة في عراك التغيير، مؤسسة صوت المجتمع، غزة- 2005.
41. محمد كريزم، غياب النساء عن العمل النقابي أضاع حقوقهن الخاصة والعامة، الحوار المتمدن، العدد: 1073 - 2005 / 1 / 9: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=29487
42. مليكة الورزالي، المرأة العربية في الألفية الثالثة: الواقع والتحديات، دار البوكمال للنشر والتوزيع، مكناس، 2006.
43. مؤتمر (الانتفاضة وبعض قضايا المرأة الاجتماعية) المنعقد بتاريخ 14/12/1990 في القدس الشريف، لجنة الدراسات النسوية- مركز بيسان، القدس، 1991.
44. مؤتمر المجتمع المدني والانقسام، بال ثينك للدراسات الاستراتيجية، غزة، أكتوبر 2009.
45. مؤتمر أوضاع المرأة الفلسطينية الراهنة، مركز شؤون المرأة، غزه 2007.
46. نادر عزّت سعيد، النساء الفلسطينيات والانتخابات، مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، آذار/ مارس 1999.
47. نادر عزّت، المرأة والمشاركة السياسية، مركز دراسات المرأة، بير زيت، 1999.
48. هديل قزّاز وآخرون، المرأة في قطاع غزة: حصار.. إفقار.. فلتان أمني، مركز شؤون المرأة- غزة، 2007.
49. وفاء عوّاد، دور المنظمات النسوية الفلسطينية في تفعيل المشاركة السياسية في الفترة (2006-2000)، رسالة لنيل درجة الماجستير، جامعة النجاح، فلسطين-نابلس، ديسمبر 2008.
50. وليد سالم، المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين، مؤسسة مواطن لدراسة الديمقراطية، رام الله، الطبعة الأولى، 2000.

## الملاحق:

### المجموعات المركزة:

| الفئة | مكان عقد اللقاء | تاريخ عقد اللقاء | عدد المشاركات |
|---|---|---|---|
| ناشطات سياسات | مقر الاتحاد العام للمرأة برفح | 10/6/2012 | 8 |
| ربات بيوت متضمنة صاحبات مشاريع صغيرة | مقر جمعية تطوير بيت لاهيا بشمال قطاع غزة | 20/6/2012 | 15 مشاركة منهنّ 6 صاحبات مشاريع صغيرة |
| ناشطات في المجتمع المدني | مقرّ جمعية تنمية الشباب بخانيونس | 21/6/2012 | 9 |

### المقابلات:

| الاسم | التوصيف | مكان عقد المقابلة | تاريخ عقد المقابلة |
|---|---|---|---|
| د. مريم أبو دقة | قيادية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين | مكتب الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بمدينة غزة | 10/6/2012 |
| أ. زينب الغنيمي | ناشطة في المجتمع المدني | مقر مركز الأبحاث والدراسات القانونية للمرأة بمدينة غزة | 11/6/2012 |
| د. نبراس بسيسو | قيادية في حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" | مقر صندوق التنمية الفلسطيني | 19/6/2012 |
| أ. رجاء الحلبي | قيادية في حركة المقاومة الإسلامية "حماس" | مقر الكتلة الإسلامية بمدينة غزة | 24/6/2012 |